

الدكتور محمد محمود السروجي
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب ـ الجامعة الليبية

الناشـر
المكتبة الوطنيـة
ميـدان الحـداده ـ هاتف ٤٠٨١ بنغازي

تقديم الكتاب

منذ أن أنشئت جامعة الاسكندرية والقائمون على أمر الدراسات التاريخية فيها يبدون إهتماماً خاصة بدول البحر المتوسط بصفة عامة والدول العربية المطلة على شواطئه بصفة خاصة. لاسيما وأن تلك الدول العربية قد تعرضت لمغامرات إستعمارية من قبل الدول الأوربية التى هب كتابها ومؤرخوها يبررون إحتلال بلادهم لتلك الإقطار العربية ويضفون على هذا العمل صفة الإلتزام من جانب بلادهم التى ألقيت على عاتقها مهمة إدخال الحضارة الغربية إلى تلك الاقطار فجانبوا بذلك الحقيقة وأخطأهم التوفيق. ولهذا لم ينظر هؤلاء الكتاب إلى الحركات الوطنية التى قامت فى البلاد العربية لتحريرها من قبضة الاستعمار الغربى نظرة حق وإنصاف.

ولذا كان على المؤرخين العرب أن يتصدوا لهؤلاء الكتاب إظهارا لوجه الحقيقة، وإنصافاً للشعوب العربية التى لم تترك طريقاً واحداً لم تسلكه لإستخلاص حقها فى الحياة الحرة الكريمة، وتحريرا للتاريخ العربى من إحتكار الاقلام الغربية التى لم تكن فى كل الأوقات فوق مستوى الشبهات تحقيقاً للأهداف الاستعمارية للدول التى ينتمون اليها.

وقد حظيت تونس باهتمام كتاب الغرب إلى حد كبير، ولكن الكتابات الجادة التى تعتمد على الوثائق كانت قليلة. وأن أول مؤرخ عربى تناول تونس فى السنوات التى سبقت الحماية الفرنسية من ١٨٧٨ - ١٨٨١ هو أستاذى المرحوم الدكتور محمد مصطفى صفوت أستاذ التاريخ الحديث بكلية

الآداب جامعة الاسكندرية ، فى رسالته للدكتوراه وهى :

Tunis and the Great Powers 1878—1881.

وقد استفدت من رسالته هذه فائدة كبيرة فى الفترة الأولى من الكتاب لأنها - فى نظرى - أوفى وأوضح ما كتب عن تلك المدة .

وبالاضافة إلى ما اعتمدت عليه من وثائق ، فقد استعنت أيضا بما كتبه المجاهدون التونسيون المعاصرون ، مثل كتابات وخطب الرئيس التونسى الحبيب بورقيبة ، والدكتور الحبيب تامر ، وعلال الفاسى ، وغيرهم.

وأرجوا أن أكون قد وفقت فى هذه المحاولة ، والله ولى التوفيق .

محمد محمود السروجى

مقدمة جغرافية وتاريخية

تقع تونس بين خطى طول ٨°، ١١° شرقاً وخطى عرض ٣٢°، ٣٧° شمالا فهى تقع بذلك فى المنطقة المعتدلة الشمالية تمدها مياه البحر المتوسط من ناحيتى الشمال والشرق وتحدها غربا الجزائر ، وشرقا من ناحية البر الحدود الليبية التى تمتد من البحر حتى واحة غدامس ، ومن الجنوب الصحراء الكبرى .

وتقدر مساحتها بنحو ١٢٥ الف كيلو متر مربع منها نحو ٢٥ الف كيلو متر مربع تدخل ضمن النطاق الصحراوى جنوبى شط الجريد ، فمساحة تونس تبلغ مساحة فرنسا تقريبا .

تنتهى فى تونس سلسلتا جبال أطلس وذلك على سواحلها الشرقية ، فتنتهى أطلس التل برأس بلان، وأطلس الصحراء برأس بون ولا يفصلهما سوى منطقة ضيقة يشغلها خليج تونس . ويقل ارتفاع هذه الجبال نحو الشمال ، ويتخلل هذه الجبال ممرات كثيرة تصل ما بين الشمال والجنوب . وتونس وإن كانت أصغر وحدات شمالى أفريقية من حيث المساحة، إلا أن تضاريس سطحها كبيرة التعقيد، ففيها اقليم التل وهو إمتداد لاقليم التل الجزائرى، ووادى نهر المجردة، والهضبة الغربية وهى نهاية مرتفعات أطلس الصحراء ، وتمتد نحو الشرق حتى تنتهى فى رأس بون ، والسهل الشرقى واسمه الساحل ، ومنخفض شط الجريد والسهل الساحلى حول خليج قابس ، والمرتفعات الصحراوية فى الجنوب .

وعلى هذا الأساس تقع السهول فى الشمال والشرق قرب الساحل وتحتل ٨٠٪ من مساحة تونس . والسواحل الشمالية بصفة عامة مرتفعة وتقرب منها بعض الجزر الصخرية . وفى الشمال الشرقى بين رأس سيدى على المكى ورأس بون

ينفتح خليج تونس وشواطئه منخفضة نوعا وترتفع فى الجنوب. وبقية الشواطىء من عند رأس بون منخفضة ورملية، وتوجد بقرب الشاطىء الشرقى بعض الجزر المنخفضة أمام صفاقس مثلا، وفى قرب نهاية الشواطىء الشرقية التونسية، وأهم هذه الجزر جزيرة جربة .

وتشغل تونس الزاوية الشرقية لبلاد المغرب ، فهى فى مهب الرياح الشمالية الغربية والجنوبية الشرقية ، وهذه الرياح تمر على البحر قبل وصولها إلى السواحل التونسية ، ولذا تحمل معها الأمطار ، وخاصة الرياح الشمالية الغربية ، فهى محملة بالأمطـار ، وهى الرياح السائدة فى الشتاء . وأما الرياح الجنوبية الشرقية فهى تهب من القارة الافريقية وهى جافة وحارة وتسمى السيروكو .

وأما من حيث الأمطـار فالشمال الغربى منطقة الخير أكثر جهات تونس غزارة أمطار، تليها منطقة ممطرة فى الشمال فى وادى المجردة والمليان ورأس بون. ومنطقة أقل مطراً فى الجنوب الشرقى . ومنطقة قليلة المطر فى الجنـــوب وأقصى الجنوب .

ودرجة الحرارة فى الشمال لا تختلف كثيراً ودرجة الرطوبة منتظمة ، ولكن فى بعض جهاته بون شاسع بين درجة حرارة الصيف وحرارة الشتاء . فمثلا فى حفصة قد تصل الحرارة صيفا إلى ٤٨° وفى الشتاء إلى ٤° تحت الصفر .

ويمكن تقسيم تونس من الناحية المناخية إلى المناطق الآتية : أجزاء تونس شمال نهر مجردة الأمطار غزيرة ومنتظمة ، والمناخ معتدل لطيف ، والشتاء غير قاس . وهذه المنطقة أخصب وأغنى الأراضى التونسية ثروة زراعية ، وتلائم سكنى الأوروبيين . ثم تونس الشمالية الشرقية من رأس بون إلى خليج الحمامات، فجوها حار ولكن يؤثر فيه البحر ، وأمطار هذا الاقليم غير كافية للزراعة . ثم

تونس الوسط والهضاب المرتفعة فترتفع فيه درجة الحرارة نظرا لانعدام آثار العامل البحرى، فتقل أمطارها فى فصلى الشتاء والربيع. ثم تونس الساحل الشرقى والجو فيها معتدل نوعا ، ولكن أمطارها قليلة وتهب عليه رياح السيروكو. وأما تونس الجنوبية ومنطقة الواحات فأمطارها نادرة غير منتظمة واختلاف درجة الحرارة فيها واضح . وبصفة عامة فجو تونس فى مجموعه طيب معتدل وصحى، واشتهرت تونس بذلك .

وأما من حيث أنهار تونس ، ففى الشمال تكثر الأنهار القصيرة التى تنبع من جبال خمير لتصب فى البحر المتوسط وبحيرة بنزرت . وأكبر الأنهار التى تصب فى خليج تونس نهر مجردة وينبع من بلاد الجزائر ، وهو أكبر الأنهار التونسية، ويتخذ شكل السيل فى بعض مناطقه ، وله دلتا غيرت فروع مجراها على مر العصور، ويقذف بكميات كبيرة من الغرين فى الخليج وطوله ٣٦٥ كيلو مترا، منها ٢٦٥ كيلو مترا فى تونس وفيضان ذلك النهر عنيف فى فصل الشتاء ، ويلى مجردة وادى المليان وينبع من جبل زغوان ، وتنصب مياهه فى الصيف فى كثير من الأحيان . وأما فى مناطق الساحل والاستبس التونسية فليس فيها أنهار حقيقية فهى أودية تفقد فى كثير من الأحيان مياهها فى الرمال ، وأهمها وادى زرود ، وفى وقت الأمطار الكثيرة يصل ذلك الوادى إلى البحر .

واختلاف التضاريس وكمية المطر وتباين التربة له أثر فى الحياة النباتية ، فهناك الغابات الدائمة الخضرة ، ومن أشجارها البلوط والخروب والزيتون ، وهناك الغابات العالية من أشجارها الفلين . وتونس بلاد زراعية غنية بالزراعة وبالمراعى ، وطوال العصور التاريخية هى مشهورة دائما بحبوبها وزيتونها ونخيلها وفواكهها كما هى مشهورة بالفلين والحلفاء وتشغل زراعة الحبوب القمح والشعير

نصف مساحة الأراضي المزروعة ، وهي تزرع في السهول والأودية ومعها الكروم. وتكون الحبوب أهم محصولات تونس والأراضي التي تزرعها ١٥٩٠٫٠٠٠ هكتار ، وأما الفواكه فأرضها حول ٦٣٫٠٠٠ هكتار . ويبلغ أشجار الزيتون ٢٢ مليونا . وتصدر من الزيت ٦٠٠٫٠٠٠ طن وتكثر أشجار الزيتون قرب الساحل ، وتنمو الحلفاء في الهضبة وتستخدم في صناعة الورق ، وفي مناطق الواحات يكثر النخيل .

وتوجد بتونس ثروة معدنية لابأس بها بالرغم من عدم وجود الوقود ومن أهم معادن تونس الفوسفات ، وتكثر في الجنوب الشرقي وأعظم ثغور تصديرها صفاقس . ويوجد الحديد في الشمال والوسط ، والرصاص والزنك والنحاس في المناطق الشمالية الغربية ، وبعض هذه المعادن يصدر إلى الخارج .

ومستقبل الانتاج الزراعي في تونس متصل بنمو وسائل الري الصناعية الحديثة وشئون الصرف كذلك ، واستغلال المياه الجوفية ، وجذب القبائل المتنقلة للاستقرار وللاشتغال بالزراعة والاهتمام بادخال الوسائل العلمية الحديثة ، وتمويل الزراعة . وأما الصناعة فلم تصل تونس إلى درجة التصنيع ؛ ولقد حاول الفرنسيون إدخال بعض الصناعات الحديثة . ولكن الصناعة تتوقف إلى حد كبير على رؤوس الأموال واستغلال المناجم الموجودة ، واستخدام الخبرة الصناعية ، وسيقوم الفرنسيون بدور كبير في الناحيتين الزراعية والصناعية . وأهم الصناعات في تونس صناعة زيت الزيتون والصابون والصباغة ودبغ الجلود ، وصناعة الأحذية ونسج الصوف والسروج والأغطية والحرير والحصر والسلال ونقش النحاس والفضة والعطور . ولكل صناعة وحرفة وطنية في تونس أمينها ، فهي لاتزال متمسكة بنظام النقابات القديم . وهو مفصل في باب الحماية الفرنسية والزراعة والصناعة .

وأخيرا يأتي صيد الاسماك في السواحل، وسواحل تونس مناسبة لهذا الغرض فتفرز فيها أنواع مختلفة من الاسماك مثل التون والسردين ، ويستخرج الاسفنج والمرجان .

وأما الصناعات الحديثة التي أقامها الفرنسيون فعمالها يتبعون نظام النقابات العمالية . وأهم صادرات تونس القمح والزيت والفوسفات ، وأهم وارداتها الوقود ، زيت البترول والفحم والبضائع المختلفة .

ولمركز تونس المتوسط وسط البحر المتوسط بين أوربا ووسط أفريقية كان لمدنها وموانيها أهمية تاريخية فوق أهميتها الجغرافية . فتاريخ هذه المدن والموانى حافل بالغزاة الذين خرجوا منها ، والغزاة الذين أتوا عليها بالدول التي تتابعت بكثرة وبسرعة . فتاريخها متغيرا ممتلئا بالأحداث . ومعظم الموانى التونسية نشأت في مواقع قديمة منيعة أو رومانية أو عربية ، وتكون فيها منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر أحياء أوربية ، ووقفت هذه الموانى أمام الغزاة في مختلف العصور بحصونها وقلاعها . ونظرا لإتصالها بالعالم الخارجي فقد امتزجت فيها الحضارات واختلط السكان واتصالاتها بالخارج لاتقل عن اتصالاتها بالداخل .

والعاصمة تونس تقع على طرف خليج تونس في مكان يسهل لها اجتذاب السكان من إقليم التل ومن إقليم الساحل؛ وهي مركز الباي ومركز المقيم العام ، ومركز الحضارة والثقافة العربية لافي تونس وحدها ، بل في كل المغرب ، ومركز الحضارة الغربية والثقافة الفرنسية في تونس . وهي في الواقع مدينتان إحداهما شرقية والأخرى غربية على الطراز الأوربي ، يتمثل فيها نظام الغرب وحضارته المادية . ولايزال ماثلا فيها جمال الشرق وتفوق روحانيته ومجده القديم .

ظهرت هذه المدينة ونمت في العهد الاسلامي العربي وحضارته . وأصبحت

عاصمة لتونس فى عهد بنى حفص منذ القرن الثالث عشر الميلادى، وأصبحت ملاذا للمهاجرين المسلمين واليهود من أقطار شمالى أفريقية والأندلس إلى أن تم فتحها للترك فى سنة ١٥٧٤ م . فأصبحت عاصمة البلاد فى الوقت الحاضر . وشاهدت هذه المدينة المظاهرات البحرية التى قامت بها انجلترا وفرنسا وإيطاليا خلال القرن التاسع عشر ، وشاهدت الاحتلال الفرنسى سنة ١٨٨١ والألمانى سنة ١٩٤٣ .

وهى الآن بعد أن حفر الفرنسيون قناتها الميناء الرئيسى لحركة التصدير فى تونس للمنتجات الزراعية ، وعن طريقها يصل ٧٥ ٪ من واردات تونس والحياة الصناعية الحديثة فى المدن ومراكز الصناعة اجتذبت إليها عدداً كبيراً من السكان، وأما بقية المدن فعبارة عن مراكز إدارية وأسواق .

وأهم الموانى التونسية من حيث الاشتغال بالتجارة مدينة صفاقس ، فهى تقع على الشاطىء الشرقى ، وهى عاصمة الجنوب ، وهى إحدى المناطق الهامة لزراعة الزيتون . وتصدر الفوسفات وزيت الزيتون والحلفاء ومنتجات المراعى والملح .

وتليها فى الأهمية سوسة وتصدر الزيت والفوسفات والحلفاء والصوف والجلود وبعض الحبوب ، وهى مشهورة كذلك بصيد السمك .

ومدينة القيروان من أهم مدن تونس التاريخية ، وهى تقع وسط بلاد تونس تقريبا فى سهل منبسط ، وصناعاتها وطنية ، أهمها صناعة البسط والأغطية والجلود والنحاس ، وهى مشهورة بمسجدها - مسجد سيدى عقبة الكبير - وهذه المدينة أنشأها المسلمون عند الفتح لتكون قاعدة لهم ، واختير موقعها لبعده عن البحر، وبلغت القيروان أوج مجدها فى عهد دولة بنى الأغلب ، وأصبح مسجد عقبة فى عهدهم من أعظم مساجد الشرق .

واشتهرت القيروان بالناحية التجارية والدينية والعلمية إلى أن قضى العرب الهلاليون على عزها ومجدها، ولم تفق بعد ذلك كمدينة كبيرة ، وإن كانت لاتزال تحتفظ إلى الآن بمركزها الديني .

وأما بنزرت فتقع على الشاطىء الشمالي على بحيرة بنزرت ، وقيمتها كبيرة من الناحية الحربية منذ أوائل القرن العشرين ، فلقد حولها الفرنسيون إلى قاعدة بحرية مسلحة هامة . وكانت قبل القرن التاسع عشر من أكبر معاقل القراصنة . ولقد أحدث الفرنسيون تغييرات كبيرة في هذه المدينة.

وأما قابس فهي تقع على الساحل الغربي للخليج المسمى بأسمها ، ومشهورة بنخيلها وفواكهها ، وهي عاصمة إقليم الاعراض ، ومركز قيادة منطقة تونس الجنوبية ، ولكنها فقدت مركزها كنهاية لطرق القوافل التي تأتي من قلب أفريقية .

ويبلغ عدد سكان تونس في الوقت الحاضر نحو من أربع ملايين نسمة معظمهم من المسلمين بجانبهم عدد من اليهود حوالي ٧١٫٠٠٠ ويقدر عدد الأجانب من فرنسيين وإيطاليين ورعايا انجلترا (مالطيين) وأسبان وأغريق بنحو ربع مليون نسمة . ويكون الفرنسيون الآن أكبر جالية أجنبية في البلاد من حيث العدد والنفوذ والقوة والثروة . وقد كانت الجالية الإيطالية هي المتفوقة من الناحية العددية خلال النصف الثاني للقرن التاسع عشر إلى وقت قريب . ثم إزداد عدد الفرنسيين بالتدريج بعد فرض الحماية الفرنسية لتيسير وسائل الهجرة لهم من فرنسا والجزائر ، ولوضع فرنسا قانون الجنسية الفرنسية في الربع الأول للقرن العشرين لكي يسهل للاوربيين وللتونسيين أنفسهم التجنس بالجنسية الفرنسية . ولقد ازداد عدد الأوربيين في تونس بعد الحرب الكبرى الأولى بصفة خاصة . فمن ١٥٦٫٠٠٠ في سنة ١٩٢١ إلى ٢٣٩٫٠٠٠ في سنة ١٩٤٦ .

ويقطن معظم الأوروبيين تونس والمدن الساحلية ، فأغلبهم فى مدينة تونس وبنزرت (بيزرته) وسوسه وصفاقس . ويعمل أغلبية الفرنسيين فى وظائف حكومة الحماية وفى التجارة وفى الاستعمار الزراعى الصناعى وأما الايطاليون فقد أتى معظمهم من جنوب إيطاليا وصقلية وسردينيا ، ويعملون فى البناء والتعدين والزراعة وبعض الحرف وصيد السمك. وأما يهود تونس فربما جاء بعضهم مع الفينيقيين فى العصور القديمة ، ويظهر أن عددا كبيرا منهم جاء من أسبانيا وإيطاليا. ويسكن أكثر من نصفهم مدينة تونس . وعدد كبير منهم يقطن سوسة وصفاقس وجزيرة جربة ، وهم فى الغالب تجار ورجال مصارف وأهل حرف .

وأكثر المناطق ازدحاما بالسكان مايقع فى سهل مدينة تونس ، ثم فى الشرق فى خليج قرقنة وفى جزيرة جربه ، وتلى هذه المطقة منطقة الخير فى الشمال الغربى، ثم الساحل الشرقى فالجنوب .

وأصل سكان تونس معقد إلى حد كبير ، فتونس منطقة متوسطة فى البحر المتوسط ، تتجه شرقا . ولذا كانت موضع انتقال ومنطقة الممرات واختلاط منذ العصور التاريخية إلى الآن . وهذه كلها لعبت فى تاريخها الحافل دورا كبيراً فلقد عرفت تونس كل العناصر التى قطنت البحر المتوسط أو أثرت فى تاريخه من بربر وفينيقيين وأغريق وروما وألمان وبيزنطيين وعرب وأسبان ويهود وإيطاليين وفرنسيين وأتراك .

وبالرغم من ذلك فالعنصران البارزان هما العرب والبربر . والبربر عناصر جاءت من آسيا وأوربا فى عصور ماقبل التاريخ ويختلفون فيما بينهم اختلافا كبيرا من حيث المميزات الجسمية ويرى علماء الفرنسيين أنهم هم الجنس الغالب فى المغرب ، بل أن يهود المغرب أنفسهم من أصل مغربى . ففى نظرهم سكان

هذه المنطقة الآن لا يختلفون عن السكان منذ ثلاثة آلاف سنة ، وأن كل ماحدث [illegible] كلفة هو تعديلات طفيفة من الناحية الجنسية ، وأنه لايوجد عرب فى المغرب وإنما بربر مستعربون . وعلى أى حال فلقد لجأ عدد من البربر ـ لايزالون ظاهرين إلى الوقت الحاضر ـ أمام الغزاة إلى المناطق الجبلية المنيعة أو الواحات الجنوبية . ولقد أختفت اللهجات البربرية القديمة ، وإن كانت آثارها لا تزال باقية فى بعض الجهات من أمثال قفصة ومطماطة والدويرات . . كذلك لا تزال باقية بعض العادات والتقاليد الموروثة من البربر القدماء قبل المسيحية وقبل الاسلام .

ومهما يكن من شيء فليس من السهل التمييز بين العنصرين العربى والبربرى ، وبصفة عامة قطن العنصر العربى السواحل والسهول ، ولا يزال يوجد بعض الزنوج فى الواحات . والعنصر العربى هو الغالب أو على الاقل يجرى الدم العربى فى عروق أغلب سكان تونس ، فتونس لموقعها وظروفها الجغرافية وقربها من الشرق أكثر بلاد المغرب استعرابا وأقلها بربرة ، وتونس أكثر بلاد المغرب تأثراً بالدين الاسلامى وبالحضارة الاسلامية ، وقامت بدورها خير قيام فى تمثيل الحضارة الاسلامية والدين الاسلامى واللغة العربية ، ولها نصيبها الكبير وإنتاجها القيم فى هذه الميادين . تفوق الدم العربى فى تونس لا فى العصور الاولى للفتح العربى ، وإنما خلال القرون الحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر ، هذا الوقت الذى شاهد هجرات وغزوات بنى هلال وبنى سليم .

وتونس مشهورة فى اقليم المغرب بحياتها الحضرية ، وإن ظلت حياة التنقل ظاهرة ، وإن كانت قد أخذت فى التلاشى فى الوسط والجنوب . وحياة البدو بمعنى الكلمة غير معروفة ، فالقبائل التونسية فى الغالب مستقرة فى الأرض طالما

كانت وسائل الحياة والرعى متوفرة ، ولقد عنيت حكومة الحماية - كما سنرى - فى آخر الأمر بتشجيع هذه القبائل على الاستقرار نهائياً والاشتغال بزراعة الزيتون، وذلك بتيسير حيازة الأرض، ليسهل على الحكومة مراقبة هذه القبائل والاشراف عليها.

ولذا فحياة التنقل آخذة فى الزوال، وبطل تقريبا فى الوقت الحاضر سكنى الخيام. وأما البدو فى أقصى الجنوب فهم نصف رحل أيضا ويعيشون فى بعض الأحيان على الزراعة والخيل ورعى الجمال والغنم ، وقديما على حماية القوافل أو سلبها. ولكن الفرنسيين راقبوا حركات هذه القبائل وشجعوها على الاستقرار قدر المستطاع.

* * *

يبدأ تاريخ تونس الحديث من الفتح التركى الذى توطدت دعائمه فى الربع الأخير للقرن السادس عشر حين استولى الترك بقيادة سنان باشا على تونس نهائياً فى سنة ١٥٧٤ ، بعد صراع طويل مع الاسبان ومع الحفصيين، وبعد عهد طويل من الفوضى والحروب الداخلية استمر خلال الأربعة وسبعين عاما الأولى للقرن السادس عشر .

وحتى أول الأمر لم تكن تونس ولاية عثمانية منفصلة ، وإنما الحقت فى أول الأمر بالجزائر ، ثم انفصلت وأصبحت ولاية تابعة للباب العالى مباشرة منذ سنة ١٥٨٧ . واتبع فيها العثمانيون النظام العام الذى اتبعوه فى كل ولاياتهم، من وضع وال وجيش احتلال على رأسه أغا ، وديوان يتكون عادة من كبار ضباط جيش الاحتلال ، وقد ينضم إليه بعض أعيان البلد . وكان الوالى لا يفصل فى أمر قبل استشارة الديوان ، ولذا أصبح الديوان من النظم الأساسية فى الولايات العثمانية ، ولما كان الديوان هو الذى يمثل حقيقة جيش الاحتلال أصبح هو الهيئة المسيطرة .

ويمتاز العهد العثماني في شمال أفريقية (طرابلس - تونس - الجزائر) بظهور الدايات (جمع داي) - وهم من كبار ضباط جيش الاحتلال - وباستيلائهم على مقاليد السلطة ، بحيث أصبح واحد منهم هو الحاكم الفعلي للولاية ، يكاد يكون مستقلا عن الباب العالي ، وأصبح الباشا مجرد رمز للسيادة التركية الإسمية ليس له من الأمر شيء ، وسرعان ما تلاشى ذلك الرمز أيضاً ، وقل اهتمام الدولة العثمانية بشمالي أفريقية حتى كاد يتلاشى نهائياً ، للضعف الذي ألم بنظمها الداخلية وللوهن الذي أصابها من الناحية الخارجية ، فقد دخلت في حروب لاتنقطع مع الدولة النمسوية ثم مع الدولة الروسية ، وقل اهتمامها بالأسطول وهو الأداة الحربية الوحيدة التي يستطيع بها السيطرة على ولاياتها فيما وراء البحار ، وخاصة في ولايات شمال أفريقية .

شغلت الدولة العثمانية بصراعها مع الدول المسيحية عن استعادة سلطتها في البلاد الاسلامية ، وخاصة في بلاد تبعد كثيراً عن العاصمة . لم يكن القرنان السابع عشر والثامن عشر عصر تفوق العثمانيين في أوروبا أو في البحر المتوسط . فهو عصر نمو الدول الأوربية القومية مثل فرنسا وانجلترا .

لم تحاول الدولة العثمانية إذاً استرجاع نفوذها في هذه البلاد ، وجاء وقت لم تحاول فيه إرسال من يمثلها فأصبح الدايات في تونس حكاما مستقلين ، فكانوا يتولون السلطة دون استئذان السلطان أو الرجوع إلى أوامره ، وحكموا ما شاء لهم الحكم وأعلنوا الحرب وعقدوا الصلح دون استشارته ، وأمضوا المعاهدات مع الدول الأخرى دون أن تحتج الدولة العثمانية التي ظلت في بعض الأحيان صاحبة السيادة أمام الدول الأوربية . وفي كثير من الأحيان عاملت الدول الأوربية الدايات ومن بعدهم البايات كحكام يتمتعون بكل مظاهر السيادة

فى الشئون الداخلية والخارجية ، على أنها فى بعض الاوقات نصت فى بعض معاهداتها وخاصة التجارية منها مع الدولة العثمانية على أن تسرى نصوص هذه المعاهدات وما تشمله من إعفاءات أو امتيازات على كل ممتلكات الباب العالى بما فيها طرابلس وتونس والجزائر . ولكن حاكم تونس لم يعتبر نفسه فى يوم من الأيام (وخاصة فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مقيداً بمعاهدات الباب العالى مع الدول الاوربية) ، ولم تعمل الدول الاوربية من جانبها على تطبيق هذه المعاهدات على داى تونس أو بايها إلا إذا كانت مستعدة لاستخدام القوة إذا طوعن فيها .

استطاع الدايات أن يحكموا تونس ، وحكم بعضهم حكماً صالحاً منظما قوياً مثل عثمان داى ، ونظمت قوانين الحكم إلى حد ما ، وجعل نظام القرصنة نظاما أساسياً من نظم الدولة تتمسك به وتشرف عليه ، ولهـــا نسبة معينة فى غنائمه وأسلابه تحرص عليها فصارت القرصنة مورداً من موارد الدولة المهمة ، ومن موارد الأفراد .

ولم يكن الدايات كلهم من أصل تركى ، بل دخلت فيهم عناصر مختلفة من أجزاء البحر المتوسط المسيحية ، فلقد فتح نظام القرصنة الباب على مصراعيه أمام كل المغامرين الذين استطاعوا بيلائهم وانتصاراتهم وحسن حظهم من أن يصلوا إلى مركز رفيع فى الدولة ، وربما تقلدوا مقاليد الحكم نفسها .

ولقد امتاز القرن السابع عشر بحكم هؤلاء الدايات الذين توالوا على السلطة وبالمنازعات الدامية التى قامت بينهم وبين دايات طرابلس والجزائر ، وبالاغارات التى أصبحت منظمة على سواحل البحر المتوسط الشمالية وجزره ، بحيث أصبح اسم تونس مصدر رعب وفزع لسكان هذه المناطق ، فلقد كان القرصان ينقضون

على المدن الساحلية والجزر والسفن الأوربية ، ويجمعون ما يستطيعون جمعه ويحملون معهم كل مايجدون من رجال ونساء وأطفال ، وهؤلاء الأسرى عليهم افتداء أنفسهم بالمال ، فمن استطاع صار حراً ، وبيع الباقى قهراً فى الأسواق ، أو على القيام ببعض الأعمال لجمع مايستطيع به افتداء نفسه ، والبعض كان ينضم إلى حياة القرصنة لما فيها من مغامرة ومستقبل قد يكون زهراً .

ولقد ذاقت دول البحر المتوسط المسيحية الأمرين من هؤلاء القرصان . ولذا اضطرت إلى إرسال الحملات المنظمة القوية لضرب قواعد القرصان ، وفك سراح أسراهم الذين كانوا يعانون صنوف الخسف ، أو عقد معاهدات وتحالف وصداقة ، والاتفاق على دفع جزية سنوية لحكام تونس ، حتى تأمن بلادهم وسفنهم غائلة القرصان . وكانت هذه المعاهدات تجدد فى الغالب سنويا، وإلا عاد القرصان الى نشاطهم القديم .

لايعرف الكثير عن الأحوال الداخلية لتونس خلال عهد الدايات ، ولكن المعروف أن نظام الحكم كان غير ثابت ولا مستقر ، فلم تكن هناك قوانين أو تقاليد تحدد نظام الوصول إلى الحكم ، ومنصب الداى لم يكن وراثيا ، فكان الحكم لمن غلب من ضباط الجيش أو رؤسى القرصان ، وسرعان ما انهار حكم الدايات ، وغلبهم البايات على أمرهم . وكان الباى فى أول الأمر من معاونى الداى وخاصة فى جمع الضرائب ، وكانت الضرائب تجبى من القبائل باستخدام القوة وحدها ، وإرسال الحملات المنظمة إلى الداخل ، فلقد كانت القبائل تتمتع بجانب كبير من الاستقلال وفق نظمها وتقاليدها ، ولم تكن السلطة المركزية فى تونس لتتدخل فى شئونها ، فكل ما كانت تريده هو جمع الضرائب كل عام .

جاء حكم البايات الفعلى بطلع القرن الثامن عشر ، وهم مثل الدايات

مغامرون قبل كل شيء، وسرعان ما نبغ فى الجيش الحسين بن على، وهو من أصل أغريق واستولى على السلطة واستطاع أبناؤه أن يحكموا تونس إلى ماقبيل الوقت الحاضر . وبدأ عهد البايات بمنازعات قوية بينهم وبين الجزائر ، وكانت الحرب سجالا ، وانتهت بتدخل الباب العالى بين الفريقين وإقرار الصلح نهائياً بينهما .
ويمتاز مبدأ القرن التاسع عشر بالقضاء على نظام القرصنة ونظام الرقيق ، فلقد أصرت دول أوربا على وضع حد لاسترقاق المسيحية والاعتداء على تجارتهم ، فسفن القراصنة لم ترع لأى شيء حرمه، وجاست خلال شواطىء البحر المتوسط كله، بل وشوهدت فى القنال الانجليزى نفسه، ولذا كلف مؤتمر فينا ١٨١٥ انجلترا القيام بهذه المهمة ، فأرسلت أسطولا بقيادة لورد اكسمث Exmouth فى ١١ ابريل ١٨١٦ أرغم تونس على إلغاء تجارة الرقيق ، ولم تجبر تونس على إلغاء نظام القرصنة نهائياً إلا فى سنة ١٨١٩ ، فلقد كلف مؤتمر اكس لاشابل انجلترا وفرنسا بالعمل على إلغاء ذلك النظام ، ولذا قدم لورد فريمانتل Freemantle فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨١٩ إنذاراً إلى الباى بالقضاء على مركز تونس السياسى إذا لم تلغ ذلك النظام إلغاء تاما ولقد نشأ عن إلغاء هذين النظامين أن ضعفت موارد البلاد الاقتصادية وبدأ انحلالها السياسى .

الفصل الأول

حالة تونس فى القرن التاسع عشر

نعمت تونس بعيش رضى فى القرن السابع عشر والثامن عشر، فى ظل استقلال فعلى ثابت الأوتاد، بعيدة عن كل اعتداء أجنبى، فلقد كانت أوربا فى ذلك الوقت فى شغل شاغل عنها، منهمكة فى حروبها الداخلية وفى مشاكلها الاستعمارية. وكانت الدولتان البحريتان القويتان: انجلترا وفرنسا مشتبكتين فى حرب ضروس فى ميادين أمريكا والهند، ولم يكن لشمال أفريقية فى ذلك الوقت جاذبية خاصة تدفع الدولتين إلى الاعتداء عليه أو فتح جزء من أقطاره أو السيطرة عليه. وكانت اسبانيا فى طريقها إلى الاضمحلال السياسى، ولا تزال ترزح تحت عبء مشاكلها الداخلية المعقدة الكثيرة، وتخاذلها الاقتصادى الذى كان يزداد يوما بعد يوم. وأما إيطاليا فما فتئت تعبيراً جغرافيا، لم تكن قد استيقظت بعد للوحدة والنضوج الدولى، وكانت حالة الدولة العثمانية لا تبشر بأمل كبير فى مستقبل قوى أو عمر طويل.

ولكن هذه الحال لم تدم طويلا، ففى أواخر القرن الثامن عشر قامت الثورة الفرنسية وظهر نابليون بونابرت فى أوربا، فانتشر نفوذ فرنسا السياسى على سواحل البحر المتوسط، وتغير الموقف الدولى تغيرا هاما، وأخذت تعود إلى البحر أهميته الماضية من الناحيتين السياسية والتجارية، وظهرت الناحية القومية بارزة واضحة، فلقد استيقظت الشعوب المطلة على سواحل ذلك البحر من سباتها الطويل، لترى حضارة جديدة ومبادىء ونظما فى الحكم لم تعرفها من قبل فى العصور

الحديثة وتردد فى أجوائها صدى الحرية والاخاء والمساواة، وقامت معارك حربية انهارت فيها البقية الباقية من نظم العصور الوسطى ، وزلزلت الدولة العثمانية زلزالا شديدا فى ممتلكاتها البلقانية والاسيوية والافريقية . وتدخل الفرنسيون فى ايطاليا ، واقتربوا من شواطىء افريقية والشرق ، وانهزمت قوى الشرق أمام جحافل الغرب فى موقعة إمبابة أو الأهرام، وتبع الإنجليز الفرنسيين، فاستولوا بدورهم على مالطة بعد أن كانوا قد سيطروا على جبل طارق ، وتحركت الجنود الانجليزية على ضفاف وادى النيل لطرد الفرنسيين، ودخلت مصر فى القرن التاسع عشر وبدأت ترتشف من الحضارة الأوربية الغربية .

ولم تتخلف تونس عن التأثر بهذه الحركة الهائلة التى شملت البحر المتوسط فنهض الباى احمد باشا فى النصف الأول للقرن التاسع عشر، وكان كبير الاعجاب بنابليون يحاول إدخال الحضارة الغربية ، ويقترب منها فى نظمه الحربية الحديثة، فحاول اصلاح الجيش والبحرية ، واستقدم بعثة حربية فرنسية لذلك الغرض ، ولكن لم يحاول اصلاح نظم الحكم فظلت باقية على ما كانت عليه .

لقد وجه نابليون ، وهو ابن البحر المتوسط ، نظر الدول إلى ذلك البحر والشعوب الواقعة على سواحله .

ففى سنة ١٨٣٠ استولت فرنسا نفسها على مدينة الجزائر ، ومثل ذلك كانت انجلترا قد ثبتت أقدامها نهائيا فى مالطة سنة ١٨١٥، ولما وجد الباب العالى تزاحم الدولتين على الاشراف السياسى على شمال أفريقية أسرع فوطد دعائم ملكه فى طرابلس سنة ١٨٣٥، بينما أخذت ايطاليا تلم شعثها، وتخطو الخطوات الاولى فى سبيل وحدتها، وتنظر نظرة طمع وأمل إلى بلاد تونس، هذه البلاد الغنية الجذابة القريبة من جزيرة صقلية .

وبذا وجدت الدولة التونسية نفسها محاطة من كل جانب بدول أكثر منها عدداً وأعظم جنداً وأعز ناصراً ، وهذه الدول دائبة على نشر نفوذها السياسى أو الاقتصادى أو كليهما معا فى تونس ، وليت الأمر اقتصر على نشر النفوذ السياسى والاقتصادى ، بل أصبح الخطر محققاً على مصير البلاد ومستقبلها ، على كيانها ومركزها المستقل . وكان على تونس ، هذه الدولة الصغيرة ، أن تكيف نفسها للموقف السياسى الجديد ، وأن ترضى الدول الأربع المحيطة بها ، وما كان ذلك بالأمر الهين فما كان سهلا إرضاء تركيا من جانب وفرنسا من جانب آخر ، وما كان هيناً السير بدقة البلاد بين رغبات انجلترا وآمال ايطاليا . لم تستطع تونس الاستفادة من المنافسة القائمة بين الدول الأربع ، ولم يكن ذلك لخطأ منها فى سياستها العامة أو لتعقيد أو تواكل . وأخيراً حتم الموقف الدولى المعقد فى سنة ١٨٨١ بسط الحماية الفرنسية عليها وضاع استقلالها .

النظام السياسية

ما كانت النظم السائدة فى تونس تستطيع مواجهة الموقف السياسى فى أواخر النصف الأول للقرن التاسع عشر .

كانت النظم السياسية فى هذه البلاد صالحة لعصر قد مضى ، ولكنها بليت واضمحلت ولم تعد قادرة على البقاء أو درأ الخطر الذى أصبح يهدد مصيرها السياسى ومستقبلها ، فكان على رأس الحكومة الباى يحكم حكماً أو تقراطياً على الطريقة الشرقية القـــديمة ، فكل السلطات مركزة فى يديه . وكان ذلك الحكم يتوقف على شخصية الباى ، إن كان قويا مستنيراً مؤثراً مصلحة بلاده أو ضعيفا قد جعل إلهه هواه . ولقد سجل تاريخ تونس إلى سنة ١٨٨١ عدداً من البايات لهم نفوس محبة للخير راغبة فى خدمة الدولة ، ولكنهم لم يستطيعوا تقدير الظروف

المحيطة بهم حق قدرها ، وما كان تقدير هذه الظروف بالأمر اليسير ، ولعل لهم بعض العذر فى ذلك ، فنوايا الدول الحقيقية فى ذلك الوقت ومراميها السياسية كانت غامضة معقدة ، وطرقها ملتوية غير واضحة ، ولم تكن علاقات الدول الغربية بعضها ببعض بالنسبة لتونس ظاهرة . ثم بعد ذلك كيف يستطيع البايات أن يرضوا الدول الغربية والحضارة الغربية ، وفى نفس الوقت يستصلحون رعاياهم باحترام تقاليدهم المرعية ونظمهم الشرقية .

وترجع العائلة الحاكمة التى حكمت تونس حتى إعلان الجمهورية إلى أصل إغريقى ، فالحسين بن على مؤسس هذه الأسرة ينتسب إلى عائلة أغريقية مسيحية ، جاء تونس وخدم فيها كجندى ليس له إلا سلاحه وكفايته الشخصية ، وأستطاع بهذه الكفاية أن يرتقى فى مناصبها وأن يصل فى آخر الأمر الى تولى أمور هذه البلاد . ولم يكن نظام وراثة الحكم متبعا فى أول الأمر ، ولكن منذ أوائل القرن التاسع عشر أصبحت وراثة الحكم تتبع النظام العثمانى بصفة عامة ، فهى لأكبر أفراد الأسرة واستمر هذا النظام معمولا به الى أن بسطت الحماية الفرنسية على البلاد .

وكان الباى يتمتع بكل السلطات فى الدولة الى أن وضع دستور سنة ١٨٥٧ الذى تعدل بدستور ١٨٦١ . ولكن الدساتير لم تعدل من سلطة البـاى الا نظريا . ففى الناحية المالية كان حقه فى التصرف تاما الى أن تأسست اللجنة المالية الدولية . وفى الناحية القضائية ظلت سلطته هى العليا بالرغم من انشاء بعض المحاكم ، فلقد ظل مقره بمثابة محكمة استئناف عليا يلجأ اليهـا المظلوم . ولم يكن الباى مشرعا فالشرع موجود وباب الاجتهاد قد أغلق منذ زمن بعيد ، وكان يعاون الباى فى هذه الناحية شيخ الاسلام ، وهو المرجع الأعلى فى كل ما يختص بتفسير أمور الشرع ، وحين أنشئت المحاكم اختلف فى نوع القوانين التى تسير عليها . واتفق أخيرا أن يسير بعضها وفق الشرع الإسلامى والبعض الآخر وفق القوانين الأوربية .

وبجانب هذه المحاكم وجدت المحاكم القنصلية . ولم يتبع فى هذه المحاكم المتباينة الأخيرة نظم أو قوانين محددة تضمن النزاهة والعدالة . فكانت الفوضى القضائية منقطعة النظير .

وأما السلطة التنفيذية فكانت مركزة فى يد الباى فهو يختار وزراءه كما يشاء ويعزلهم إن شاء لاراد لكلمته ولم يكن هؤلاء الوزراء وزراء بالمعنى الصحيح، فكانوا مرؤوسين أو مماليك للباى ، هو الذى اشتراهم ، وهو الذى علمهم وهو الذى رقاهم، وقد يأخذ بآرائهم وقد لايأخذ . ولم يكن لرئيس الوزراء الحق فى اختيار بقية الوزراء ، وإنما الباى هو الذى يعينهم وهو الذى يعزلهم ولم يكن معظم هؤلاء الوزراء من أصل تونسى فغلبتهم من أصل شركسى أو إغريق ، ولذا عملوا فى معظم الأحيان على اكتساب عطف مولاهم ، فلقد كانت وظائفهم وحياتهم رهن إشارته .

وكان للباى مجلس مكون من الوزراء وكبار الأعيان فى الدولة، ولكن رأى ذلك المجلس كان إستشاريا ، وكان ذلك المجلس يعمل دائماً على تحبيز آراء الباى اللهم إلا فى الأمور الجليلة فكان يسترشد بالمصلحة العامة ، ولم تكن سلطة الوزراء محددة ، ولم يكن لبعض الوزارات عمل يذكر ، ففى النصف الثانى للقرن التاسع عشر كانت هناك وزارة لأمور الحرب ، فى وقت لم يكن فيه جيش ، وقامت وزارة للبحرية دون أن تكون هناك سفن ، وكانت هناك وزارة للمالية، ولكن لارقابة لها على المالية ، وذلك بعد انشاء اللجنة المالية الدولية إذ أصبح الاشراف على مالية الدولة للأجانب .

وأما من حيث الأمور الخارجية ، فكان الاشراف عليها للباى كذلك ، فهو ممثل الدولة الأعلى، وهو الذى يعلن الحرب ويعقد السلام، ولم يكن يحدد سلطته

فى هذه الناحية قانون ولا عرف فكلمته نهائية ، ولم تكن هناك رقابة على أعماله، فلم توجد صحافة ولا برلمان حقيق . وكانت صحيفة الرائد التونسى هى الصحيفة الوحيدة ، ولكنها كانت صحيفة حكومية إخبارية قبل كل شىء ، ولم يكن الباى يشعر بحاجة إلى تفسير أعماله أمام الشعب أو الدفاع عن سياسته . وكان هو الذى يعين مبعوثيه وممثليه ، وباسمه تكتب الوثائق السياسية وتعقد المعاهدات . حتى فرمان سنة ١٨٧١ الذى صدره الباب العالى بالاتفاق مع الباى لم يقيد فعليا وإن حدد نظريا سلطة الباى فى بعض الأمور الخارجية.

من الناحية النظرية كان فى تونس وزير للخارجية ، ولكن ممثلى الدول وكلهم قناصل وجنرالات كانوا يتصلون بالباى مباشرة ، ويعقدون معه الاتفـــاقات والمعاهدات، ولم يكن للباى من يمثل مصالحه فى الخارج، ولم يكن للباى خبرة كبيرة بفن السياسة، ولم يجد حوله من يستطيع أن يؤازره مخلصا وبكفاية فى هذه المسائل (إذا استثنينا خير الدين)، فوزير الخارجية قد يكون من أصل أجنبى، ولذا فوظيفته لم تزد كثيرا على وظيفة ترجمان ، فهو لا يستطيع بعث تعليمات أو امضاء أوراق مهمة ، وقد يتصل قناصل الدول الأوربية برئيس الوزارة فى بعض الأحيان ، ولكن أمر الباى فى هذه المسائل لا مرد له.

كانت المسائل الخارجية الخاصة بتونس تسوى فى العاصمة نفسها ، ولم يشعر الباى فى أول الأمر بحاجة إلى إرسال مبعوثين إلى الخارج، فالدول التى تحتاج إلى تسوية علاقاتها مع تونس كانت تأتى إلى تونس نفسها، ولكن الأمور تغيرت بعد فتح الفرنسيين للجزائر، وأصبح الباى فى حاجة إلى تسوية أموره مع الدول الكبرى، ولكن لم يكن له سلطان فى إعتماد ممثلين له فى الخارج للدفاع عن مصالحه ، فلقد أصبحت الدول الكبرى بإستثناء فرنسا تعترف بأن تونس جزء من الدولة العثمانية،

وبذا لم يعد لها حق التمثيل السياسي . وحتى في فرنسا نفسها لم تجد من مصلحتها أن توافق على أن يكون للباي ممثل في باريس . وأما في الدولة العثمانية فلم يكن فيها من يمثل تونس ، ولم يكن لها من النصف الثاني عشر من يمثلها في تونس بصفة دائمة .

ولقد أصبح مركز الباي في النصف الثاني للقرن التاسع عشر صعبا للغاية ، فهو لا يستطيع أن يتصل بالدول الاوربية إلا عن طريق قناصلها ، ولهؤلاء القناصل بطبيعة الحال مصالح خاصة وأغراض ومطامع تطبع تقاريرهم إلى حكوماتهم بطابع قد يختلف كثيرا عن الحقيقة . وهذه الأغراض والمطامع نفسها كانت تدفعهم إلى إتخاذ سياسة تمليها عليهم جالياتهم الطموحة في هذه البلاد .

ولقد نشأ عن هذا الموقف أزمات سياسية خطرة . ولذا وجد الباي مضطرا في كثير من الظروف إلى إرسال بعثات (ليست لها صفة دائمة) إلى العواصم الاوربية لتوضيح وجهة نظره والدفاع عن مصالحه .

وأما الادارة الداخلية فظلت إلى سنة ١٨٨١ تتبع نظم العصور الوسطى فأصبحت عتيقة بالية : وكانت وظيفة كل من القائد والكخية إدارية ومالية وإلى حد ما قضائية .

وكان هؤلاء يديرون أمور الحكم في المدن أو يشرفون على القبائل ولما كانت المواصلات بين أجزاء الداخل عسيرة تمتع هؤلاء الحكام بسلطة كبيرة . ولقد هجر عدد منهم وظائفهم والتفوا حول الباي في العاصمة ، وقام نوابهم في الاقاليم بالحكم لمصلحتهم الشخصية مما أدى إلى تدهور البلاد . وليس السبب في ذلك هو أنهم كانوا ظالمين أو قساة بطبيعتهم ، ولكن مراكزهم لم تكن ثابتة ، ولم تكن الحكومة قد عينت لهم رواتب تدفع بانتظام ، وعاشوا في جو من الفوضى والاضطراب ولم تكن عليهم رقابة كافية . ولقد وعدت الحكومة في سنة ١٨٦١ بدفع مرتبات للموظفين ، ولكن ذلك الوعد لم ينفذ لما ساءت الحالة المالية .

ولقد التف حول الوزراء وكبار الموظفين طوائف من جنسيات وديانات مختلفة غايتها الغنم بأى ثمن ، وفى تقرير لجنة التفتيش فى سنة ١٨٧٣ ، وهى اللجنة التى حاكمت الوزير الخزنه دار ، اتهم ذلك الوزير بتبديد أموال الدولة ، فلقد استولى أحد أصدقائه ماروجو على ثلاثة ملايين من الفرنكات من تقديم قرض يبلغ خمسة مليون ، وأما الضحاك وهو مغامر سورى فلقد جمع فى سنوات قليلة ثمانية ملايين فرنك من مرتب شهرى قدره ستمائة فرنك .

هذه هى بعض الأمثلة لما وصلت إليه الفوضى المالية والإدارية . وفى وسط هذه الفوضى لايمكن أن ينتظر خير للبلاد فى الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. فما كان رجال الحكومة بصفة عامة يفهمون حقوقهم أو واجباتهم . ولم تكن المسئولية معروفة ، ولم يكن غرض الكثيرين ممن يولون أمور الحكم إلا الاهتمام بمصالحهم الشخصية وجمع الثروة . ولم تكن التزامات الحكومة كما يحددها الاسلام أو تفهمها الحضارة الأوربية بمعروفة . ولم يكن الشعب الوادع ليثور على حكومة تعمل على نشر الاسلام والمحافظة على الكرامة ولكن لما ثبت أن الحكومة لم تستطع مقاومة التدخل الأوربى ، ولم تنجح فى إدارتها الداخلية فقدت فى نظره مركزها واحترامها .

ولقد اضمحلت التجارة وأجدبت الأرض وغادرها الفلاحون لفوضى الادارة ولكثرة الضرائب المفروضة عليها ولإغارات البدو . ولذا قامت الثورة فى سنة ١٨٦٤ وتلتها المجاعة ، وتبعها انتشار الأمراض . وظلت البلاد تعانى آلاما طوال مدة حكم الخزنه دار إلى أن جاء حكم خير الدين فانتعشت البلاد قليلا ، ولكن سرعان ماقامت الحرب الروسية التركية فى سنة ١٨٧٧ فكانت نهاية الاصلاح فى تونس .

محاولات الاصلاح :

كان من نتائج الاتصال بالغرب حركة الاصلاح ، فلقد وجدنا تونس فى سنة ١٨٣٥ محاطة بالدول الكبرى ، ورأينا هذه الدول تتزاحم على بسط نفوذها فيها، فتدور تونس فى أراضيها صراعا عنيفاً بين الشرق والغرب . وتعتبر تونس شرقية تشبه إلى حد كبير أقطار الشرق الأدنى . ولو أنها من الناحية الجغرافية جزء من منطقة غربى البحر المتوسط . ولكن اللغة والدين والآلام والآمال وثقت صلتها بأجزاء الشرق الأدنى . ولقد خضعت تونس لنفس التطورات التاريخية التى خضعت لها أجزاء الشرق الأدنى ، فلقد رأت الفاتحين من الرومان والبيزنطيين والعرب والترك، وأبحر معها الفرنسيون والنورمنديون والفينيقيون والجنويون . ويجرى الدم العربى فى عروق عدد كبير من أبنائها ، كما أثر الاسلام تأثيرا واضحاً فى حضارتها وفى نظامها الاجتماعى . وفى تونس استطاعت قوى الاسلام أن تفتح صقلية، وتغزو جنوب إيطاليا إلى روما ، وأخيرا وقعت فريسة للأمبريالزم الفرنسى السياسى والاقتصادى كما وقعت بقية أجزاء الشرق الأدنى .

لقد تقابل الشرق والغرب القديم ، وكان البحر المتوسط هو حلقة الاتصال ، وفى ظروف متعددة تبادلا الحضارة كما تبادلا التجارة ، وأثبت الشرق أكثر من مرة أنه أعز ناصراً وأرقى مدنية . فكل الديانات الرئيسية ظهرت وترعرت فيه ، ولو أن الفلسفة الاغريقية نبتت فى الغرب ، إلا أن الشرق هو الذى احتفظ بها ونماها وأوصلها سليمة للغرب . وافترق الشرق والغرب حين استقرت فى الغرب مثل الانسانين ومثل النهضة . هذا فى الوقت الذى بدأت تخيم فيه على الشرق سحابة الركود والرجعية . وفى الوقت الذى نمت فيه أوربا من الناحية المادية اضمحل الشرق وانكمش وساءت حالته الاقتصادية . وحين أخذت أوربا تحطم قيود الاقطاع والاستبداد ظل الشرق محتفظا بنظمه وتقاليده ، ولذا حين تنازع

الشرق والغرب ، ولم يكن ذلك الصراع بين حضارتين متباينتين ، وإنما كان صراعا كما يرى البعض بين حضارة العصور الوسطى وحضارة العصور الحديثة .

قامت الحضارة الأوربية الحديثة على أساس تحكيم العقل وفكرة القومية ، ولكن الحضارة الشرقية إلى أوائل القرن التاسع عشر ما برحت قائمة على الفكرة العالمية وعلى الدين ، ولم يعد الشرق قادراً على منافسة الغرب أو الصمود أمامه فى النواحى السياسية والمادية والعلمية ، ولذا حدث ما كان منتظراً ، وهو أن يحاول الغرب بالقوة فرض سلطانه على الشرق الضعيف .

وكان أول شىء جذب انتباه الشرق فى العصر الحديث هو قوة الغرب ، فالإنسان بطبيعته يحترم القوة ويخشاها . ولذا كان أول شىء اتجه اليه الإصلاح فى تونس هو اصلاح الجيش كما حدث فى مصر وتركيا تماما . على أن هذه الحركة فى تونس لم يقدر لها النجاح ، فلقد كانت قصيرة الأجل . لقد اتجه الباى أحمد باشا إلى تنظيم الجيش التونسى على النظام الفرنسى ، واستعان بضباط فرنسيين ، ولكن الجيش كان مجرد مظهر لا حقيقة ، فما كانت موارد البلاد التى أصابها العجز تستطيع الانفاق على جيش كبير على الطراز الاوربى ، وزادت الحالة المالية سوءاً وانتشرت الفوضى ورأت أوربا ـ كما ادعت ـ ألا تقبل انتشار الفوضى فى بلاد تقع على حدود الجزائر ، ولذا تدخلت أوربا تفرض الاصلاح الذى تريده بالقوة ففرنسا وجدت ، كما تقول ، أنها لا تستطيع أن ترى نظما بالية لا زوقها على حدود الجزائر ، وانجلترا تخشى أنه إذا انتشرت الفوضى فى تونس تجد فرنسا عذرا فيها للتدخل فى أمور هذه البلاد والاستيلاء عليها . كما أن بقية الدول رأت أن تحذو تونس حذو تركيا فتقوم بوضع سياسة للاصلاح شاملة ولذا وجد القنصل الانجليزى ريتشارد ود Richard Wood نفسه على اتفاق تام مع القنصل

الفرنسي روش Leon Roches بشأن الاصلاحات التي يجب إدخالها في تونس ولاعجب فالدولتان كانتا متفقتين في ذلك الوقت على كثير من مسائل الشئون الخارجية .

كان روش يؤمن برسالة فرنسا الحضارية، ويرى تعضيد حركة الاصلاح في تونس ، وأن تكون هذه الحركة تحت إشراف فرنسا ورعايتها . وأما الهدف الذي كانت ترمى اليه انجلترا فهو مختلف عن الهدف الفرنسي ، فالعصر عصر بالمرستون Palmerston ، عصر تعضيد النظم الدستورية لذاتها . وكان القنصل الانجليزي في تونس من أكبر المتحمسين لها ماضي العزم في تنفيذها .

لقد قضى ريتشارد وود ربع قرن على الأقل في الشرق الأدنى في القسطنطينية والشام ، وكان من أكبر دعاة الاصلاح ، ولكنه كان يقدر تماما العقبات التي كانت تقوم في سبيل إدخال أي نظام غربي في بلاد شرقية ، وكذلك كانت خبرة زميله روش في مسائل افريقية الشمالية واسعة كبيرة ، ولذا أخذ القنصلان على عاتقهما الدعوة للاصلاح ، وذلك باتباع طريق النصح والاقناع في أول الأمر ، ولما وجدا أن هذه الوسيلة غير مجدية لجأ إلى التهديد والوعيد والمظاهرات الحربية والبحرية ، وحاول الباي محمد أن يستغل التنافس بين الدولتين لرفض الاصلاح الذي يطلبانه ، ولكن الدولتين كانتا مصممتين على تنفيذ رغباتهما .

كان البـاى محمد في أول الأمر كارها لحركة الاصلاح كما يفهمها الغربيون ، فتقدير النظم الأوربية لم يكن بالأمر الهين، لاسيما وأن هذه النظم تقول بالحد من سلطته الأوتقراطية . ولقد وجد محمد باى في مطلب الدولتين تدخلا لامسوغ له، واعتداء صريحا على استقلال تونس وسلطة حكومتها التي تتمثل فيه، وخشى بعد ذلك ثورة الأهلين، ولكنه أمام القوة لم يستطع غير الخضوع والامتثال لنصيحة

القناصل ، وخصوصا وأنه محتاج لتأييد أوربا أمام الدولة العثمانية ، والتى كانت تسعى جهدها لفرض سلطتها المباشرة على تونس .

ولذا أعلن الباى فى سبتمبر سنة ١٨٥٧ « عهد الامان » دستوراً ، أو عهداً أساسياً كانت فائدته العملية فى الغالب للجاليات الاجنبية ، اعترف ذلك الدستور بحرية الاعتقاد الدينى وبالمساواة فى دفع الضرائب ، وبالمساواة أمام القانون وتحديد الخدمة العسكرية وإنشاء محكمة تجارية وحرية التجارة ، ولكنه اعترف أيضا بامتيازات الأجانب ، وحقهم فى العمل والملكية والتجارة ، ومساواتهم بالمسلمين . ولقد سجلت هذه الوثيقة تدخل أوربا الفعلى فى شئون تونس الداخلية ، وشجعت هجرة الأجانب وتدفق رؤوس الأموال الاجنبية . ولم ينفذ الأهالى كثير من هذه المبادىء والنظم من الوجهة الفعلية ، فقد ظل الباى فيما يختص بالأهالى يتمتع بالسلطة المطلقة كيف يشاء ، ولكن سلطته كانت مقيدة بالنسبة للأجانب الذين كان قناصلهم رقباء عتاد على تصرفاته فى هذه الناحية .

وكان على الصادق باى الذى خلف محمد فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٥٩ أن يقبل النظم الجديدة بل كان عليه اتمامها ، لذلك وضع دستوراً أوسع مدى من الدستور الاول ، وكان ذلك فى ٢٨ أبريل سنة ١٨٦١ ، تناول ذلك الدستور وهو مكون من ثلاثة عشر بابا قانون العائلة الحاكمة ، وحقوق الباى ، وواجباته وتنظيم الوزارات ، وموارد الدولة التونسية ، وتكوين المجلس التشريعى ووظائفه والميزانية وترتيب الموظفين وحقوقهم وواجباتهم وحقوق وواجبات المواطنين التونسيين وحقوق ووجبات الأجانب .

ويفهم من هذا الدستور استقلال الدولة التونسية ، فالباى دائماً هو « ملك » تونس ، ولم يذكر اسم السلطان أبدا .

ولقد حدد ذلك الدستور سلطة الباى، وحدد أعمال الوزارة وقرر إلى حد ما مسئوليتها ، واعترف بحقوق القاطنين فى تونس وواجباتهم ، وكان ذلك « العهد الاساسى» مبنياً على أساس حقوق الانسان كما يفهمها الشرق فى ذلك الوقت، وهى المحافظة على الدين والعرض والملكية والشرف ووضعت السلطة التشريعية نظريا فى يد مجلس مكون من ستين عضوا لمدة خمس سنوات، يعين الباى أعضاؤه، وأصبح ذلك المجلس (حامى الدستور) ورمزا له . ويشترك هذا المجلس مع الباى فى السلطة التشريعية ومراقبة الهيئة التنفيذية ، ويكون ذلك المجلس من أعضائه لجنة بمساعدة الباى فى كل الامور التى لا تستحق العرض على المجلس التشريعى .

وجعلت السلطة القضائية فى يد المحاكم التى ستنشأ (محاكم ابتدائية وتجارية فى الاقاليم ومحكمة استئناف فى مدينة تونس) وحرم على الهيئة التنفيذية المساس بالقضاء . وتضمن دستور سنة ١٨٦١ ما تضمنه عهد الأمان خاصا بحقوق الاجانب وامتيازاتهم . وحددت سلطة الباى فى الامور المالية فبعد أن كانت ميزانية الدولة ميزانيته الخصوصية قدر له مرتب هو وأفراد عائلته ، ووضعت ميزانية يشرف عليها إلى حد كبير المجلس التشريعى . وقضى الدستور على نظام الالتزام فى الضرائب.

كان دستور سنة ١٨٦١ دستورا حرا ، ولكن لم يكن عمليا ، فهو كأداة للحكم لا يمكن تطبيقه تطبيقا يستفاد منه، فلا مسئولية حقيقية لوزراء يتلقون أوامرهم كلها من الباى أمام أعضاء مجلس كل أعضائه الخدم المطيعون للباى لم تكن فى الدستور الجديد مواد تكفل منع الأجانب من التدخل فى شئون البلاد . ولذا ما كان منتظرا له البقاء أو النفع الكبير مدة طويلة، فما كان طبيعيا أن يحكم حاكم أتوقراطى على أساس مبادىء دستورية غربية ، لاسيما وأنه يعلم حق العلم أن الشعب التونسى بصفة عامة فى ذلك الوقت غير راض عن نظام لم يؤخذ من الشرع وفرضته إرادة

الغرب، فكما يقول الباى محمد الصادق للقنصل الانجليزى ريتشارد وود «إنك تعلم الصعوبات التى ألقاها فى سبيل تنفيذ رغباتى، لأنك تعرف شدة استمساك الأهالى بتقاليدهم وأفكارهم .. واعتقاد العلماء ورجال الدين بأن أحداث أى تغيير فى فى نظم الدولة لابد أن يكون مخالفا لتعاليم الدين وقواعد العرف ...»

حقيقة لقد ظن بعض العلماء فى ذلك الوقت أنه ربما أدت هذه الحركة الدستورية التى فرضها الغرب المسيحى إلى ترك تعاليم الدين القومية، وأخذوا يتساءلون فيما بينهم هل أصبح القانون الإلهى أقل قيمة من القانون الذى وضعه الانسان؟ هذه القوانين الحديثة تتشدق الآن بحقوق الانسان ... ألم يعترف الاسلام بمساواة الناس جميعاً ، لقد رأى فريق كبير من العلماء أن هذه الحركة الجديدة ترمى إلى إعتداء صريح على الشرع. ولما كان العلماء هم قادة الرأى العام، فلقد وقف الرأى العام من هذه الحركة موقف المرتاب ، ورأى فيها ضغطا من أوربا المسيحية على دولة إسلامية فخورة بمجدها وبماضيها ، ورأى فيها ضرورة الاعتراف بتفوق الحضارة الغربية ، وما كان الشرق يستطيع أن يعترف بتفوق الغرب وخاصة فى المسائل الروحية .

ثم ما الذى عرفه الشرق عن الغرب ؟ عرف فيه الاعتداء وتفوق المصالح المادية ، عرف الاستغلال والاستبداد الاستعمارى ، فما كان تدخل الغرب دائما فى مصلحة الشرق، فاقراض الاموال بالربا الفاحش وتصرفات بعض الأجانب من لاخلاق لهم ، هذه الامور لم تكن تنطق بأى حال بانسانية الغرب أو تفوق الحضارة الغربية . لم يكن الغرب ملؤه الغرور والجبروت يستطيع فهم الشرق ولا تقدير مطالبه ، ولذا لم يكن الشرق راضيا عن استغلال الغرب له أو مستعدا لقبول جشعه المادى .

ولذا فشلت حركة الإصلاح الدستورى فى تونس أولا لصلتها بتدخل الغرب

السياسى وثانيا لأنها لم تعمل مخلصة على تحسين حالة الأهالى، وكان معنى الإصلاح فى نظر الأهلين فرض ضرائب جديدة ، وانصرافا عن تعاليم الدين وإزدياد الحالة المالية سوءا وفشلت حركة الاصلاح لأن أوربا نفسها خشيت عواقبها ، فلم تكن أوربا تقبل أن يتمتع الأهالى بنفس الحقوق التى يتمتع بها الأجانب ، واحتجت إيطاليا رسميا على تنفيذ ذلك الدستور وطالبت « بتدمير قرطاجنة » . ولم تكن السلطات الفرنسية فى الجزائر تعطف عليه بل كانت تشفق منه ولم يكن المقيمون الأجانب يرون فيه إلا تقييدا لامتيازاتهم ، فطالبت فرنسا أخيرا سحبه وقامت ثورة داخلية تطالب بالغائه ، ووجدت تأييدا من بعض الدول الأجنبية ؛ وبذا انتهت حركة الاصلاح وانهارت معها المالية القومية .

التدخل المالى الأوربى

اللجنة المالية الدولية

لقد اضطرت تونس إلى إتباع سياسة الاقتراض، للضعف الذى لحق مواردها بعد إلغاء نظامى الرقيق والقرصنة ، وللنفقات الكثيرة التى استلزمها اصلاح الجيش ، ولدخولها فى حروب لا فائدة من ورائها مثل حرب القرم ، ثم لحيـــاة البذخ والاسراف التى عاشها بعض البايات . ولعل السبب المباشر فى الاقتراض هو الفساد المالى الذى امتاز به عهد الوزير الخزنة دار .

ولم تحاول حكومة البايات أى إصلاح حقيقى من الناحية المالية . ولذا لم تتحسن الحالة بل زادت سوء على سوء ، وعندما لم يفد فرض الضرائب المتعددة الباهظة لجأت الحكومة إلى عقد قروض محلية داخل البلاد مع التجار الأجانب . ولكن هذه السياسة لم تفد أيضا ، بل تعقدت المشكلة المالية ، فبلغ القرض المحلى ٢٨ر٢٦٠٠٠ من الفرنكات . ولذا رأت الحكومة الاقتراض من المصارف

الخارجية ، فعقدت قرضا اسميا بلغ خمسة وثلاثين مليونا من الفرنكات مع بيوت أوبنهيم وإرلانجر على أن يسدد فى مدى خمسة عشر عاما بفائدة قدرها ١٥ ٪ ولقد وصل تونس من هذا القرض خمسة مليون فرنك فقط . وذهبت الباقى إلى جيوب بعض رجال الحكومة والسماسرة وأصحاب المصارف . وكان نتيجة ذلك القرض تفاقم الحالة المالية ، وازدياد الضرائب . ثم الثورة فى سنة ١٩٦٤ .

فى هذه السنة أفلس الشعب كما أفلست الحكومة ، وعادت الدولة إلى القروض الداخلية ولكن الموقف ازداد تعقيدا إذ قاسى الشعب آلاما جمة فى سنى ١٩٦٥ ، ١٨٦٦ ، ١٨٦٧ من الطاعون والكوليرا والتيفوس والمجاعة . فعقد فى باريس قرض جديد مقداره خمسة وعشرون مليونا من الفرنكات وصل الحكومة منه قدر يسير والباقى مدمرة قديمة ومدافع عتيقة علاها الصدأ . وضمن دخل الجمارك هذا القرض الجديد ، وبذا حرمت الحكومة من مورد هو أهم مواردها . ولما لم تستطع الحكومة القيام بتعهداتها المالية هاج الدائنون وماجوا طالبين إلى حكوماتهم التدخل ، إذ تزاحمت الديون وتراكمت أرباحها . ولقد وصل الدين الداخلى أربعين مليونا ، يخص الانجليز منها ١٦ والايطاليين ١٤ والفرنسيين ١٠ . أما بالنسبة للقروض الخارجية فكان على الحكومة إما اعلان الافلاس أو إلغاء الديون ، ولم تستطع حكومة الباى بطبيعة الحال الالتجاء إلى الحل الأخير . وأخيرا اقترحت الحكومة التونسية توحيد هذه الديون جميعا وإنشاء بنك أهلى ، ولكن الدائنين لم يقبلوا ، ورفضت حكوماتهم الفكرة . وعند ذلك اقترح القنصل الجنرال الفرنسى دى بوتميليو Botmiliau إنشاء لجنة مختلطة تسيطر فيها أغلبية فرنسية .

فرفض القنصل الانجليزى ذلك المشروع ، وأيده بحماسة فائقة زميله الايطالى وأجاب القنصل الفرنسى على ذلك بأن أرغم الباى على قبول مشروع فرنسى بحت

للجنة مالية فرنسية بحتة . فاحتجت انجلترا وايطاليا على ذلك ، وأرسلت وزارة الخارجية الانجليزية تعليمات إلى ليونز سفيرها فى باريس ، تطلب منه أن يبين لحكومة فرنسا ، « أنه فى مسألة تتصل بمصالح الدول الثلاث جميعا ، التعاون والعمل المشترك قد يؤدى إلى الفائدة المرجوة ، فهو خير من محاولة كل دولة على حدة الدفاع عن مصالحها » . وبعـــد مفارضات طويلة فى باريس اتفق لافاليت La Valette وزير خارجية فرنسا هو وليونز Lyons ونجرا Nibra سفير إيطاليا على إنشاء لجنة دولية مختلطة، واتفقوا فيما بينهم على تعيين وظائفها وكيفية تشكيلها ومقدار الديون . وظلت هذه اللجنة الدولية قائمة عاملة إلى سنة ١٨٨١ .

كانت وظيفة هذه اللجنة إدارة الديون التونسية لضمان دفع فوائد الديون من ناحية ، ولتنظيم مصروفات الحكومة من ناحية أخـــرى . وقسمت اللجنة إلى قسمين ، قسم تنفيذى يعين أعضاءه الباى من عضوين تونسيين أحدهما رئيس اللجنة ثم عضو ثالث تعينه الحكومة الفرنسية ويكون وكيلا للجنة ثم قســم للمراقبة وهو القسم ذو النفوذ الحقيقى، مكون من فرنسيين يمثلان قروض ١٨٦٣ ، ١٩٦٥ ، وانجليزيين وايطاليين يمثلان الدين الداخلى . وعلى هذا القسم الأخير مناقشة أعمال القسم الاول والإشراف عليها . وفى يوليو سنة ١٨٦٩ أصدر الباى قانونا بانشاء اللجنة . وأنشىء قسم ثالث بعد ذلك من خمسة أعضاء فرنسى وانجليزى وايطالى وتونس وعضو خامس ينسب إلى دولة أخرى . وقد تمكنت هذه اللجنة الدولية من توحيد الديون، فانقصتها من ١٦٠ مليونا الى ١٢٥ ، وجعلت الفائدة ٥ ./ ولضمان حقوق الدائنين قسمت الدولة موارد الحكومة قسمين متساويين : قسم لخدمة الدين والآخر لمصروفات الحكومة ، واذا حدث عجز فى القسم الأول عوض من القسم الثانى . وضمنت انجلترا وفرنسا وايطاليا هذه التسوية فى ٢٣ مارس سنة ١٨٧٠ .

ولقـــد قابلت هذه اللجنة الدولية صعوبات كبيرة فالتنافس والتنافر بين أعضائها كان أمراً ظاهراً . ولم تكن الدول نفسها التى عقدت الاتفاقية راضية عنها تماما ولا عن طريقة عملها . فايطاليا لم تكن توافق مخلصة على أن يكون مركز فرنسا فى اللجنة متفوقا . ولولا وجود انجلترا فى تلك اللجنة لفشلت منذ أول لحظة ، فلقد اضطر لورد كلارندن وزير الخارجية الانجليزية إلى إحاطة ممثل إيطاليا فى لندن علماً ، بأن انجلترا ستؤيد اللجنة بكل قوتها ، ولكن ذلك لم يمنع إيطاليا من الاستمرار فى شكواها من وجود مثل ذلك النظام الذى يعمل فى نظرها على تفوق النفوذ الفرنسى .

ولم يظهر القناصل أنفسهم عطفاً كبيراً على هذه اللجنة ، فالقناصل الفرنسيون كانوا مستآئين من صبغتها الدولية، ويريدونها فرنسية بحتة . وأما القنصل الانجليزى فلقد تألم من تفوق العنصر الفرنسى، وانتقد اللجنة انتقاداً شديداً ، وأما القنصل الايطالى ، فذهب كل مذهب فى معارضتها ، وأخذ يعلل النفس بسقوطها وفشلها وحلها . وفضلا عن ذلك ، فلقد اختلف القناصل فيما بينهم اختلافا شديداً على مدى تحديد سلطة كل قسم ووظائفه .

وعلى أى حال لم يكن أعضاء اللجنة أنفسهم متفقين فيما بينهم ، فالمراقبة تعرقل مشاريع الإدارة ، ثم العداء مستحكم بين الممثلين السياسيين والممثلين الماليين، كل يريد تسيير الآخر وفق رأيه الخاص وهواه .

كانت هذه الظاهرة واضحة بصفة خاصة بين وكيل اللجنة الفرنسى والقنصل الجنرال الفرنسى، فلقد كان القنصل يشكو دائما من عرقلة وكيل اللجنة لمشروعاته ، ولا يقر حق وكيل اللجنة فى الاتصال بوزارة الخارجية الفرنسية مباشرة ولذا فى سنة ١٨٧٨ كان على وكيل اللجنة المالية أن يتلقى أوامره مباشرة من القنصل الجنرال الفرنسى.

وأما التجار الاجانب ، فكانوا دائمى الشكوى من هذا النظام الذى لم يوضع إلا للمحافظة على مصالحهم فلم يحظ ذلك النظام إذن برضى أى فريق ، وكان أقل هؤلاء رضى الباى نفسه وحكومته ، فلقد كان يظن فى بادىء الأمر أن الدول ان تصل إلى اتفاق إزاء المسألة المالية ، ولكنه استيقظ ليجد أن حريته المالية قد سلبت جميعها .

فاللجنة تتدخل فى كل أمور الدولة بحجة الاشراف على المسائل المالية . ولذا سرعان ما اصطدمت حكومته بها وأما الاهالى فمن الطبيعى أن ينالهم السخط على نظام أنشىء لغير صالحهم أنشىء للمحافظة على حقوق الاجانب دون نظر أو اهتمام حقيق بالمصلحة الاهلية أو المشروعات القومية . والواقع أن تونس لم تستطع التنفس إلا بإذن الدول . فلم يكن وجود اللجنة عبء على حاضر تونس فحسب ، بل على مستقبلها وعقبة كأداء فى سبيل التقدم ، فلقد خولت للدائنين سلطة عظيمة . ولكن هذه السلطة لم تكن فى أيد تعمل لخير البلاد ولذا أصبحت اللجنة المالية رمزا للتدخل الاوروبى وسلاحا ماضيا فى يد الاجانب .

التمثيل القنصلى فى تونس

كانت وظيفة القنصل الجنرال فى تونس مضنية تستغرق كل وقته ونشاطه ، فكان على رأس جالية كثيرة المصالح ، كبيرة الاطماع ، دائمة الاحتجاج ، قليلة الرضا . كانت هذه الوظيفة فى أول أمرها إنتخابية ، فالجالية تختار أكبرها سنا وتجارب ليمثلها ويمثل مصالحها أمام الهيئات المحلية وكانت الحكومات المختلفة لهذه الجاليات تقر ذلك الاختيار .

كانت هذه السنة متبعة فى العصور الوسطى ، ولم ينشأ النظام القنصلى الحديث إلا فى القرن الثامن عشر ، فكان بعض القناصل يقومون بأعمال تجارية ومالية إلى

جانب القيام بأعمال وظائفهم ، ولم يكتف القناصل بوظائفهم إلا فى القرن التاسع عشر ، وحتى مع ذلك فلقد اشترك بعضهم فى مسائل مالية ، ووجهت إلى البعض منهم اتهامات مالية خطيرة . وأما القناصل المحليون فى المدن فهؤلاء كلهم كانوا من التجار المحليين ولا يتقاضون أجرا وكانت مهمتهم جمع الأخبار وارسالها إلى القنصل الجنرال فى العاصمة. واما واجبات القنصل الجنرال فكانت متعددة بحرية وتجارية وإدارية ومدنية وسياسية . ولذا شكا بعض القناصل من كثرة الأعمال وتشعبها وعدم استطاعتهم التفرغ لها كلها ، لاسيما وأن القنصليات لم يكن لديها من المختصين من يستطيعون مساعدة القنصل فلم يكن بالقنصلية الانجليزية مثلا موظفون خاصون بالعمل القضائى ، ولذا ارتفعت شكوى مستر ريد القنصل الانجليزى الذى جاء بعد ريشاردور من أن العمل القضائى قد زاد إلى درجة لا يستطيع شخص واحد القيام به مهما كان نشاطه ، ولم تعين الحكومة الانجليزية من يساعد القنصل فى هذه الناحية إلا بعد سنة ١٨٨٠ . وأما القنصليتان الفرنسية والإيطالية فكانتا أكثر استعداد ولديها الموظفون الاخصائيون .

وأما وظيفة القنصل الجنرال السياسية فهى حديثة العهد ، ولكنها أصبحت أهم وظائفه . فله حق الاتصال بوزارة الخارجية مباشرة ، كما كان عليه الاتصال بالسفارة البريطانية فى القسطنطينية. فعلى القنصل الجنرال الانجليزى مثلا أن يبعث بتقاريره عن المسائل السياسية والتجارية إلى السفير الانجليزى فى العاصمة التركية ويصح أن يقوم بتنفيذ تعليمات السفير كما يقوم بتنفيذ أوامر وزارة الخارجية ، ولقد أعطيت للقنصل الجنرال سلطة واسعة فى التصرف وكان من أهم واجباته أن يعمل على تنمية نفوذ بلاده السياسى ومصالحها الاقتصادية ، وعليه أن يدافع عن مصالح الجالية وحقوقها ومطالبها حتى ولو كانت غير عادلة . ثم عليه مراقبة حركات الجاليات الأجنبية الأخرى والقيام بما يلزم إتخاذه إزاءها .

وكانت الجالية الاجنبية عند وصول قنصلها الجديد تعمل على تشكيل آرائه وتنتظر منه ارضاء رغباتها ، وإلا شكته إلى حكومته وعملت على زعزعة مركزه ، وكان نجاح القنصل متوقفاً على مقدار الامتيازات التى ينالها لدولته أو لجاليته وعلى مقدرته فى عرقلة جهود القناصل الآخرين . وهو باق فى منصبه طالما كانت جاليته راضية عنه ، وهذا يفسر لنا حماس القناصل الشديد فى تنفيذ رغبات جالياتهم .

ولم يكن القنصل يمثل دولته ليعمل على تحسين العلاقات بين دولته والحكومة المحلية ، وإنما يمثلها لكى يعمل على تنميـــة مصالح دولته القومية ، فكما يرى ليونز السفير الانجليزى فى باريس فى سنة ١٨٨١ أن مهمة القنصل الفرنسى هى « رفع علم دولته عالياً ، والاصطدام بالسلطات المحلية ، والحصول على امتيازات واحتكارات لرعايا دولته » . وبينما كان القنصل الانجليزى يعمل على أن تكون دولته سيدة البحار ، كان القنصل الايطالى يعمل على الحصول على مركز مهم لروما فى قرطاجنة .

كانت المصلحة القومية هى التى تتحكم فى علاقة القنصل بالحكومة المحلية ، وهو يقوم بواجبه على أساس أنه يمثل الدولة صاحبة المصالح الحقيقية والمهمة فى تونس . ولذا فهو يهدد باستعمال القـــوة إذا لم تجب مطالبه . وإذا حاولت الحكومة المحليه إقناعه بوجهة نظرها رماها بالتعصب والجهل . ولما كان كل من قناصل الدول الثلاث إنجلترا وفرنسا وإيطاليا يشعر بأن مصالح دولته أهم من مصالح الدول الاخرى رأى واجبا عليه محاربة نفوذ هذه الدول جميعاً وعدم الاعتراف بمصالحها . ولذا فالشيء الوحيد الذى اتفق عليه القناصل جميعاً هو أنهم يستطيعون استغلال هذه البلاد أكثر من أهلها ، وأن من استطاع أن يغتصب شيئاً فهو له ، هذه كانت فلسفتهم السياسية .

وكما تأثر القناصل بآراء جالياتهم حاولوا التأثير على حكوماتهم. ولذا فرسائلهم وتقاريرهم مملوءة بالمبالغات، ميالة إلى استثارة العواطف، ورمى كل قنصل القنصل الآخر بالعنف والتعصب والجهل وغالى في وصف مقاصده المظلمة ، وميوله العدائية ورغباته الدنيئة ، ولذا لم يكن غريبا أن يؤثر ذلك التطاحن في العلاقات الشخصية بين القناصل، فكانت صلاتهم في كثير من الأحيان مقطوعة، وتطاولت ألسنتهم بالسب والقذف . ولقد شكا القنصل الانجليزي مرة إلى حكومته سلوك القنصل الفرنسي الذي يعمل على الوضع من شأن ممثل انجلترا وشأن حكومته .

وتغيرت آراء القناصل بسرعة بسبب تقلب أهوائهم ومصالحهم ، فالساسة المحليون إذا ما آثروا مصلحة دولة معينة امتدح قناصلها حكمتهم السياسية وبعد نظرهم، وإذا ما انحرف هؤلاء الساسة إلى دولة أخرى فالويل لهم إذن فالخزندار سارق ، ولص في نظر القنصل الفرنسي ، ولكنه «جنتلمان» ونزيه في نظر القنصل الانجليزي، ولما وهب خير الدين فرنسا امتياز السكة الحديدية إلى حدود الجزائر تغنى الفرنسيون بمواهبه العظيمة ، ولكنهم انصرفوا عنه حين طالب رغم نصائحهم بالاشتراك في الحرب التي قامت بين روسيا وتركيا .

كان على كل من يتولى وظيفـــة القنصل الجنرال أن يكون مجيداً لدراسة الشخصيات ، وخاصة شخصية الباي وشخصية وزرائه ، ولم يكن ذلك بالأمر الشاق على القناصل ، فمعظمهم قضى مدة كبيرة في الشرق الأدنى قبل مجيئه إلى تونس وكان لكل قنصل جواسيسه في قصر الباي وفي بعض الأحيان من الوزراء أنفسهم . وكان يلتف حول كل قنصل عدد من عناصر مختلطة الأجناس والملل والنحل بينهم كثير من المشارقة، ممن لا أخلاق لهم ولا هم إلا مصلحتهم الشخصية ، ولذا كان هؤلاء يتقلبون بين الجنسيات ، فهم طورا ايطاليون وطورا فرنسيون

وطوروا تونسيون ، ولم يكن إكتساب أى جنسية فى ذلك الوقت بالأمر العسير .

فلكل قنصلية طائفتها ترضى رغبات القناصل الخاصة . وتأتيهم الأخبار ، ولعبت النساء دورا مشهودا فى المسألة التونسية وفى الدسائس التى اتصلت بها ، وكان للقناصل ممثلوهم فى الأقاليم يتنافسون فى جمع الأخبار واختلاقها فى بعض الأحيان . وقام صراع عنيف بين القناصل فى سبيل الحصول على الامتيازات ، وجعلوا لهذه الامتيازات صفة الاحتكار . وكان الاهتمام موجها أولا إلى إنشاء البنوك ثم خطوط التلغرافات والسكك الحديدية، ولم تكن هذه المشاريع مثمرة بالمعنى الصحيح ، ولكنها كانت مفيدة من ناحية بسط النفوذ السياسى .

لم تكن السياسة القنصلية سياسة تعاون وتفاهم وربما كانت الضرورة تقضى فى بعض الأحيان بذلك ، فلقد تدرب معظم القناصل فى الشرق حيث تقابلت شعوب تحاول الحياة محاولة اليائس وشعوب غربية تسعى إلى السيطرة وتستعمل القوة ، حيث تقابلت طرق الشرق والغرب ، ففى تونس وجد القناصل جوا صالحاً لتنمية الصفات والاستعدادات التى كونوها أثنـاء إقامتهم فى أجزاء الشرق الأدنى .

الجاليات الاجنبية فى تونس

مركز تونس الممتاز فى البحر المتوسط، وموقعها بين أوربا وافريقية الوسطى وخصب أراضيها ، وطول سواحلها وموانيها الجيدة ، ومناخها المناسب المعتدل، كل هذه جعلتها مطمعا للفـاتحين ، وموئلا للمهاجرين والمقامرين ، وكثير من هؤلاء استوطنوا فيها وخدموا فى جيوشها وبحريتها . ولقد كانت البحرية التونسية

دولية بمعنى الكلمة عملت فيها عناصر مختلفة من كل أقطار البحر المتوسط فكان فيها إلى جانب الفرنسيين والترك ، الكورسيكيون والاسبان والاغريق . ولعبت هذه العناصر بالفعل فى تاريخ تونس دوراً مهما ، فكان « ريس » الاسطول كثيرا ما يستحوذ على السلطة ، ويصل إلى الحكم ، ومن هؤلاء الذين استطاعوا حكم تونس الاسطى مراد ومنهم الحسين بن على ، وهو من أصل أغريقى مسيحى التحق بالجندية وسرعان ما صارت له هيبة وسطوة ونفوذ فأرتقى منصة الحكم وأسس العائلة الحاكمة الحالية .

ولقد خدمت فى جيوش تونس فرق سودانية ، وأثرت فى تاريخ تونس عناصر من غرب البحر المتوسط أسبانية وفرنسية وإيطالية ، وعناصر من شرق البحر المتوسط من الأتراك والسوريين، ومنذ الوقت الذى طردفيه الترك الاسبان نهائيا من هذه البلاد فى القرن السادس عشر أخذ عدد من الاوربيين يستقر فى تونس مستفيداً من الامتيازات التى منحها الاتراك للتجار الاجانب . حقيق أن عددا من الاوربيين عاش فى هذه البلاد منذ العصور الوسطى، وحقيق كذلك أنهم نالوا بعض الحقوق التى تخول لهم المعيشة باطمئنان ومزاولة صناعاتهم وعباداتهم، ولكن هذه الحقوق لم تكن لها صفة دائمة، ولذا كان هؤلاء الاجانب يلتمسون تجديدها من حين لآخر .

ولقد شملت الامتيازات التى منحها الترك للفرنسيين ثم للانجليز والهولنديين تونس كما شملت بقية أجزاء الدولة العثمانية . وقبل الدايات والبايات من بعدهم استمرار بقاء هذه الامتيازات . وليست هذه الامتيازات فى أصلها نتيجة لتفوق الغرب وانحطاط النظم الشرقية ،كما ظن بعض الساسة أو السطحيون المغرضون من الباحثين الاجانب . كما أنها ليست نتيجة للفكرة التى تقول : أن الاجانب لا يستحقون أن يعاملوا حسب قوانين الشرع الاسلامى. وليست هذه الامتيازات

فى أصلها حقوقا تنقص من سلطان الدولة، ولكنها امتيازات منحتها الدولة العثمانية برضاها هى ، وهى فى أوج عظمتها السياسية والحربية ، لا لغرض سوى تشجيع التجارة الأجنبية .

وعلى أى حال لم يكن أحد من البايات يعتقد أنه مقيد بمعاهدات الدولة العثمانية مع الدول الاخرى ، فاحترم مصالح الجاليات الاجنبية أو حقوقها أمر يتعلق به هو شخصيا . ولذا إذا اشتدت حاجته إلى المال أو شعر جنوده بنشاط غير معتاد ، وجههم الى أحياء هذه الجاليات ينهبون مساكنها ويسلبون متاجرها حتى دور القناصل أنفسهم، بل كان حاكم تونس فى بعض الأحيان يأمر بالقبض على التجار الاجانب ، هم وقناصلهم ، ويقرر عليهم إتاوات معينة يدفعونها فى وقت معلوم يحدده لهم . كان ذلك شيئا عاديا فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، كما تصرح الوثائق التى دونها التجار الانجليز فى مدينة تونس ، يطلبون فيها من حكومتهم العون ، ويستصرخونها ، إذ قبض عليهم الباى وفرض عليهم الغرامات وأقسم «بأرواح موتاه» ليضربن أعناقهم إذا لم يؤدوا ما قرره عليهم فى الوقت الذى سماه لهم .

وهذا يفسر لنا قلة عدد الأجانب فى تونس فى ذلك الوقت، فاضطراب أمور الحكم وانتشار الفوضى جعل الهجرة تكاد تكون مستحيلة . فالأوربيون الذين جرؤا على الهجرة عاشوا فى ظروف غير مطمئنة . وكانت حياتهم ومقتنياتهم معرضة للخطر فى كل وقت .

وبجانب هؤلاء المغامرين المخاطرين استقر أسرى القراصنة الذين لم يستطيعوا لانفسهم إفتداء ، فهؤلاء كانوا يباعون علنا فى الأسواق حتى أمام أنظار القناصل الاجانب الذين ما كانوا يستطيعون لهم نصرا ، ولقد استغاث مرة (١٦٣١)

بعض الأسرى الفرنسيين إلى لوى الثالث عشر ، « بأنه إذا كان للصخور شعور لذرفت الدمع لما يقاسيه رعاياك فى تونس » .

ولكن فتح الفرنسيين للجزائر فى سنة ١٨٣٠ ، وضع نهاية لذلك العهد ، ففتحت أبواب الجزائر وتونس للمهاجرين الاوربيين ، واهتمت الحكومات القومية الاوربية بحماية مصالح رعاياها فى هذه البلاد . ولقد أخذ الشرق يخشى قوة الغرب بعد حملة نابليون بونابرت على مصر، وبعد أن فشلت قوات المماليك والترك أمامه . ثم جاء فتح الجزائر فيه إذلال بالغ للشرق ، وتركت المظاهرات الحربية والبحرية على شواطىء مصر والشام وتونس أثرا عميقا فى نفوس الشرقيين وأثبتت لهم ضعف الشرق وقلة حيلته . وقبل ذلك فرضت أوربا رأيها على البايات وحكام الشرق فى مسائل القرصنة وتجارة الرقيق ثم قضت قوات الاستعمار الفرنسى على حركة التحرير التى قام بها الأمير عبد القادر الجزائرى . فمظاهر القوة هذه واستخدام وسائل العنف والقمع فى الظروف المختلفة جعلت الشرق يؤمن بقوة الغرب المادية التى لا تعرف غير مصالحه الذاتية ، وتفشى فى الشرق روح اليأس وخاصة لدى الحكومات فى شمالى أفريقيــة وفى البحر المتوسط . فقوى مركز الأجانب الاوربيين فى هذه الجهات وحل محل احتقار الاوربى الخوف منه والحقد عليه. وشعر هؤلاء الأجانب تماما بقوتهم وتفوقهم وأخذوا يحتقرون السكان الاصليين حولهم ، فلا عجب إذا أخذوا فى تجديد الامتيازات القديمة ولكن على أساس آخر جديد ، وهو أنهم لا يستطيعون الخضوع لقوانين بلاد متأخرة فى نظرهم لم تبلغ بعد مستواهم فى الحضارة والرقى . ولذا أعطى هؤلاء الأجانب لمعاهداتهم مع الشرق قدسية لم تكن لها، وإذا كان لهذه المعاهدات أن تؤول أو تعدل فلا تؤول أو تعدل إلا فى صالح الاوربيين وحدهم ، ووصفوا

حكام الشرق والشرقيين بألفاظ بعيدة عن المجاملة كان على الشرق أن يبر بكل ما وعد . ولكن الغرب لم يعد يتقيد بشيء لايعرف ولا بتقاليد ولا بقانون ولا بمعاهدات اللهم إلا بمصلحته الشخصية . فالمعاهدات لايمكن أن يكون لها إلاتفسير واحد ، وهو مصلحة الغرب ومصلحة التوسع الغربي والرعايا الغربيين ، وقد ساسة الغرب والغربيون أنفسهم قضاة ، وحكموا على الشرق بالتأخر والانحطاط ، وعومل رجال السياسة الشرقيين باحتقار لا مزيد عليه ، ووجهت اليهم ألفاظ وعبارات لايقرها الذوق السليم . بل كان الغرض من ذلك فى كثير من الاحيان إذلالهم وامتهان كرامتهم . فكانت لهجة القنصل الفرنسى بوفال للصادق باى فى سنة ١٨٦٤ مملوءة بالإهانة ، وأشار إلى الوزير التونسى كلص وسارق أثيم . وفى الجملة نظر الغربيون للمسلم الشرقى كانسان منحط متأخر ليست له كرامة . وراجت فى المغرب الفكرة السخيفة التى تقول إن الشرقى أقل فى ذكائه من الغربى ، وأعتقد الناس فى أوربا أن الله مع الغرب وحده .

فهمت أوربا إذن الامتيازات على أساس جديد . كان الغرض فى أول الأمر من الامتيازات تنظيم الأحوال التى يستطيع فيها الاوربيون ممارسة تجارتهم ، فأصبح الغرض منها فى القرن التاسع عشر فى نظر الاوربيين حمايتهم من نظم الشرق الفاسدة ومن هوى حكامه وسوء إدارة موظفيه . أصبح الاجانب لايخضعون لا للتشريع المحلى ولا لمحاكم البلاد ، وإنما هم يتبعون قناصلهم ومحاكمهم القنصلية ، وكلما زاد ضعف السلطات المحلية إزداد تعقد هذه الامتيازات واتسع نطاقها ، فاعتدت على سلطان الدولة وكما يقول جبرييل شارم ...

«...متى بدأ عمل القنصل انتهى عمل البوليس والادارة والعدالة والقانون...»
وبالرغم من أن الأجانب وجدوا فى تونس دولة كريمة ، إلا أنهم كانوا دائمى

الصراخ والشكوى ، وغالت صحفهم فى مهاجمة السلطات المحلية . واتهمت دول أوربا الحكومة بالفجور والتقصير وعدم القدرة على حفظ النظام والأمن فى البلاد وذلك الوقت الذى لاتستطيع فيه الحكومة المحلية اتخاذ أى إجراء أو إصلاح دون الرجوع إليهم وأخذ رأيهم . أصبح معنى الامتيازات الاعفاء التام من دفع الضرائب ومن التشريع والقضاء المحليين وكل الالتزامات الداخلية . أصبح معناها استغلال ضعف تونس من الناحيتين السياسية والاقتصادية ، وأخذ القناصل فى القرن التاسع عشر يرجعون إلى معاهدات القرن السادس عشر والسابع عشر للحصول على امتيازات جديدة . واستخدموا قواتهم الحربية والبحرية لحماية هذه الامتيازات وتحقيق أمانيهم الذاتية .

ولقد كان لهذه الامتيازات من الأثر السيء فى تونس مثلما كان لها فى مصر وغيرها من بلاد الشرق . ونشأ عن دستور سنة ١٨٦١ الذى شجع الهجرة الأجنبية أن هاجر إلى تونس عدد كبير ممن لاعمل لهم فى بلادهم واستقروا فى داخل البلاد بعد أن كانت الهجرة مقصورة على المناطق الساحلية فحسب ، واشتغل هؤلاء المهاجرين بضروب الصناعات والحرف وفى الزراعة نفسها . وكثرت مطالبهم بتشجيع قناصلهم ، ولقد صرح الباى مرة للقنصل الانجليزى ود بقوله «إنك تعرف صعوبة مركزى ، لقد زاد الضغط على ، ووضعت مطالب لا أستطيع لها ردا وأخرى لا أستطيع لها إجابة » .

ولم يكن ممكنا أن تستفيد البلاد من أمثال هؤلاء الاجانب ، فلقد أثروا فى تونس وتمتعوا بحرية لايمكن أن يتمتعوا بمثلها فى بلادهم الأصلية ، ومع ذلك فقد كانوا دائمى التذمر والشكوى والاحتجاج والعدوان .

ولم يقتصر الأمر على ذلك فلقد قاوموا كل حركات الاصلاح سواء أكانت

مالية أو قضائية بحجة تعارضها مع مصالحهم . كانوا دائما يخشون من تقدم هذه البلاد كما صرح بذلك القنصل الانجليزى فى تقاريره أكثر من مرة فيقول «إن فريقا من الجاليات الاجنبية فى تونس يعمل على الوقوف أمام حركة الاصلاح والنظم الدستورية . ولكى يصل ذلك الفريق لأغراضه عمد إلى معارضة النظام الجديد وأثار العراقيل فى سبيله، واستخدم فى ذلك لهجة المقصود منها الايلام والاذلال هذا فى الوقت الذى لا تملك فيه الحكومة وسيلة للدفاع عن نفسها أو توضيح موقفها ، ويردد ذلك الفريق دائما العبارة القديمة المشهورة : الدمار لقرطاجنة»

ولقد وجدت فرنسا حين احتلت تونس أن واجبها الأول يقضى بإلغاء هذه الامتيازات التى عم فسادها . فلقد كانت مساوئها لا تشمل العلاقات بين البلاد والأجانب فحسب ، بل امتدت إلى العلاقات بين الأجانب أنفسهم فماذا تكون النتيجة لو حدث اختلاف بين أفراد الجاليات المختلفة . وخاصة أنها كانت دائما منهمكة فى منافسات سياسية واقتصادية عنيفة . لقد ظهر فساد نظام الامتيازات بدرجة جعلت الأجانب أنفسهم يشعرون بضرورة تعديله أو إلغائه. فكما يقول القنصل الانجليزى ود «إنه ليس من مصلحة الأجانب أنفسهم أن يستمروا فى انتزاع الحقوق من حكومة ضعيفة لكى يزيدوها ضعفا » . ولذا لم تأسف الحكومات الاوربية على ذلك النظام حين احتلت فرنسا تونس واقترحت إلغاءه فكما يقول سير هنرى اليوت سفير انجلترا فى فينا «لا يستطيع أحد عرف مساوىء النظام القنصلى أن يرغب فى بقائه يوما واحدا إذا قامت محله حكومـــة قوية مسئولة ...»

ولقد أحست حكومة تونس بضرورة تعديل نظام الامتيازات لتعقد العلاقات بين الأهالى والأجانب وبين الأجانب أنفسهم والتجاء القناصل إلى استخدام

نفوذهم السياسي في حل الخصومات المدنية. فطلب الباى في مذكرة له للدول إنشاء محاكم مختلطة للفصل في المشاكل الناشئة بين الأهالى والأجانب ، ويكون القضاة فيها إما إنجليز أو فرنسيين أو إيطاليين . وعطفت انجلترا وفرنسا على ذلك المشروع ، ولكن الحكومة الايطالية أثارت بعض الصعوبات فهى لاتستطيع أن ترغم فرداً ايطاليا على أن يحاكم أمام قاض ليس إيطاليا أو تونسيا ، وأبانت أن المشروع لم ينضج بعد ، وأثارت النمسا مشكلة أنه لايوجد في المشروع قانون متفق عليه . وبهذا فشلت حركة الاصلاح القضائى ، كما فشلت من قبلها حركة الاصلاح الدستورى والمالى ، وظل القناصل يتمتعون بنفوذهم المتفوق ومركزهم الممتاز .

الفصل الثانى

علاقات الدول العظمى بتونس

١ – مدى سيطرة الدولة العثمانية على تونس

فى النصف الثانى للقرن التاسع عشر إلى ما قبل إعلان الحماية تمتع بالنفوذ فى تونس أربع شخصيات مهمة ، فكان الباى الحاكم محمد الصادق قد تولى الحكم منذ سنة ١٨٥٩ ، وكان قنصل انجلترا الجنرال ريتشارد ود Richard Wood قد مثل حكومته منذ ١٨٥٥ ، وأما القنصل روستان Roustan فقد جاء إلى تونس فى سنة ١٨٧٤ . وأما القنصل الإيطالى ريننا Rinna فقد مثل حكومته منذ ١٨٦٥ .

لقد وجد سى محمد الصادق أن السلطة التى ورثها عن آبائه آخذة فى التضاؤل والوهن ، فلقد تدخلت دول أوربا فى شئون تونس وثبتت أقدامها ، فأيقن أنه غير مستطع أن ينقذ بلاده من الخطر الكبير المحدق بها من كل ناحية، وكان كلما خضع لمطالب أوربا عادت إلى تقديم مطالب جديدة ، وذلك دون انقطاع مما أدى إلى إضمحلال سلطانه كانت مشكلة حياته السياسية ناشئة من تعارض أملين ، أمل الدول المحيطة بتونس فى الاستيلاء عليها ، وأمل تونس فى المحافظة على استقلالها . لم يكن الصادق فى حياته الخاصة مسرفا ، وما كان الشعور القومى ينقصه ، ولكنه عاش ليشاهد انحلال بلاده المادى وسيطرة الأجانب الغاشمة ، ولعل انحلال تونس يرجع إلى الضغط الأوربى والتدخل الأجنبى أولا، ثم إلى تولى

الخزنة دارشئون الوزارة مدة طويلة لم يثبت فيها كفايته ولانزاهته ولا اخلاصه ، ثم إلى ضعف الصادق وتردده .

كان الصادق يفهم السلطة كما يفهمها حكام الشرق فى ذلك الوقت، فهو أتوقراطى قبل كل شيء ، ولكنه لم يكن يحسن إختيار أعوانه ووزرائه . لقد أراد الصادق أن يرضى الشرق والغرب فى تونس ، فلم يفلح فى إرضاء أحد . وجد الصادق الخزنة دار فى الحكم منذ سنة ١٨٣٧ ، ولكنه لم يعرف حقيقته إلا فى سنة ١٨٧٣ حين فات الأوان ونال العطب البلاد . وربما كان أهم عيب فى الصادق هو تردده وتسلط اليأس عليه، ولذا فهو يتقلب مابين انجلترا وفرنسا إلى ايطاليا ، فلم تكن له سياسة معنية ، وكان خوفه الشديد من فقدان سلطانه وضياع استقلاله عاملا على اضطراب سياسته . ولكننا يجب ألا ننسى هنا أن موقف تونس السياسى كان معقداً للغاية ، ومطامع الدول المجاورة لها لا تنتهى . فكان إذا انضم إلى جانب فرنسا أغضب انجلترا وتركيا ، وإذا انحاز إلى جانب تركيا أثار سخط فرنسا ـ وإذا كان الباى واثقا من صداقة فرنسا ، فهل تستطيع هذه الدولة حمايته وحماية عائلته إذا أثارت عليه تركيا ثورة داخلية . ما كان الباى يعرف على وجه التحديد سياسة الدول الحقيقية ، وما كان يطمئن إليها ، ولم يكن من الممكن الاطمئنان اليها بأى حال . ثم هو لا يستطيع أن يجر على نفسه غضب فرنسا ، ففرنسا لها جيش كبير مدرب على حدود الجزائر مستعد للوثوب فى أى لحظة وهو لا يستطيع، فالشعور الدينى متغلغل فى البلاد، ومركز السلطان العثمانى قوى فى قلوب التونسيين. وأما من ناحية ايطاليا فقد ظل الباى آمن الخير أن يتقرب منها حتى لا تستطيع فرنسا أن تعتدى عليه بسهولة ، ولقد استغل قناصل الدول هذه المخاوف أيما استغلال للتأثير عليه والنيل من حقوقه . فمن أهم أسباب عزله لخير الدين من الوزارة الاشاعات التى أثارتها صحافة إيطاليا حول صداقة ذلك الرجل لفرنسا،

والدعاية التى بثتها فرنسا حول علاقاته مع تركيا . وربما كانت أكبر حسنة للباى هى إختياره خير الدين للوزارة بعد عزله الخزنة دار ، فلقد كان خير الدين من المؤمنين بالاصلاح ، وأنشأ بكتاباته المتعددة وأثناء تدبيره لأمور تونس مدرسة قوية للاصلاح، هذه المدرسة تقول بأن تأخذ تونس من الحضارة الغربية مالا يتعارض مع تعاليم الدين الاسلامى . وكان غاية خير الدين أولا وقبل كل شىء العمل على تكوين حكومة قوية . لانه بدونها لا يرجى خير البلاد انتشرت فيها الفوضى الادارية. وهذه الحكومة ، كما يجب أن تكون قوية، يجب أن تكون نزيهة . وكانت خبرة ذلك الرجل واسعة ومعلوماته كثيرة، فلقد تدرب على يد البعثة الحربية التى جاءت إلى تونس لإصلاح الجيش ، وجاب أقطار أوربا كمبعوث للباى ، ومكث فى فرنسا خبر منها الحضارة الغربية على حقيقتها ، فكان بخبرته وثقافته أقوى شخصية ظهرت فى تونس فى النصف الثانى للقرن التاسع عشر . أخذ خير الدين على عاتقه مهمة الانشاء بعد سقوط الخزنة دار ، فركز السلطة فى يديه ، وعمل على محو الفساد والفوضى ، ولاقى فى سبيل ذلك صعوبات جمة ، فموارد الحكومة لم تكن تسمح بتقدم الإصلاح ولا بالقيام بسياسة انشائية حقيقية ، ولكن خير الدين عمل على أن يكون مركز الحكومة محترماً، وعمل على وضع نظام عادل للضرائب، فقضى على بقايا النظم الاقطاعية ، واهتم بالتعليم والأمور الصحية ، ولكن قوة خير الدين ونزاهته جرت عليه سخط الكثيرين من أتباع الباى ، فخشى الصادق على مركزه ، إذ وجد أن خير الدين أصبح كل شىء فى الدولة ، ومن ناحية أخرى عمل دعاة فرنسا وإيطاليا على سقوطه ووجهوا اليه اتهامات شتى منها حسن صلاته بتركيا وعمله على الوصول إلى الحكم فى تونس ، وحل محل خير الدين شخصية ثانوية القيمة، فأصبح النفوذ الأعلى لمصطفى بن اسماعيل وزير البحرية الذى استطاع أن يحظى بهوى الباى ومحبته ويصف لنا برودلى فى كتابه «الحرب البونية الأخيرة»

شخصية ذلك الرجل فيقول « أنه كان منذ عشرين سنة يجمع أعقاب السجاير فى المقاهى الاوروبية فى تونس ، ثم عمل فى حانة يملكها مالطى ، ولما كل من خدمة معاقرى الخمر ذهب إلى خدمة أحد الضباط ، ثم وجد فيه الصادق بعض المواهب التى قربته منه وارتفعت به إلى أعلى مناصب الدولة » . ربما كان فى هذا الوصف بعض المبالغة ، ولكنه يبين إحدى طرق اختيار بعض رجال الدولة فى تونس فى ذلك الوقت ، فلقد حكمت هذه الشخصية تونس فى أخطر أوقات محنتها فى الفترة ما بين سنتى ١٨٧٨ ، ١٨٨١ .

لقد أنعم الباى على ذلك الرجل بكل شىء فزوجه بإبنته ، ووكل اليه إدارة أعمال الدولة . ولكن لم يكن لذلك الرجل دراية بهذه الاعمال ، ولم يكن يتبع إلا هواه أو هوى سيده ، ولم يكن عنده الشعور بالكرامة ولا بقيمة المركز الذى يشغله . ولم يكن وجوده فى هذا المركز باعثاً على احترام مركز الحكومة أو مثيراً لاحترام أوربا . ولذا عامله القناصل باحتقار ، ووجهوا اليه الاهانات البالغة ، وهكذا انحط مركز تونس بين الدول سياسيا وأدبيا .

بالرغم من الاستقلال الذى تمتع به حكام تونس فى أمور السياسة الداخلية والخارجية ، فلقد بقيت قائمة بعض المظاهر السياسية والدينية تدل على أن تونس ليست مستقلة استقلالا تاما عن الدولة العثمانية ، فكان الباى يخلف الباى فى الحكم دون استشارة الباب العالى ، ولكن جرت العادة أن يطلب حين يتولى الحكم من السلطان العثمانى أن يثبته فى الولاية ، ويبعث لذلك الفرصة بالهدايا إلى الاستانة وحين يصل فرمان السلطان بالولاية كان هذا الفرمان يقرأ فى حفل كبير يشهده الباى والوزراء والأعيان وكان البايات فى رسائلهم إلى الاستانة يخاطبون السلطان بأسمى الالقاب وأجلها ويعترفون له بالسيادة فى العالم الاسلامى وبالخلافة

وإمرة المؤمنين، وأما السلطان فقد احتفظ لنفسه بحق منح الألقاب للباى ووزرائه البارزين ، وكان كثيرا ما يتدخل إذا حلت تونس فى مشكل سياسى أو قامت منازعات بينها وبين جيرانها، ففى سنة ١٨٢١ تدخل الباب العالى لوضع حد للحرب التى استمرت مدة طويلة بين تونس والجزائر . وحذر تونس فى سنة ١٨٢٥ من أن تورط نفسها فى المشكلة النمسوية المراكشية ، وعملت تونس من جانبها على تأييد السلطان فى كثير من الحروب التى خاض غمارها ، وذلك بجنودها وسفنها ، وبصفة خاصة فى أزمات سنة ١٧٩٨ ، ١٨٢٧ ، وفى حرب القرم التى انتهت بمعاهدة باريس سنة ١٨٥٦ ، ولكن هناك مسألة مهمة تستوقف النظر ، وهى أن تونس كانت تساعد الباب العالى لابصفتها ولاية تابعة للدولة العثمانية ، ولكن لأن الدولة العثمانية أكبر دولة إسلامية تناضل عن الاسلام أمام الخطر المسيحى، فالشعور الدينى وحده هو الذى كان يدفع تونس لمساعدة السلطان لا التبعية . وبالرغم من مظاهر الولاء الكثيرة التى كان يحرص البايات عليها فى صلاتهم بالباب العالى، إلا أنهم كانوا شديدى الحرص على المحافظة على استقلالهم ، وقاوموا بكل قوة محاولات الباب العالى التدخل فى شئون تونس الداخلية .

وكان السلطان بالفعل ميالا للتدخل فى شئون تونس ، وخاصة بعد أن أعاد طرابلس إلى الحكم العثمانى فى سنة ١٨٣٥ . وأكثر من هذا كان السلطان يود لو استرجع سيطرته المباشرة على تونس، ولكن البايات قاوموا ذلك بكل ما أوتوا من قوة .

وكان الباب العالى يستطيع إخضاع تونس بالقوة وإرجاعها إلى حظيرة الدولة العثمانية ، ولولا معارضة فرنسا القوية وتصميمها على منع الباب العالى من تحقيق أمنيته لعادت تونس ولاية عثمانية كطرابلس تماما ولكان مركز الباى من أطماع الباب

العالى وأطماع فرنسا خطرا للغاية ، فهو يخشى أن يعود مجرد وال للسلطان ، كما يخشى أن يكون تابعا لدولة مسيحية .

وكان يعرف أن إذا سلم بمطالب الاتراك، فلن يستطيع الاتراك حمايته أمام فرنسا ، وأمامه دائما مصير الجزائر يبعث فى نفسه الذعر والرعب، ويؤثر تأثيرا واضحا فى سلوكه وأعماله . وهو إذا سلم بمطالب فرنسا، ما كان يعتقد أن الحكومة الفرنسية قادرة على حماية شخصه وعائلته أمام الاهلين الذين كانوا شديدى التعلق بالسلطان . ولذا وجد أن خير سياسة هى المحافظة على الحالة السياسية الراهنة . لايسلم بمطالب السلطان كلها ، ولا يعطى الفرصة كاملة لفرنسا ، يطلب تعضيد تركيا إذا شعر باعتداء فرنسا ، ويلجأ إلى فرنسا إذا هددته تركيا بزوال استقلاله الفعلى .

ولكن فى سنة ١٨٧١ تحرج مركز تونس وكادت إيطاليا تستولى على البلاد، ولذا وجد الباى نفسه محتاجا إلى تعضيد تركيا الفعلى، وعلى ذلك قبل أن يعترف رسميا بسيادة الباب العالى ، ولم ينقص فرمان سنة ١٨٧١ الذى أصدره الباب العالى شيئا كبيرا من الحقوق الفعلية التى تمتع بها البايات منذ قرون . ولكن أكد السيادة النظرية للدولة العثمانية . ومنذ هذه السنة أولى السلطان العثمانى شئون تونس اهتماما كبيرا ، وخاصة فى سنة ١٨٧٤ حين تحرجت الامور بين فرنسا وتونس . وأخذ يعامل كبار موظفى الدولة التونسية كأنهم كبار موظفى دولته ، وسمح لهم بالاشتراك فى مناقشة مجلس وزرائه ، إذا حدث ووجد واحد منهم فى الاستانة .

ولقد حاول الباى فى سنة ١٨٧٧ إقناع السلطان بضم طرابلس إلى تونس حتى تصبح تونس خديوية كمصر ، وفى نظير ذلك وعد بزيادة الجزية . ولكن ذلك المشروع لم يلق قبولا فى العاصمة التركية . وظلت العلاقات بين تركيا وتونس

جيدة بصفة عامة ، إلى أن أعلنت الحرب الروسية التركية فى سنة ١٨٧٧ . فتتبع الرأى العام التونسى سير الحرب باهتمام ، وكان يحبذ الاشتراك فيها ، ولكن الباى وجد نفسه فى مركز حرج ، ففرمان سنة ١٨٧١ يجعل مساعدة تونس لتركيا أمراً لامناص منه ، ولكن الحالة المالية للبلاد لم تكن تسمح ببذل أى مجهود حربى ، فالمالية التونسية تحت إشراف لجنة دولية . وليت الأمر اقتصر على ذلك ، فممثلو فرنسا وإيطاليا كانوا دائبين على تهديد الباى وإنذاره إذا تقدم بأية مساعدة لتركيا فى محنتها . وكان هو نفسه يخشى انهزام تركيا وتقسيم الدول الكبرى لممتلكاتها فتصبح تونس جزءاً من الغنائم . وزاد الطين بله تهديد القنصل الروسى له وقطعه لعلاقاته السياسية مع حكومة تونس .

وبالرغم من كل ذلك كان على الباى أن يقدم بعض الترضية للرأى العام التونسى ، فأخذ يتظاهر باتخاذ الاجراءات لمساعدة تركيا ، ولكن تمهل فى الاستعداد إلى أن انتهت الحرب . ولم يرتح الأتراك بطبيعة الحال لذلك الموقف ، وخاصة بعد أن استقر الوزير التونسى السابق خير الدين فى تركيا ، وأصبح له نفوذ كبير لدى السلطان فى كل ما يختص بشمال أفريقية . ولكن الدولة العثمانية كانت منهمكة فى مصائبها التى تلت الحرب مع الروسيا بحيث لم تستطع توجيه انتباه جدى لأمور تونس .

العلاقات التونسية الفرنسية

لم تبد فرنسا اهتماما فعليا بمصير تونس إلا بعد فتحها لمدينة الجزائر فى سنة ١٨٣٠ . قبل ذلك التاريخ كانت مصالح فرنسا مقصورة على التجارة وعلى مصائد الأسماك المنتشرة فى الساحل الشمالى . لقد بدأت العلاقات التجارية المنتظمة بين فرنسا وشمالى افريقية فى النصف الثانى للقرن الخامس عشر بعد هجرة اليهود الأسبان

إلى جنوب فرنسا والمسلمين والأسبان إلى شمال افريقية . وكانت فرنسا أول دولة عينت لها مندوبا سياسيا فى تونس ، وأصبح لها بعض النفوذ فى هذه البلاد من القرن السادس عشر إلى عهد الثورة الفرنسية ، أى فترة الحكم العثمانى . فكان النفوذ الفرنسى بطبيعة الحال أقوى من نفوذ أى دولة أوربية أخرى ، ففرنسا حليفة الدولة العثمانية وحامية اللاتين فى الشرق الأدنى . ولكن هذه الامتيازات التى نالتها فرنسا لم تستمر مدة طويلة لزوال الحكم العثمانى الفعلى ووصول الدايات ومن بعدهم البايات إلى مركز القوة والسيطرة .

وفى القرن السابع عشر أصبح لقنصل فرنسا الحق فى حماية الأوربيين المقيمين فى تونس . وكان ذلك الحق يتجدد من حين لآخر ، فكان البايات يكثرون من عقد المعاهدات مع الدول الاوربية نظير مكافآت أوجعول يتقاضونها ، ولكنهم لم يكونوا حريصين على تنفيذ مثل هذه المعاهدات ، فكانت حياة القنصل الفرنسى وممتلكاته ورعايا دولته تحت رحمة الباى يتصرف فيها وفق هواه .

وأما إبان عهد الثورة الفرنسية ونابليون فلقد تفوق النفوذ الانجليزى لحصار انجلترا لشواطىء أوربا وتفوق الأسطول الانجليزى. ولكن جاء فتح الفرنسيين لمدينة الجزائر فتغير الموقف كله .

وقبل فتح الفرنسيين لمدينة الجزائر عاملت كل من انجلترا وفرنسا الباى كحاكم مستقل ، ولم يذكر شىء عن السيادة العثمانية ، ولكن فى الوقت الذى غادرت فيه انجلترا هذه السياسة إلى سياسة أخرى ، استمرت فرنسا ثابتة على سياستها . دعاها الى ذلك عزمها على البقاء فى شمال افريقيه ، وذلك بالرغم من أن الحكومة الفرنسية نفسها حين عقدت معاهدة سنة ١٨٣٠ مع تونس أصرت على بقاء الامتيازات التى كانت قد اكتسبتها فى العهد العثمانى .

ولقد قننت فرنسا سياستها التقليدية إزاء شمالى أفريقية وإزاء تونس فى الربع الثانى للقرن التاسع عشر، واتبعت هذه السياسة بقوة وبدقة إلى أن فرضت حمايتها على تونس نهائياً فى سنة ١٨٨١ .

كان احتلال أسرة البربون للجزائر عملا لا تنقصه الشجاعة ، ولقد أقدمت الأسرة على هذه الخطوة عندما شعرت بضعف مركزها الداخلى ، ولكنها بذلك وضعت أساس الامبراطورية الفرنسية الاستعمارية الحديثة . فالجزائر كانت أكبر عمل استعمارى وأضخم تجربة أقدمت عليها فرنسا . بل لقد ذهبت فى ذلك إلى أبعد مدى، فإنها لم تعتبر الجزائر مجرد مستعمرة فرنسية ، وإنما اعتبرتها امتداد لفرنسا على الشاطىء الجنوبى للبحر المتوسط .

وكان بحكم وجود فرنسا فى بلاد اسلامية، وتحيط بها دول اسلامية ثلاث هى ليبيا وتونس ومراكش، فكان من الضرورى أن تهتم فرنسا بهذا العالم الاسلامى وأن تتفهمه وأن تؤثر فيه وتتأثر به . وكل ما يحدث فى شمال أفريقية إنما يؤثر بطريقة أو بأخرى لصالح فرنسا أو عليها.

على أى حال كان دخول فرنسا شمالى افريقية واستقرارها فى الجزائر بداية صفحة جديدة فى تاريخ المنطقة، فهى إلى جانب تهديدها للنظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة فيها ، كانت خطراً على كيان تونس ومراكش كدولتين عربيتين مستقلتين ، الأولى مستقلة استقلالا يكاد يكون تاما ، والدولة الثانية مستقلة استقلالا كاملا . وان هذا التهديد لم يكن احتمالا وإنما حقيقة ، إذ ستقع هاتان الدولتان بالفعل يوما ما تحت سيطرة فرنسا .

كان الخطر المباشر يقع على تونس ، فسواحلها امتداد لسواحل الجزائر فى اتجاه فرنسا نحو الغرب . كما أن صغر مساحتها ، وميل أهلها للسلام ، وثروتها

الزراعية والمعدنية، كل هذا جعل امتلاك فرنسا لهذه البلاد أمراً ضروريا بالنسبة لها ، إذا ما أرادت أن يتفوق نفوذها فى شمال افريقية . حقيقة قامت محاولات لوضع حدود سياسية بين البلدين ولكنها لم تصل إلى نتيجة ، ولقد أثبت التاريخ أن مصير الاقليمين واحد ، أثبت ذلك التاريخ الرومانى والعربى .

انحصرت مهمة فرنسا فى الجزائر فى نقطتين جوهريتين : الأولى تثبيت دعائم نفوذها فى الجزائر ، والثانية اليقظة التامة لكل ما يجرى فى تونس ومراكش . وكانت فرنسا تريد أن تتخذمن الجزائر نقطة ارتكاز لعملياتها العسكرية وتوسعاتها فى شمال افريقية. فهذه المنطقة الافريقية التى تواجه فرنسا على الشاطىء الجنوبى للبحر المتوسط يجب أن تكون المجال الحيوى لنشاط فرنسا الاستعمارى، والمدرسة الحربية العملية لتخريج صفوة المحاربين الفرنسيين . فمن هذه المدرسة ظهر قادة فرنسا العظام من أمثال تيير Thiers الذى عرف فضل الجزائر على الجيش الفرنسى ، والذى أشاد بها كمدرسة لتدريب الجنود على القتال فى أقسى الظروف شدة ، وأمام عدو حذر يعرف طبيعة بلاده حق المعرفة . فأفضل جنود فرنسا هم الذين عرفوا نزال فرسان الجزائر ومغاويرها .

كانت السلطات الفرنسية فى الجزائر تتوق دائما إلى احتلال تونس لولا موقف حكومة لوى فيليب ، ومن بعده نابليون الثالث ، ولولا المعارضة الشديدة التى وقفتها حكومة بامستن منذ الثلاثينات للقرن التاسع عشر ، والذى أصبح أساس سياسة انجلترا بإزاء تونس . ومما لاشك فيه أن موقف انجلترا هذا سيؤثر على موقف فرنسا تجاه تلك المنطقة . ففرنسا التى كانت تحرص على صداقة انجلترا فى ذلك الوقت لم تشأ أن تنتهج سياسة تغضب انجلترا . فإذا لم تساعد الظروف

فرنسا وقتئذ على تحقيق ما تريد ، فلا أقل من أن تتبع سياسة المحافظة على الحالة الراهنة فيها .

وبذا نجد أن كلا من فرنسا وانجلترا عمل على الابقاء على حالة تونس السياسية كما هي ، وإن اختلفت دوافعها وفهمها لتلك الحالة . وعلى ذلك فاتفاق الدولتين بهذا الخصوص كان اتفاقا عاما غير محدد ولا مفهوم ولا متفق عليه بالدقة . بل نستطيع أن نقول أن هذا الغموض كان متعمداً من جانب فرنسا التى رأت فيه أكثر من تفسير لتحقيق أطماعها الاستعمارية .

لم تكن فرنسا ترتاح مطلقاً إلى مجاورة ممتلكات الدولة العثمانية ، فهى بحكم سيطرتها على دولة اسلامية تخشى من وجود السلطان التركى المسلم يحكم بلاداً تتاخمها فى الحدود . فوجود هذا الجوار يهددها فى الجزائر تهديداً خطيراً . فلم تفكر فرنسا فى يوم من الأيام أن تتخلى عن الجزائر الذى ضحت من أجل السيطرة عليها بخيرة جنودها ، وما كانت فرنسا تقبل أن تذهب دماء هؤلاء الجنود عبثاً . ولذا صممت على البقاء فى الجزائر كائنة النتيجة ما تكون ، وعملت على القضاء على أى خطر خارجى يهدد هذه البلاد .

إن صلة تونس بالدولة العثمانية قد أضرتها أكثر مما أفادتها ، فالسلطان العثمانى لم يترك تونس وشأنها ، كما أنه لم يستطع الدفاع عنها ضد الخطر الخارجى . فصلتها بالدولة العثمانية الضعيفة قد زادها ضعفا على ضعف . وجعل فرنسا تعتقد — أو تدعى هذا الاعتقاد — أن تونس ، البلاد المسالمة الوديعة مصدر خطر على مركزها فى الجزائر .

وإذا كانت صلة السلطان العثمانى بتونس ليست قوية فصلته بطرابلس (ليبيا)

أكثر قوة ، فخوفه على ممتلكاته فى طرابلس دفعه إلى التدخل فى شئون تونس ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، وجعله يتوق إلى استرجاع نفوذه وسلطانه القديم فيها . فمن تونس رأى الباب العالى أنه يستطيع الاتصال بالقبائل الجزائرية وإثارتها على فرنسا . وبذلك يمكنه تهديد فرنسا دائما . ولذلك فرنسا وإن كانت قد وجدت من حسن السياسة ألا تستولى على تونس ، إلا أنها فى نفس الوقت قد وطدت عزمها على عدم السماح للباب العالى بالتدخل فى أمور تونس بكل الوسائل التى تستطيعها ، ولو أدى ذلك إلى اعلان الحرب عليه . وكانت هذه هى سياسة الحكومات الفرنسية المتعاقبة إزاء الدولة العثمانية فيما بين عامى ١٨٣٥ ، ١٨٨١ .

وكان واضع أساس تلك السياسة تيير Thiers وجيزو Guizot فلم تتردد الحكومات الفرنسية المختلفة فى أن تكرر على مسامع السلطان أنها لا تقبل تدخله فى شئون تونس . وكثيراً ما وجدت أن القول وحده لا يجد فعززته بالقوة البحرية .

وفى سنة ١٨٦٤ أعلنت الحكومة الفرنسية على لسان سفيرها فى الاستانة دى موستير De Moustier بأن بلاده لا تنظر بعين الارتياح إلى وجود الدولة العثمانية بجوارها .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى صرحت فرنسا لباى تونس بأنها لن تسمح له بالتنازل عن حقوقه للسلطان العثمانى ، وأنها تعده حاكما مستقلا ، ولا تربطه بالدولة العثمانية سوى رابطة الدين فحسب .

وإذا كانت فرنسا قد استخدمت سلاح التهديد والوعيد ضد بايات تونس فأنها فى نفس الوقت لجأت لسلاح الترغيب ، فأغدقت عليهم الهدايا والنياشين ،

واستقبلتهم فى باريس بكل حفاوة وتكريم تليق بمقام الملوك رغم احتجاجات الدولة العثمانية .

وكما حاولت فرنسا إبعاد النفوذ العثمانى عن تونس ، فعلت نفس الشىء بالنسبة لانجلترا . وفى نفس الوقت أرادت فرنسا أن توافق انجلترا على وجهة نظرها بشأن الوقوف فى وجه التدخل التركى فى تونس الذى لن يزيد الموقف إلا تعقيداً ، ففرنسا كانت ترى فى الستينات من القرن التاسع عشر المحافظة - على الأقل - على الوضع الراهن فى تونس .

وإذا كانت فرنسا تدعى بأنها تعمل من أجل الحفاظ على الأوضاع القائمة، فإن هذا لم يكن صحيحا ، فقد دأبت بجد وإصرار على أن تجعل نفوذها السياسى والاقتصادى متفوقا على ماعداه من الدول . فهى بذلك لم تعترف أبداً بتساوى الفرص أمام جميع الدول التى لها مصالح فى تونس ولذلك اعتقد ممثلو فرنسا فى تونس بأن المصالح الفرنسية يجب أن تكون لها وحدها الأولوية على ما سواها من مصالح الدول الأخرى . وساعدهم على ذلك وجود قواتهم العسكرية فى الجزائر، ترابط على حدود تونس الغربية .

ولم يكن هذا التفوق فى نفوذ فرنسا فى تونس مما تقبله انجلترا أو سفيرها فى تونس ريتشارد ود Richard Wood (١٨٥٦) ، ولذا تقوم بين القنصلين معركة مستمرة . كل منهما يحاول الانتصار لدولته على حساب الآخر، دون مراعاة - بطبيعة الحال - إلى مصلحة الشعب الجزائرى . وكانت مهمة القنصل الانجليزى هى مكافحة النفوذ الفرنسى بمختلف الطرق حتى لا يكون له التفوق فى تونس . ورغم ذلك ظلت فرنسا محتفظة بتفوقها .

وقد نتساءل : إذا كان لفرنسا هذا التفوق فى النفوذ الذى تسنده قوة حربية

كبيرة العدد تقف على حدود تونس ، فلماذا لم تقم فرنسا باحتلالها ؟

فى الحقيقة كانت فرنسا مترددة بين ثلاثة آراء : الأول كان ينادى بالابتعاد عن سياسة المغامرات العسكرية ، ويكفى مالاقته فرنسا فى الجزائر من صعاب ، فتضحيات فرنسا فى الجزائر تزيد عن مكاسبها منها .

أما أنصار الرأى الثانى فكان يرون بأنه إذا كانت هناك ضرورة لاحتلال تلك البلاد فليكن بالطرق السلمية . وينادى أنصار الفريق الثالث بضرورة إتباع سياسة الترقب والتريث والانتظار، وعدم اللجوء إلى سياسة الشدة والعنف لاحتلال تونس .

وإلى جانب هؤلاء وهؤلاء كان يوجد رجال الأعمال والتجارة فى فرنسا ، ولاسيما تجار جنوب فرنسا ، الذين كانوا يحبذون سياسة توسيع نطاق الممتلكات الفرنسية فى شمال أفريقية ، فهم يعتقدون - وهم على حق - أن التجارة تتبع علم الدولة أينما يحل ، وفى أى مكان يسير . ولا ننسى أن لهؤلاء التجار نفوذاً كبيراً لدى حكوماتهم ، وأن تلك الحكومات كانت حريصة على ارضائهم الى حد بعيد .

هذا فضلا عن أحلام نابليون الثالث العريضة فى تكوين امبراطورية عربية فى شمال أفريقية ، تقوم على الأساس القومى . وما ستحققه هذه الامبراطورية فى جعل البحر المتوسط بحيرة فرنسية .

ولكن كل تلك الأحلام تبددت بعد انتصار بروسيا على قوات النمسا فى موقعة سادوفا ١٨٦٦، فانهزام النمسا المباشر أمام جحافل بروسيا ، يعتبر انهزاما غيرمباشر لفرنسا . فهذا الخطر الجديد الذى أطل برأسه على فرنسا من وراء الراين

قد حجب تفكيرها عن كل شيء إلا محاولة درئه . ولذا بدأت فرنسا تتبع فى تونس سياسة الاعتدال، وكسب ود انجلترا وايطاليا، شعوراً بحاجتها الى تأييدهما فى الأيام القادمة ، لاسيما بعد أن أدركت أن تحاشى الاصطدام مع بروسيا أمراً بعيد الاحتمال . ولم يطل انتظار فرنسا فسرعان ماحلت بها الهزيمة النكراء فى موقعة سيدان ١٨٧٠ ، فسقطت أمبراطورية نابليون ، وقامت الوحدة الالمانية قوية عملاقة ، فتغير ميزان القوى فى تونس لغير صالح فرنسا . وأصبح أمل الايطاليين والانجليز قوياً فى أن يحل نفوذهم محل نفوذ الفرنسيين . ولكن هذا الأمل لم يدم طويلا بعد أن أذهلت فرنسا العالم بنهوضها من جديد لتمارس سياسة أشد وأقوى مما كانت من قبل ، لاسيما بعد أن عينت رجلا من رجالها البارزين فى ميدان السياسة ممثلا لها فى تونس ، إلا وهو روستان Roustan الذى عمل بنشاط لايعرف الكلل طوال مدة إقامته فى تونس منذ عام ١٨٧٤ . فخبرة الرجل بأمور الشرق، وإيمانه بعمله، مع مايتمتع به من شخصية ممتازة جعلته خير ممثل لفرنسا فى تلك البلاد، وأفضل من يستطيع القيام بمهام منصبه وبتحقيق آمال فرنسا العراض .

فروستان عمل فى دأب على تفوق نفوذ فرنسا فى البحر المتوسط . ولذا جاءت الظروف مواتية له بتعيينه ممثلا لفرنسا فى تونس التى تشرف بموقعها الجغرافى الممتاز على شق البحر المتوسط .

تولى روستان مهام منصبه فى ظروف عصيبة بالنسبة لفرنسا ، فهزيمتها فى الحرب السبعينية أتاحت لانجلترا وفرنسا فرصة العمل على النيل من نفوذ فرنسا ، وإعلاء نفوذهما فى تونس ولهذا لم يتيحا لمن سبقوه ، وهم بوتمليو Botmillau ودى فالا De Vallat ودى بلنج De Billing الفرصة لاستعادة مركز فرنسا

من جديد . بل أن هؤلاء جميعاً لم يكونوا فى مستوى الأحداث التى أحاطت بفرنسا عقب الهزيمة . هذا بالاضافة إلى أن نفوذ بسمرك السياسى المتفوق فى أوربا ، لم يسهل لفرنسا أمورها فى تونس .

والسبب المهم فى عدم تلاشى نفوذ فرنسا نهائيا من تونس فى سنة ١٨٧١ هو أن شروط صلح فرنكفورت التى أنهت حالة الحرب بين المانيا وفرنسا لم تتعرض لامبراطورية فرنسا بسوء . ثم فرنسا من جانبها صممت على الاحتفاظ بهذه الامبراطورية . ولذا بالرغم من آلامها وسوء حالتها، فقد قضت بكل شدة وعنف على الثورة الخطيرة التى نشبت فى الجزائر فى سنة ١٨٧١ .

وحين فكرت إيطاليا جديا فى نفس تلك السنة فى احتلال تونس كانت فرنسا قد وطدت نفسها على أن تضم إلى الجزائر تونس الغربية بما فيها حوض المجردة وميناء بنزرت . ولم تعترف فرنسا كذلك بفرمان سنة ١٨٧١ الذى أعلن تونس جزءا من الدولة العثمانية . على أن هناك مسألة تستوقف النظر وهى أن حكومة تيير فى فرنسا كانت مستعدة لقبول التعاون مع انجلترا وإيطاليا فى كل مايختص بأمور تونس .

ولقد عمل طرد الخزنه دار من الحكم وتولية خير الدين على انتعاش النفوذ الفرنسى قليلا ، ووجد روستان فى أول الأمر فى ذلك الرجل صديقا لفرنسا.

ومن العوامل التى دعت إلى عدم انهيار النفوذ الفرنسى كله فى تونس أن وكيل اللجنة الدولية المالية كان دائماً فرنسياً . ولذا فهو يرفض كل مشروع مالى من شأنه الانتقاص من حقوق فرنسا . ولكن الفضل فى عودة نفوذ فرنسا إلى ما كان عليه يرجع إلى روستان ، فقد استطاع أن يحصل على امتيازات كثيرة لبلاده ، أهمها امتياز الخط الحديدى بين تونس والجزائر . ولم يكن لهذا الخط قيمة اقتصادية

فحسب ، بل قيمة عسكرية استراتيجية قبل كل شيء . فربط القطرين بخط حديدى يسهل على فرنسا مستقبلا تحركات قواتها فى الوقت المناسب .

ولقد تعاون روستان مع خير الدين رئيس الوزارة التونسية وفيليه Villet وكيل اللجنة المالية الدولية ، طالما كان هذان الرجلان متفقين معه ، ولكن حين دب الخلاف بينه وبين فيليه الذى كان له حق الاتصال مباشرة بالحكومة الفرنسية ، طلب روستان من حكومته سحبه وعدم السماح لخلفه بالاتصال بها مباشرة . ووافقت دولته أخيرا على طلبه بحيث أصبح هذا الموظف يتلقى أوامره من القنصل الفرنسى الجنرال ، وذلك بالرغم من أن وكيل اللجنة المالية كان من الناحية الرسمية موظفاً فى الحكومة التونسية ويتقاضى مرتبه منها .

وأما بالنسبة لخير الدين فلم تكن المسألة بهذه السهولة ، فلقد رفض الباى أن يجيب القنصل الفرنسى إلى طلبه فى طرد الوزير التونسى . ولكن قيام الحرب الروسية التركية سهل لروستان مهمته ، فلقد أخذ الباى يشك فى اخلاص خير الدين له ، وخاصة حين علم بالاتصالات بينه وبين الباب العالى . ووثق روستان صلته كذلك بابن اسماعيل الذى كان الباى يوليه كل ثقته ومناه بالمساعدة للوصول الى رياسة الوزارة . ونجح فى ذلك ، وقدم فى آخر الأمر له نيشان اللجيون دونور .

العلاقات التونسية الانجليزية

عنيت انجلترا إبان القرن التاسع عشر خاصة بأمور تونس ، لما لتونس من موقع مهم وسط البحر المتوسط ، ولموانيها الصالحة ، ولذا قررت منع أية دولة أوربية من احتلال هذه البلاد أو فرض حماية عليها . لقد اثار مخاوف الانجليز حركات فرنسا فى البحر المتوسط منذ اواخر عهد الثورة الفرنسية وعهد نابليون .

واحتلال الفرنسيين لايطاليا وأسبانيا وقبلها مالطة ومصر ، ثم احتلالهم للجزائر وتأييدهم لمحمد على فى مصر ، كل هذا وجه نظر انجلترا إلى الخطر الذى يهدد المواصلات البريطانية الى الهند ، والخطر المباشر الذى يهدد تونس ، وإذا كانت فرنسا قد فشلت فى آخر الأمر فى معظم محاولاتها هذه إلا أنها نجحت فى تثبيت أقدامها نهائياً فى الجزائر ، كما نجحت فى تثبيت دعائم نفوذها فى الشرق الأدنى ، ووجدت بريطانيا أن فى ذلك القدر من النجاح خطراً كبيراً على الامبراطورية البريطانية فى الشرق ، ففرنسا التى فقدت جانباً كبيرا من نفوذها فى أوربا قد أصبحت الآن دولة استعمارية قوية ، وعادت لتناوىء انجلترا العداء . وماكان الإنجليز يرون فى ذلك الوقت اهتمام فرنسا بالشئون الاستعمارية أو البحرية ، ولذلك خشوا أن تكون فرنسا قد بيتت النية نهائياً على جعل البحر المتوسط بحيرة فرنسية .

هذا من ناحية انجلترا ، أما من ناحية فرنسا فكان يسوءها أن ترى النفوذ الانجليزى متفوقا فى بحر ليس للأنجليز شواطىء مطلة عليه ، ولذا كانت سياسة فرنسا منذ سنة ١٨٣٠ دائبة على إنهاض الدول الصغيرة فى ذلك البحر حتى تقف حاجزاً أمام النفوذ الانجليزى ، وأشعرت هذه الدول بأنها تستطيع ان تعتمد على فرنسا فى المحافظة على حياتها واستقلالها . ولقد كتب لوى فليب إلى وزيره المفوض فى لندن فى سبتمبر سنة ١٨٣٠ بأنه سيكون لحملة الجزائر نتائج خطيرة من حيث مستقبل فرنسا فى البحر المتوسط ، ومركز فرنسا الاستعمارى العالمى .

ولذا لم يكن منتظر ان توافق انجلترا على احتلال الفرنسيين لتونس أو أن ترى مصالحها فى البحر المتوسط تحت رحمة فرنسا ، وهذا يفسر لنا الى حد موقف انجلترا إزاء مصر فى سنة ١٨٤٠ ، ويفسر لنا لماذا بينت لفرنسا أن الحكومة

الانجليزية لن تستطيع أن تقبل توسع الفرنسيين فى تونس أو مراكش ، ولم تكتف بذلك فوقفت أمام المشروع الفرنسى الذى يرمى إلى فصل تونس نهائياً عن تركيا ، ولم يأل الوزير الانجليزى بامستن جهدا فى تحذير فرنسا من اتخاذ أية خطوة جدية قد تعتبرها انجلترا عدائية ، وفى الوقت نفسه عمل على تحسين العلاقات بين تونس والدولة العثمانية ، فهو ينصح الباب العالى باتباع سياسة الاعتدال مع تونس ، وهو لا يعضد محاولات الباى للاستقلال عن الدولة العثمانية بل يقف حائلا قويا أمامها .

لقد رفضت الحكومة الانجليزية الاعتراف بتونس كدولة مستقلة ، وعاملت الباى كمجرد وال للسلطان ، وأكدت ذلك أكثر من مرة ، ففى رسالتها إلى سير ادوردبينز Baynes فى فبراير سنة ١٨٥٥ قالت « إن حاكم تونس ، ولو أنه يتمتع بجانب كبير من الاستقلال فى إدارة شئون بلاده ، ولو أنه سمح له بالدخول فى معاملات مع الدول الأوربية ، إلا أن السلطان العثمانى يعتبره تابعاً له ، ولقد اعترفت الحكومة الانجليزية من ناحيتها بهذه التبعية » ، ولذا أصرت إنجلترا على أن معاهداتها مع الدولة العثمانية لابد أن تطبق على تونس بصفة تونس جزءاً من هذه الدولة . ورفضت أن تستقبل الباى فى بلادها إلا إذا قدمه السفير العثمانى فى لندن ، ولم تغادر انجلترا هذه السياسة مدة خمسة وسبعين عاماً .

لم تكترث إذن انجلترا لآمال الباى فى الاستقلال التام ، بالرغم من أنها كانت على يقين من أن هذه السياسة لا ترضيه . ولم تعتمد ممثلها فى تونس لديه مباشرة ، وأجاب الباى على ذلك بإهمال ممثليها السياسيين وقت قدومهم إلى بلاده ، فلم يحسن لقاءهم ولم يرحب بهم ، وحدث أن طرد الباى مستر ريتشارد من البيت الذى كان قد خصصه لسكنى القناصل الانجليز حتى اضطره المرض والظمأ إلى أن يقبل ضيافة

القنصل الفرنسى ، وليت الأمر اقتصر على ذلك . فلقد نعتته حاشية الباى «بالكلب الرومى» . ولكن بالرغم من كل ذلك اضطر الباى أخيرا أمام مطامع فرنسا وآمال إيطاليا إلى قبول مطالب انجلترا أو الاعتذار لممثلها .

لم تكن سياسة إنجلترا ترمى بأى حال إلى الاستحواذ على تونس ، ولكن كل ماكانت ترومه هو المحافظة على هذه البلاد من أن تقع تحت سيطرة فرنسا أو إيطاليا ، ولذا فقد رفضت أن تستمع إلى نصيحة قنصلها فى سنة ١٨٦٤ باحتلال بعض النقط الساحلية . كذلك لم يكن غرض إنجلترا أن تنتقص من الامتيازات التى يتمتع بها البايات منذ سنين عديدة ، بل كانت تطالب السلطان دائما بأن يعترف بهذه الامتيازات على شرط أن تعترف تونس رسمياً بسيادة الباب العالى . فما كانت إنجلترا تحبذ تدخل الباب العالى فى أمور تونس الداخلية أو الخارجية ، لأن تدخل الباب العالى سيكون فى غير مصلحة الأجانب جميعاً . ثم أن تدخل الباب العالى فى أمور تونس الداخلية أو الخارجية ، لأن تدخل الباب العالى سيكون فى غير مصلحة الأجانب جميعها . ثم أن تدخل الباب العالى سيلقى عليه مسئولية أمام الدول الاوربية الكبرى لايستطيع القيام بها . وظهرت هذه الخطة لانجليزية بشكل واضح فى الرسالة التى قدمها سير هنرى اليوت سفير انجلترا فى الاستانة للباب العالى ، فلقد طلب من الحكومة العثمانية ألا تذكر فى الفرمان الذى تصدره للباى أى شىء من شأنه تغيير العلاقات الموجودة فعلا بين السلطان والباى ، حتى لايثير الفرمان أى معارضة قوية من جانب الدول الاوربية .

هذه السياسة الانجليزية ماكانت لتقابل رضا أو إرتياحا فى باريس ، فهى سياسة وضعت لمحاربة أطماع فرنسا والوقوف فى سبيلها ، ولكن إنجلترا لم تأبه لذلك ، فهى مابرحت تنذر فرنسا ، وترفض ما تدعيه من نفوذ متفوق فى هذه

البلاد ، وندفع بقوة ماتحاوله الحكومة الفرنسية من اعتداء على استقلال الباى. وتوضح أزمة سنة ١٨٦٤ هذه السياسة كل الوضوح ، فلقد بين السفير الانجليزى فى باريس لورد كارولى Cowley لوزير الخارجية الفرنسية والامبراطور نفسه بأن لانجلترا مصالح مهمة فى تونس ، ولايمكنها أن تعترف بما تدعيه فرنسا من نفوذ متفوق فى هذه البلاد. ولقد أخذ ريتشارد ود القنصل الانجليزى فى تونس على عاتقه تنفيذ السياسة الانجليزية بكل قوة وبكل دقة . وريتشارد ود خبير بأمور الشرق ومسائل البحر المتوسط ، كبير الاهتمام بها . وكان فى أول أمره ترجماناً للسفارة الانجليزية فى الاستانة ، ثم رقى إلى أن أصبح قنصلا لدولته فى بيروت ثم دمشق . وعين قنصلا فى تونس فى سنة ١٨٥٥ بعد أن مضى ربع قرن فى الشرق ، وخبر الحياة فيه ، ودرس فلسفته بدرجة أثرت فى عاداته هو وأخلاقه. ولقد كان ود شديد التعلق بمهمته كبير التحمس لها : ولكن هذه الحياة الطويلة فى بلاد الشرق كونت عند ود ميولا إمبراطورية عنيفة ، فهو من أنصار فكرة بامستن التى تقول بتفوق العنصر الانجليزى والتمسك بالامبراطورية ، وهو يعتقد مثله فى تفوق النظم الانجليزية وضرورة اقتباس الشعوب الاخرى منها ، وهو يؤمن مثله بضرورة تفوق انجلترا فى البحر المتوسط ، ويعمل على محاربة كل نفوذ يتطلع لمنافسته .

ولذا فريتشارد ود يلعب دورا هاما فى معركة النفوذ فى الشرق الادنى وشمالى أفريقية . هو يعلن حرباً شعواء على النفوذ المصرى فى سوريا فى عهد محمد على ، ولما كان يعتقد أن فرنسا هى عدوة انجلترا التقليدية كرس حياته لمكافحة النفوذ الفرنسى فى البحر المتوسط ، فهو يرى أن سياسة هذه الدولة خلو من حسن الجوار وينظر إلى ممتلكاتها فى أفريقية الشمالية ، وإلى جيشها القوى فى الجزائر ، وإلى

البحرية القوية التى تربط بين ممتلكاتها ، ينظر إلى كل هذا بعين الحسد ، ويرى أن فرنسا فى مركز وقوة تستطيع معه أن تناوىء انجلترا مناوءة صريحة .

ومنذ الوقت الذى وطئت فيه قدماه أرض تونس ، اعتقد أن غاية فرنسا هى ضم تونس إلى ممتلكاتها الجزائرية ، ولذا رأى أن مهمته تنحصر فى منع ذلك بأى ثمن ، وفى استبعاد النفوذ الفرنسى من كل المناطق التى تسيطر على طرق المواصلات العالمية بين الشرق والغرب ، وفى منع الفرنسيين من احتلال النقط الاستراتيجية. ورسائله الكثيرة والطويلة المودعة فى وزارة الخارجية الانجليزية تكرر دائما هذه النغمة والوصول إلى مآربه وجد لزاما عليه أن يعمل على تنمية المصالح الانجليزية وتأييد حركة الاصلاح وتوثيق الروابط بين تونس والدولة العثمانية .

أما من حيث سياسة الاصلاح ، فلقد اهتم بها ود أيما اهتمام ، وبذل جهده فى إقناع الباى بضرورتها حتى يستطيع أن يكتسب عطف أوربا . وبذا يستطيع أن يكون فى مأمن من الاعتداء الفرنسى على بلاده - وقد رأينا كيف انتهت حركة الاصلاح فى الفصل الأول - أما من حيث تنمية المصالح البريطانية فرأى فى ذلك وسيلة لتوجيه اهتمام حكومته إلى أمور تونس الداخلية . حاول أن يقنع الباى بضرورة الرقى ببلاده ، وذلك عن طريق دعوة الرأسماليين الانجليز للقيام بالمشاريع المختلفة اللازمة للبلاد.

وقام بمحاولات عديدة لإنشاء بنك أنجليزى وألقى عدة محاضرات على الباى ووزرائه فى الاقتصاد السياسى لذلك الغرض ، كما كافح فى سبيل الحصول على امتيازات مهمة لرعايا دولته . من هذه الامتيازات حق الملكية العقارية ، ومشروع الخط الحديدى من جولتا إلى العاصمة ، والخط الحديدى من تونس إلى

حـدود الجزائر ، ولم تأت سنة ١٨٧٦ إلا وكانت انجلترا محتكرة لمشروعات الخطوط الحديدية المهمة .

ولم ينس القنصل الانجليزى أن تونس تصلح لإيواء عدد كبير من سكان مالطة الخاضعين للحكم الانجليزى ، ولهذا فهو يشجع هجرة هؤلاء السكان إلى تونس حيث يجدون وسائل العيش متوفرة وفوق ذلك فكان يرى فى تونس مركزا مهما لتموين مالطة بالحبوب والدواب والأغذية . ثم امتد به بصره إلى أن تونس ربما كانت مفيدة فى زراعة القطن اللازم للمصانع الانجليزية .

ولقد وصل نفوذ ود إلى درجة لم يسبق لها مثيل فأصبح الباى لايثق إلا به ، ويستمع دائما لنصائحه ولايعمل إلا بمشورته . ولايفضل غير المشروعات الانجليزية .

ولما كانت المعاهدات بين تونس وانجلترا تتعلق فى الغالب بمسائل القرصنة والرقيق ، فكان لابد من وضع معاهدات جديدة تناسب الظروف الجديدة ، ولذا عقد ود مع الباى فى ١٩ يوليو سنة ١٨٧٥ معاهدة سجلت كل الحقوق التى اكتسبها الرعايا الانجليز على أن جهود ود فى إثارة اهتمام الرأسماليين الانجليز بتونس منيت كلها بالفشل ، فهؤلاء لايريدون إلا الربح الكبير العاجل ، ولذا لم تنجح مشروعات ود فى إنشاء البنوك والخطوط الحديدية ، وسرعان ما انتقلت ملكيتها إلى الفرنسيين .

ولكن القنصل الانجليزى صادف نجاحا كبيرا فى مجهوداته لتحسين العلاقات بين تونس وتركيا . ولكن بعد لأى شديد ، فلقد استغل الشعور الدينى لدى الباى وأكد له أن صلته بتركيا لن تفقده من الوجهة العملية شيئا مما يتمتع به ، ولكن هذه الصلة ستقوى مركزه السياسى ، فما عليه إلا أن يعترف رسميا بسيطرة

الدولة العثمانية التى ضمنت الدول الكبرى المحافظة على كيانها السياسى وسلامة أراضيها فى معاهدة باريس ١٨٥٢ ، ولقد ساعدت الظروف القنصل الانجليزى فى مساعيه ، فسياسة فرنسا فى سنة ١٨٦٤ ، ومطامع ايطاليا فى سنة ١٨٧١ أقنعت الباى بصحة نظر مستر ود ، وكما نجح مستر ود فى إقناع الباى بقبول فكرته ، نجح فى إقناع الباب العالى بضرورة إتباع سياسة الاعتدال والاستصلاح نحو تونس ، فبين للحكومة العثمانية أن سياسة إهمـال شئون تونس قد أصبحت ضارة بمصالح الدولة العثمانية ، كما أن سياسة المبالغة فى التدخل قد تؤدى بالباب العالى إلى فقدان مركزه نهائيا فى هذه البلاد ، كما ستعمل على إثارة مشاكل الدولة العثمانية فى غنى عنها.

ولما كان القنصل الجنرال الانجليزى يعتقد ألا شىء ينقذ تونس سوى عودتها إلى حظيرة الدولة العثمانية بعث إلى حكومته يشير عليها بتنفيذ هذه السياسة حتى لا تستطيع فرنسا الاستيلاء على تونس إلا إذا أثارت المشكلة الشرقية كلها ، مشكلة بقاء الدولة العثمانية .

ولقد قوى من مركز إنجلترا مطامع إيطاليا وفرنسا فى هذه البلاد . ولذا أصبح للقنصل الانجليزى مركز ممتاز فاختاره القناصل عميدا لهم فى سنة ١٨٧٧ . فلقد كان أقدمهم ، وأقواهم مركزا ، وأعظمهم شخصية.

العلاقات التونسية الايطالية

كانت ايطاليا تتمتع بمركز قوى فى تونس عندما انعقد مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ، لاسيما وأن ايطاليا كانت ترى فى قرب تونس منها ميزة تحقق لها مصالح حيوية فى البحر المتوسط ، فهذا القرب قد أدى منذ العصور القديمة الى نشوء علاقات تجارية وسياسية مهمة ، فقرطاجنة كانت أول فريسة للامبريالزم الرومانى ، وأصبحت تونس جزءا مهما من الامبراطورية الرومانية ، فكانت مزرعة من أهم مزارع روما

ولقد تولى القيصرية الرومانية قياصرة جاءوا من شمـــال أفريقية ، ومن شمال أفريقية هاجمت قبائل الفندال جنوب إيطاليا وسلبت روما نفسها . ثم خضعت تونس بعد ذلك للحكم البيزنطى كما خضعت إيطاليا . ولما جاء الاسلام وأزال الحكم البيزنطى من شمال أفريقية عبر إلى صقلية . ومن تونس هاجم الأغالبة جنوب إيطاليا، ومن صقلية قام النورمنديون بغارات على تونس ، وحاولت بعض الجمهوريات الايطالية أن تفرض حكمها على بعض المناطق الساحلية التونسية . وكانت هذه الجمهوريات بالفعل أول دول أوروبا الحديثة التى أنجزت مع تونس، فكانت أول من أسس قنصليات فى هذه البلاد .

وكانت مالطة وصقلية محطات اتصال ثقافية وتجارية بين شبه الجزيرة الايطالية والشاطىء الأفريقى. فالأسماء العربية لبلاد صقلية وجبالها، وأثر العرب الواضح فى الأدب الايطالى والصقلى ، والأسماء الرومانية لبعض البلاد التونسية ، وبقايا الآثار الرومانية العظيمة التى لاتزال ظاهرة فى تونس هذه كلها تدل على الصلات الكبيرة والروابط التاريخية المهمة التى تربط بين البلدين .

ولم يستقر عدد كبير من الايطاليين فى تونس إلا فى النصف الأول للقرن التاسع عشر ، وعمل دستور سنة ١٨٦١ - وقد سبق ذكره - على تشجيع الهجرة الايطالية الى تونس ، فقد كان المهاجرون الايطاليون أكثر الأوربيين استفادة من هذه القوانين الجديدة ، فلقد زاد عددهم على عـــدد الجاليات الاوربية الأخرى ، ولما كانت الجالية الانجليزية فى معظمها تتكون من المالطيين المهاجرين ، وهذه تتكلم إحدى لهجات اللغة الإيطالية ، أصبحت اللغة الإيطالية أكثر اللغات الأجنبية إنتشاراً فى تونس .

وفى الربع الثانى للقرن التاسع عشر ثار التشاحن بين انجلترا وفرنسا على مسائل البحر المتوسط، فانتهزت المملكة السردينية هذه الفرصة للمناداة بضرورة تثبيت دعائم

السلام فى ذلك البحر ، فاقترحت حلا عملياً لمشاكل ذلك البحر ، وذلك الحل يتلخص فى أن تعطى طرابلس لمصر والجزائر لفرسان مالطة وتعطى هى تونس ، وبذلك يسود السلام ذلك البحر!!! ولقد رفضت الدول الكبرى ذلك الاقتراح باحتقار .

ولكن ذلك لم يمنع أقوى دولة إيطالية من الاهتمام بأمور تونس ؛ فلقد استقر فى تونس عدد كبير من الايطاليين ووصل بعضهم إلى أعلى المناصب فى الدولة التونسية فرفو الأيطالى Raffo طبيب الباى أصبح فى يوم من الايام أشبه بوزير خارجية لتونس ، ولقد أسست البعثات الايطالية المدارس فى تونس ، واشتغل الايطاليون بالتجارة وأقرضوا الحكومة التونسية الاموال بالفوائد المربحة ، ولذا عملت ايطاليا ، ولم تكن قد استكملت وحدتها بعد ، على توجيه عناية خاصة إلى أمور تونس ، فهى تعمل جديا على ألا تقع تونس فريسة لأية دولة أخرى. ولذلك يقول مازينى Mazzini رجل القومية الايطالية ، « إن لايطاليا مهمة يجب أن تؤديها للحضارة فى المستقبل القريب على شواطىء تونس ، فكما أن أسبانيا تنظر نظرة طمع إلى مراكش ، وكما أن فرنسا تحكم الجزائر ، فإن تونس ، مفتاح البحر المتوسط ، يجب أن تخضع لايطاليا » .

وزاد اهتمام ايطاليا بتونس بقيام أول حكومة لايطاليا الموحدة فى فلورنساء ففى أثناء الثورة التى شب أوارها فى تونس سنة ١٨٦٤ ظهرت السفن الحربية الايطالية فى مياه تونس جنبا إلى جنب مع سفن انجلترا وفرنسا الحربية . وعلقت الصحف الايطالية باهتمام كبير على الأحداث فى تونس وتوقعت سقوط الحكومة التونسية ، وعبرت عن رغبتها فى ضم تونس إلى ايطاليا .

وأما الجالية الايطالية فى تونس نفسها فإنها طالبت بانتهاز هذه الفرصة

والقيام بعمل حاسم يثبت أقدام روما نهائيا فى قرطاجنة . ولما وجدت أن القنصل الايطالى واهن لايستطيع عمل شىء الوصول إلى هذه الغاية نادت بسقوطه وطالبت الحكومة الايطالية بسحبه فحل محله بنا Pinna قنصلا جنرالا .

ولقد شجع ايطاليا على موقفها هذا بعض تصريحات لنابليون الثالث ، فلقد فكر هذا الرجل وقتا ما فى تحويل أنظار ايطاليا عن الوحدة إلى الاستيلاء على تونس . ولقد ترددت الشائعة التى تقول أنه صرح (سنة ١٨٦٤) بأنه لايعارض فى احتلال ايطاليا لبلاد تونس .

ولقد كانت هذه الشائعة من القوة بدرجة أن صدقهـا القنصل الانجليزى ريتشارد ود وربما سمع القنصل الانجليزى بهـا من مصادر ايطالية . ولو فرض أن نابليون الثالث قد فاه بهذا التصريح فى بعض المواطن ، إلا أنه بالتأكيد لم يكن جادا ، وما كانت الحكومة الفرنسية لتعمل به أو تفكر فى تنفيذه ؛ وبعد ذلك فايطاليا فى ذلك الوقت ما كانت تستطيع أن تتورط فى مسألة تونس قبلما تتم وحدة الوطن الايطالى، وخاصة فى وقت هى محتاجة فيه لكل نشاطها ومواردها . ومع ذلك لم يكن أمام حكومة فلورنسا إلا العمل على تقوية المصالح الايطالية فى فى تونس ومضايقة الفرنسيين قدر المستطاع .

ولذا كان القنصل الايطالى الجديد بنا ألا يترك المجال فسيحا للتنافس الفرنسى الانجليزى ، فنزل هو بنفسه فى حماسة فائقة إلى ساحة النضال ، فانضم الى الوزير التونسى الخازندار وبين للباى أنه لاخـــير فى سياسة الانضمام إلى تركيا أو إلى فرنسا ، وأنه خير له اتباع سياسة الحياد . ولكن هذه النصائح ذهبت عبثا أمام موقف فرنسا القوى ، ولقد وجد الباى فى هذه المنافسة الحادة بين القناصل ضمانا لمصالحه واستقرارا لمركزه . وعقد الباى معاهدة مع بنا فى سنة ١٨٦٨ أصبح بها

للرعايا الايطاليين حق الملكية العقارية وحق استغلال جبل الرصاص . وسجلت فى هذه المعاهدة كل الامتيازات التى نالتها أية دولة أوربية فى تونس .

لم تكن إيطاليا بعد سنة ١٨٧٠ تعانى من كثرة السكان مثلما كانت تعانى من الفقر وكثرة عدد العاطلين عن العمل ولما تمت الوحدة الايطالية وجدت ايطاليا الجديدة أنها أفقر بكثير مما كانت تظن وكانت المناطق الجنوبية عبئا ثقيلا ، على المناطق الشمالية من الناحية الاقتصادية . ولذا كان على السكان أن يهاجروا إلى أمريكا الجنوبية والولايات المتحدة ، وازدادت هذه الهجرة بشكل واضح أفزع الساسة الايطاليين ، إذ المهاجرون عادة أصح الناس أبدانا وأذكاهم عقولا، وأكثرهم حبا للمغامرة. ثم هم بعد ذلك من الفقراء وغير المتعلمين الذين لاينتظر منهم أن يرفعوا اسم ايطاليا فى هذه الأوساط التى يهاجرون اليها .

ولذا اتجهت أنظار الساسة الايطاليين إلى تونس كمكان قريب من ايطاليا وصالح فى نفس الوقت لهجرة الايطاليين ، حيث يستطيعون المعيشة فى ظروف رخاء مستقلين بأنفسهم ، محافظين على عاداتهم وتقاليدهم الايطالية فتونس مكان صالح للهجرة فعدد السكان الأصليين فيها يكاد يكون ثابتا لايزيد . وإن كانت هناك كثرة من المواليد فيعادلها كثرة من الوفيات لفوضى الحكم وسوء الإدارة والتعليم وتدهور الحـــالة الصحية ، ولقد فضل فعلا عدد كبير من الايطاليين الاستقرار فى تونس على البقاء فى بلادهم الأصلية . وفى النصف الأول للقرن التاسع عشر كان معظم المهاجرين إلى تونس من ليجورن ومن اليهود ومن المضطهدين ومن الذين يعانون الفقر والبؤس فى بلادهم ومن النصف الثانى للقرن التاسع عشر كان معظم المهاجرين الايطاليين من الجنوب من نابلى ومن صقلية .

ولقد كانت هناك جملة خطوط بحرية تصل مابين ايطاليا وتونس .

ولو أن ايطاليا لم تكن بكبيرة الحاجة إلى المواد الخام اللازمة للصناعة إلا أنها كانت ترنو بنظرها إلى المستقبل، فكانت الحكومة الايطالية تبذل كل معونة ممكنة للرأسماليين الايطاليين لكي يستغلوا أموالهم في تونس، وذلك بأن تتعهد بأن تدفع لهم هي فائدة كبيرة عليها ولما كانت انجلترا وفرنسا قد احتكرتا لأنفسهما السيطرة الاقتصادية على مناطق البحر المتوسط، كان من الطبيعي في نظر إيطاليا أن تهتم اهتماما خاصا بأمور تونس. ومنذ أن تمت الوحدة الايطالية شعرت ايطاليا بمركزها الجغرافي الممتاز في البحر المتوسط؛ ذلك البحر المليء في نظرها بالذكريات الرومانية. ولذا أتت مسألة تونس في الأهمية بالنسبة لإيطاليا بعد مسائل ايطاليا نفسها.

ولم يكن الامبريالزم الايطالي بأحسن من الامبريالزم الانجليزي أو الفرنسي فدافعه الأول هو المصلحة الذاتية ويعتمد على القوة وحدها. ولقد ظهر هذا جليا في أزمة سنة ١٨٧١.

إلى سنة ١٨٧١ كان الخطر الحقيقي على تونس من ناحية فرنسا وحدها. ولكن بعد كارثة الحرب الألمانية الفرنسية همت ايطاليا لتنال جانبا من تركة فرنسا في البحر المتوسط.

فحاول مبعوثوا ايطاليا السياسيون وممثلوها في بلاد البحر المتوسط أن يرفعوا مركز ايطاليا إلى مركز مساو لفرنسا. وذلك على أساس أن ايطاليا دولة كاثوليكية لها الحق في أن ترث تركة البابوية القديمة. ولقد انتهزت ايطاليا فرصة النكبة التي حلت بفرنسا لتستولى على تونس. ولذا طالبت بأن يخضع الايطاليون الأراضي التي يمتلكونها في تونس للتشريع والقضاء الايطالي. وانتهزت فرصة

دخول البوليس التونسى بعض ديار الايطاليين لتنذر تونس بالويل الثبور فأعلنت الحكومة الايطالية فى البرلمان بصراحة أن الوقت قد حان للانتقام للماضى ولفرض سلطان روما على قرطاجنة .

فلم يبق أمام الباى إذن غير الالتجاء إلى انجلترا والباب العالى ، وأرسل إلى فلورنسا بعثة لبسط وجهة نظره ، ولكن هذه البعثة لم تجد نفعا. فلم ينقذ تونس سوى تدخل الباب العالى وانجلترا ، إذ كان الأسطول الايطالى على وشك الابحار إلى تونس . ولقد بين الوزير الانجليزى فى ايطاليا سير أوغسطس باجت Augustus Paget فى لهجة حازمة لفسكنتى فنوزتا Vesconti Venosta وزير الخارجية الايطالية ، بأن الضغط على تونس لا يكون إلا بالأساطيل والمدافع ، وأعلن الوزير العثمانى المفوض ، بأن الدولة العثمانية تعتبر أى عمل عدائى إزاء تونس عملا عدائيا إزاءها ، ولذا وجدت الحكومة الايطالية أن العقل يقضى بالانصراف عن هذه المغامرة إلى الميناء الداخلى وقبلت التحكيم ، وكونت لجنة دولية انتهت إلى أن الحق فى جانب تونس وليس فى جانب القوة . ونتيجة لذلك ازداد النفوذ العثمانى فى تونس ، بصدور الفرمان المشهور بفرمان سنة ١٨٧١ . ولقد احتجت ايطاليا على صدور ذلك الفرمان وأعلنت على لسان وزيرها المفوض فى الاستانة باربولانى Barbolani بأن هذه الخطوة من جانب الباب العالى لا تنبىء عن حكمة ولم تصدر عن روية . ولقد اعترفت ايطاليا بعد مرور عشرة سنين على هذه الحادثة بأن الباب العالى كان موفقا فى خطوته هذه .

وكان من الواجب على ايطاليا أن تستفيد من أزمة سنة ١٨٧١ فتعرف أن انجلترا لن تستطيع الموافقة على احتلال ايطالى لتونس . ولقد كانت ايطاليا تعلل نفسها بآمال كبيرة بعد سقوط فرنسا ، فكانت تظن أن فرنسا لن تفيق من الصدمة

العنيفة التى تلقتها قبل مرور مدة طويلة ، ولقد ساءها ما رأته من سرعة نهوض فرنسا . لم ينهض النفوذ الايطالى فى تونس لتردد الحكومة الايطالية ، ثم لمجىء خير الدين إلى الحكم وكان معروفا بميوله إلى فرنسا . وكانت ايطاليا فى ذلك الوقت تخشى تطور الأحوال السياسية فى فرنسا لغير صالح ايطاليا ، فلقد سيطر فى فرنسا الرجعيون الذين كانوا يعطفون على قضية البـــابا ويؤيدونه ضد الحكومة الايطالية .

على أى حال كانت سياسة بنسا بعد الهزيمة السياسية التى حاقت بإيطاليا هى التجول فى أنحاء تونس محاولا إثارة الأهلين متهما الحكومة التونسية بالجهل والتعصب والغدر وكما اتهم الحكومة التونسية اتهم اللجنة المالية الدولية بالفساد، وحاول القضاء عليها بالاتفاق مع بعض رجال المصارف فى تريستة . ودعت هذه المناورة القنصل الانجليزى إلى تعضيد روستان وإلى أن يعلن «أنه لن يقبل تدخل أى دولة فى أعمال اللجنة المالية التى تأسست باتفاق الدول الثلاث جميعاً» .

ومع ذلك فإيطاليا سائرة فى سياستها ، فأرسلت بعثة ظاهرها علمى جغرافى وحقيقتها حربية للتقرير عن تونس . كان غرض هذه البعثة فى الظاهر البحث فى إمكان إنشاء بحر داخلى ، ولكن غرضها السرى هو إفهام الباى باهتمام إيطاليا بمصير بلاده . ولقد تحدث أفراد هذه البعثة عن ضرورة وقوع تونس فى دائرة النفوذ الايطالى ، وبرروا موقفهم بأن ليس لايطاليا ولا لبروسيا مدارس حربية لتدريب جنودهما ، وكما أن انجلـــترا يجب أن تقنع بجبل طارق ومالطة ، وفرنسا بالجزائر ، فيجب لتحقيق التوازن الدولى فى البحر المتوسط أن تخضع تونس لإيطاليا .

لقد أصبح منع الفرنسيين من بسط حمايتهم على تونس من أهم مبادىء السياسة الخارجية الايطالية ، وذلك بالرغم من أن الحكومة الايطالية كانت تحس دائماً بأنها غير قادرة على استعمار تونس واستغلالها بالموارد الايطالية الضعيفة . وعرفت ايطاليا أنها لن تنجح فى الوصول إلى هدفها الرئيسى فى تونس إلا بمؤازرة انجلترا لسياستها فى وقف تقدم النفوذ الفرنسى عند حد محدود . ولذا فهى تحاول إثارة مخاوف انجلترا ، ومهد لذلك السفير الايطالى فى لندن وفسكنتى فنوستا فى روما . كما حاولت ايطاليا حمل الدول الأخرى على الاعتراف بحياد تونس ، ولكن مثل ذلك الاقتراح لم يلق تأييدا من جانب الدول الكبرى . وعلى العموم فلقد أصبحت مسألة تونس الشغل الشاغل لإيطاليا إلى حد أن أية وزارة ايطـــالية ما كانت تستطيع البقاء فى مراكزها يوما واحدا إذا أهملت مصالح إيطاليا فى تونس .

ولقد عادت مسألة تونس فثارت بشكل أوضح من ذى قبل حين تعقدت الأزمة الشرقية فى سنة ١٨٧٧ ، وحين انتهت نهائيا سياسة انجلترا التقليدية التى تقول بضرورة المحافظة على كيان تركيا وسلامتها .

الفصل الثالث

امتداد النفوذ الفرنسى إلى تونس

العلاقات الانجليزية التركية

من الواجب هنا أن نتتبع بإيجاز العلاقات التركية الانجليزية وتطوراتها حتى نستطيع أن نتبين لماذا غادرت انجلترا سياستها التقليدية نحو الدولة العثمانية الأمر الذى دعا إلى تفسير سياستها التقليدية نحو تونس.

لقد اهتمت الحكومات الانجليزية معظم القرن التاسع عشر بالمحافظة على بقاء الدولة العثمانية لمصالح إنجلترا التجارية والاقتصادية والاستراتيجية ، ولإشراف الدولة العثمانية على الطرق البرية والبحرية إلى الهند ، ولمركزها المتفوق فى العالم الاسلامى . ويهم إنجلترا أن تسترضى رعاياها المسلمين من الهنود ، ثم لأن الدولة العثمانية دولة ضعيفة تستطيع انجلترا السيطرة عليها وتوجيه سياستها الخارجية ، وأخيرا لأن الدولة العثمانية حاجز أمام تقدم النفوذ الروسى إلى الشرق الأدنى والبحر المتوسط .

وكان أول من وجه الانتباه إلى الخطر الروسى الوزير الانجليزى بت Bitt . ولذا فهو يؤكد مصلحة انجلترا فى شد أزر الدولة العثمانية فى كفاحها المستمر أمام الروس . ولكن الذى قنن سياسة انجلترا التقليدية نحو هذه الدولة الاسلامية هو الوزير بامستن Palmerston .

لقد درس بامستن مسألة الدولة العثمانية زهاء اثنى عشر عاما ، ورأى فى هذه

الدولة لموقعها الجغرافى الهام، وتراثها التاريخى الكبير عاملا هاما على حفظ التوازن الدولى فى شرق أوربا والبحر المتوسط . ولذا فهو يعان للملأ جميعاً أن انجلترا ستقاوم كل محاولة من جانب الروسيا لتقسيم الدولة العثمانية ، وان استقلال هذه الامبراطورية (العثمانية) وسلامتها ضروريان للمحافظة على الطمأنينة والحرية والتوازن الدولى فى أوربا ، . وما كان بامستن ليمتنع عن خوض غمار الحرب لتنفيذ سياسته التى أصبحت ركنا من أركان السياسة الانجليزية الخارجية . وفعلا دخلت انجلترا حرب القرم وأرغمت أنف روسيا وردتها إلى حين عن سياسة الاعتداء الصريح على الدولة العثمانية ، وظلت انجلترا مخلصة لهذه السياسة إلى أن تعقدت المسألة الشرقية فى سنة ١٨٧٦ .

وطالما كانت الدولة العثمانية قادرة على وقف النفوذ الروسى من أن يصل إلى البحر المتوسط ، طالما كانت انجلترا آخذة بسياسة تأييدها ومؤازرتها . لقد كانت انجلترا تعتقد فى قدرة الدولة العثمانية على البقاء وعلى لعب دورها كدولة أوربية كبرى ، إذا قامت بتنفيذ بعض الاصلاحات الداخلية ، وتفاهمت مع رعاياها المسيحيين ، ولكن آمال انجلترا من هذه الناحية لم تتحقق وإن كان العثمانيون قد أحرزوا بعض النجاح فى تنظيم أمورهم الحربية . ولكن العثمانيين لم يعملوا شيئاً ترضاه انجلترا فى سبيل تحسين حالة رعاياهم المسيحيين . ولذا بدأت انجلترا تفكر فى تغيير سياستها القديمة . وربما كان للترك بعض العذر فهناك ظروف تجعل قيامهم بأى إصلاح أمرا مستحيلا ، لاسباب منها تدخل الروس المستمر ومطالبة الجنسيات العثمانية المختلفة بالاستقلال والقضاء على وحدة الدولة .

وفى الاربعة عشر عاما التى تلت مؤتمر باريس (١٨٥٦) اطمأنت انجلترا بعض الشىء من ناحية الخطر الروسى على الدولة العثمانية ، ولذا قل اهتمامها

بتماسك هذه الدولة وبقائها ، وخاصة بعد أن اشترى ديزريلى أسهم الخديو فى قناة السويس، فتوجه إهتمام انجلترا الأول إلى مصر وقناة السويس ، ولم يعد هناك مبرر كبير لتركيز اهتمامها فى المحافظة على سلامة الدولة العثمانية نفسها .

ثم جاءت الأزمة الشرقية فى سنة ١٨٧٥ فلم يقم الترك فى نظر الانجليز بعمل حاسم لقمع الثورة فى البوسنة والهرسك . وأهم من هذا كله أن الباب العالى لم يقم بالوفاء بتعهداته المالية ، فأثار هذا سخط الرأسماليين الانجليز ، هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية لم يستفد الانجليز كثيراً من انتصارهم فى حرب القرم ، إذ كان نتيجة لهذا الانتصار أن تحولت أنظار الروس من أوربا إلى أواسط آسيا والهند . ولذا ندمت انجلترا على دخولها حرب القرم إلى درجة أن ديزريلى نفسه ـ الذى يظن الكثيرون أنه كان من محبذى المحافظة على كيان الدولة العثمانية ـ ما كان مخلصاً فى ولائه للدولة العثمانية ، فلقد كان مخلصا قبل كل شىء لمبادئه الامبريالية ، وما كان مستطيعا الدفاع عن السياسة التقليدية القديمة بعد الفظائع البلغارية التى ارتكبها الاتراك ، فلقد أزالت هذه الفظائع ما تبقى للترك من احترام فى انجلترا . ونعت جلادستون رئيس المعارضة حكومتهم « بحكومة قامت على الغدر والقتل » وعضده الرأى العام الانجليزى، فلقد كان العطف عاما على مسيحيى البلقان، وقويت الفكرة التى تقول بطرد الاتراك نهائياً من أوربا، وبأنهم « نقمة على الحضارة والانسانية » .

وكان لدورسولسبرى Salisbury الذى كان يتولى وزارة الهند ثم تولى الشئون الخارجية من نفس رأى جلادستون ، فهو يعتقد فى ضرورة تعديل سياسة انجلترا نحو الدولة العثمانيـــة فى يد مستبد واحد لا توازن سلطته ارستقراطية قوية مستنيرة، وكان يرى أن المحافظة على وحدة تركيا ستجلب مصائب لاعداد لها على الامبراطورية البريطانية، فالدولة العثمانية فى نظره دولة منحلة لا تستطيع الوقوف

على قدميها ، وأن التحالف معها عار على انجلترا ومن المخجل أن يراق دم انجليزى واحد فى سبيلها . وأنه لا سبيل لضمان مصالح انجلترا إلا بتقسيم ممتلكات العثمانيين، ورأى أن تحتل انجلترا جزيرة قبرص التى كانت تعتبر فى ذلك الوقت « مفتاح غربى آسيا وجبل طارق جديد» .

ولكن كان على انجلترا أن تنال موافقة فرنسا على هذا الاحتلال . ولذا فانجلترا قررت العزم على ألا تعمل على عرقلة النفوذ الفرنسى فى تونس . ولقد احتل الانجليز فعلا قبرص فى ٢٦ مايو سنة ١٨٧٨. ونتيجة هذه الاتفاقية مهمة بالنسبة لفرنسا ، لأن فرنسا ستأخذ ثمن سكوتها ، وهو تونس .

وهنا قد يسأل سائل لماذا لم يعر الانجليز أهمية لأمانى الايطاليين فى تونس؟ هذا يرجع إلى ما كانت عليه العلاقات الانجليزية الايطالية فى سنة ١٨٧٨.

العلاقات الفرنسية الانجليزية

أما كيف وافقت انجلترا على تغيير سياستها نحو تونس فهذا راجع أيضاً إلى حد كبير للعلاقات الانجليزية الفرنسية. لقد تحسنت العلاقات الانجليزية الفرنسية تحسنا ظاهراً فى ربيع سنة ١٨٧٨. ودعا إلى تقارب الدولتين تكاتف الدول الوسطى الأوربية ، فلم يعد من مصلحة انجلترا مطلقا أن تظل فرنسا ضعيفة أو فى حالة عزلة سياسية فى القارة الأوربية .

ولذا أيدت انجلترا بالفعل عطفها على فرنسا فى أزمة سنة ١٨٧٥ ، وشكرت فرنسا انجلترا على جميل صنعها، ولكن شراء انجلترا لأسهم الخديو فى قناة السويس لم يكن عاملا على توكيد الود بين الدولتين المتجاورتين ، بل لقد نظرت وزارة اليمين فى فرنسا إلى هذه الخطوة من جانب انجلترا كضربة موجهة إلى مركز فرنسا

فى مصر والشرق الأدنى وخاصة أن الحكومة الفرنسية كانت قد رفضت التدخل لصالح الشركه الفرنسية حين عرضت هذه الأسهم للبيع .

ولكن مجىء الجمهوريين إلى الحكم فى فرنسا وعدم ميلهم للتعاون مع الروسيا عدوة انجلترا التقليدية أعاد العلاقات الطيبة بين لندن وباريس ، وازدادت العلاقات توثقا حين رفضت الحكومة الإيطاليه التعاون مع انجلترا ضد الروسيا ، وحين رفضت توقيع حلف البحر المتوسط ، ولذا ظهر لانجلترا ضرورة الاعتماد نهائيا على تعاون فرنسا،خاصة بعد ازدياد تعقد المسألة الشرقية وقيام الخطر ينذر بحرب بين انجلترا والروسيا .

وكانت سياسة سولسبرى دائما العمل على اكتساب ود فرنسا وموافقتها على سياسته الشرقية ، ولذا تعاونت الدولتان فى مسألة مصر ، ووافق وادنجتون على الانضمام إلى وجهة النظر الانجليزية بأزاء معاهدة سان استفانو التى فرضتها روسيا على الدولة العثمانية قبل الاشتراك فى مؤتمر برلين كما ذكرنا ، ولقــــد أبدى وادنجتون أسفه لأن فرنسا لم تستخدم القوة لتأييد وجهة نظر انجلترا فى المسألة الشرقية. وأعان أن روسيا لم تحترم القانون الدولى ولاقدسية المعاهدات .

ارتاح سولسبرى وزير الخارجية الانجليزية لمثل هذه التصريحات ، ولما كان يقدر أن انجلترا لابد محتلة لاحدى جزر البحر المتوسط لحفظ مواصلاتهــــا الامبراطورية ، فلا مناص إذن من أن يفكر فى إرضاء فرنسا والحصول على موافقتها على التغييرات التى سوف تحدثها انجترا فى شرقى البحر المتوسط .

ففكرة إرضاء فرنسا على حساب الدولة العثمانية وتونس مسألة فكر فيها سولسبرى جديا ،كما فكر فيها بسمرك ، فقد كانت الفكرة موضع مناقشة بين

بمثل بسمرك السفير الألمانى منستر Mümster وسولسبرى وزير الخارجية الانجليزية فى خلال شهرى أبريل ومايو من سنة ١٨٧٨ انتهت بالتقاء وجهة نظرهما حول هذا الموضوع .

وبناء عليه أصبحت السياستان الانجليزية والألمانية متفقتين بشأن تلك المسألة قبل انعقاد مؤتمر برلين .

العلاقات الفرنسية الألمانية :

بقى علينا أن نتتبع علاقات فرنسا بانجلترا أن نشير هنا بإيجاز إلى علاقة فرنسا بالدول الكبرى لنعرف كيف خرجت فرنسا من الأزمة الشرقية بنصيب مهم من الغنيمة ، فندرس أولا العلاقات الفرنسية الألمانية ، كيف تطورت من عداء مستحكم الحلقات إلى مجاملة وود .

من بعد سنة ١٨٧٠ عارض المستشار الألمانى بسمرك سياسة التوسع الفرنسى بصفة عامة ، وفى تونس بصفة خاصة . فالأحوال السياسية الداخلية فى فرنسا ما كانت عاملة على طمأنينته أو كسب ثقته ، ومن هنا جاء تأييده للسياسة الايطالية. كانت سياسة بسمرك فى أول الأمر قائمة على قمع فرنسا وإرهابها، والسبب فى ذلك راجع أولا : لنهضتها السريعة التى أثارت دهشته ، ولسيطرة العناصر الكاثوليكية فيها ، ولوجود حزب الانتقام لايهدأ له بال إلا إذا رد إلى فرنسا اقليمى الالزاس واللورين اللذين انتزعتهما ألمانيا فى معاهدة فرنكفورت (١٨٧١) . ولعمل ولاة الأمر الكاثوليك فى فرنسا على التقرب إلى روسيا وكانت سياسة بسمرك دائما هى منع التحالف بين جارتى ألمانيا بأى ثمن ، فخطته دائما ألا توجد ألمانيا فى موقف تحارب فيه فى جبهتين فى وقت واحد .

ومن هنا كانت سياسة بسمرك العامة العمل على عزلة فرنسا من الناحية السياسية ومنعها من عقد تحالف مع روسيا أو ايطاليا وقد أوضحت له أزمة سنة ١٨٧٥ أن سياسة الشدة إزاء فرنسا لم تأت بالنتيجة المرجوة، فلقد وجد الدول الكبرى مثل الروسيا وانجلترا تعطف على فرنسا حقيقة، ولا تسمحان بالقضاء عليها كقوة محترمة فى أوربا ومن ثم بدأ يهجرها إلى سياسة أخرى جديدة عرفت باسم سياسة الاستصلاح والتعويض، وذلك على حساب ممتلكات الدولة العثمانية المشرفة على البحر المتوسط، فالروسيا تستطيع الإشراف على شرق البلقان، والنمسا والمجر على غربه وتستطيع انجلترا أن تأخـــذ مصر، وفرنسا تونس

واقد بسط بسمرك وجهة نظره هذه مرارا. وخاصة حين سقطت وزارة دى برجلى المحافظة فى فرنسا فى ٣٦ نوفمبر سنة ١٨٧٧، فرحبت برلين بوزارة الجمهوريين الجديدة، لان الجمهوريين كانوا قـــد غضوا النظر بالفعل عن سياسة التحالف مع الروسيا. ورأوا توطيد علاقتهم بألمانيا، كانت بشائر تلك السياسة إرسال سان فالير St. Vallier (١٨٧٨) سفيراً لهم فى برلين وهو رجل يرضى عنه بسمرك كل الرضا.

وبناء عليه فسنة ١٨٧٨ تعتبر صفحة جديدة فى تاريخ العلاقات بين فرنسا وألمانيا، فالجمهوريون إتبعوا سياسة سلمية، وانصرفوا مؤقتا عن سياسة الانتقام وفضلوا نسيان الماضى، ولم ترقهم سياسة الروسيا القيصرية الاستبدادية. ولذا خرجت فرنسا من سياسة العزلة الا لتؤكد علاقاتها الودية ببرلين فحسب بل وبلندن أيضا.

وجد المستشار الالمانى إذن فى تطور المسألة الشرقية فرصة لاستصلاح فرنسا

والاعتراف بها كدولة عظمى ، ورأى أن يوجه أنظارها عن الالزاس واللورين إلى البحر المتوسط وإلى شمال أفريقية وإلى تونس بالذات .

ولما كان سلوك وزير الخارجية الفرنسية الجديد وادنجتون Waddington مرضيا عنه من قبل بسمرك ، دعيت فرنسا إلى الاشتراك فى مؤتمر برلين. واشترط الوزير الفرنسى لقبوله الاشتراك فى المؤتمر ألا تعرض فى جلساته مسائل مصر أو الأراضى المقدسة أو سوريا أو تونس . وقبل بسمرك هذا الشرط ، ولكنه وجد نفسه حرا خارج جلسات المؤتمر ليعرض « الكمثرى التونسية » على فرنسا ، فلقد نضجت وحان اقتطافها.

العلاقات الانجليزية الايطالية :

بدأت مع تطور المسألة الشرقية فى سنة ١٨٧٨ فكرة تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية ، فانتصارات الروس على الجنود العثمانيين أثار مخاوف الدولة الكبرى وآمالها ، فنجاح الروسيا فى البلقان والقوقاز أرضى المطامع الروسية ووضعت الامبراطورية النمسوية المجرية أنظارها على البوسنة والهرسك ، وبذا انتظم التوازن الدولى فى البلقان ، بينما أرضت معاهدة قبرص شهوات انجلترا ، ولكن هذه الاتفاقية أثارت فرنسا وإيطاليا لتحذوا حذو انجلترا .

وكان سولسبرى يقدر تماما ماذا سيحدث فى العاصمتين باريس وروما ، فلقد كان يعلم تماما العلم أن السياسة الايطالية تعمل على المحافظة على الموقف السياسى فى البحر المتوسط ، وأنها لن ترضى عن أى تغيير سياسى فى الحالة السياسية أو فى توازن القوى فى ذلك البحر دون أن تستشار وتوافق على ذلك . ولما كان كل من الروسيا وانجلترا والنمسا قد أرضى مطامعه على حساب ممتلكات الدولة العثمانية ،

لذا لم يجد سولسبرى مانعا من أن ترضى فرنسا وايطاليا مطامعها على حساب أراضى العثمانيين فى شمال أفريقية. فلا مانع عنده من أن تقع تونس فى دائرة نفوذ فرنسا ، وطرابلس فى دائرة النفوذ الإيطالى .

فكانت سياسة سولسبرى إذن سياسة فرض حمايات أوربية على ممتلكات الدولة العثمانية على نسق النظام الذى فرضته انجلترا على آسيا الصغرى . ولذا عدل سولسبرى نهائيا عن سياسة بامستن التى تقول بمنع فرنسا من أخذ تونس أو فرض حمايتها عليها .

جعلت انجلترا تونس من نصيب فرنسا ، لان ايطاليا رفضت التعاون مع الانجليز ضد الروسيا وخاصة بعد أن فرضت الروسيا معاهدة سان استفانو بالقوة على الباب العالى .

ولتفصيل ذلك نقول أنه فى أوائل سنة ١٨٧٨ أخذت انجلترا تحسن الظن فى قوة ايطاليا وتعترف بها كدولة كبرى وكانت فى حاجة لحلفاء يؤيدون سياستها أمام الروسيا ، ولم تستطع الحكومة الانجليزية أن تستعين بفرنسا فى ذلك الوقت لان فرنسا كانت متمسكة بسياسة الحياد ، وألمانيا مرتبطة بمواثيق مع الروسيا والنمسا والمجر . فوجدت حكومة المحافظين الانجليزية نفسها فى عزلة سياسية مخيفة لاترى أمامها غير ايطاليا التى مازالت تربطها بها صداقة تقليدية .

ورأت الدولتان جسامة الخطر الروسى فرحبت فى أول الأمر بالاتفاق والتعاون فكتب مبعوث انجلترا فى روما يؤكد ان مصالح الدولتين واحدة ، فرئيس الوزارة الايطالية ديبريتس Depretis يؤمن بصداقة انجلترا ، ولكنه كان ينتظر منها أكثر من حب أفلاطونى. فهو مستعد للتعاون مع انجلترا على شرط

أن تجنى ايطاليا من وراء ذلك التحالف فائدة عملية ، فهو يأمل قبل كل شىء أن تقف انجلترا حائلا بين النمساويين أعداء ايطاليا التقليديين وتحقيق أحلامهم فى البلقان نظير تأييد ايطاليا لانجلترا ضد الروسيا ولكن حكومة ديزريلى كانت تبغى مساعدة ايطاليا دون التقيد بأى تعهد ضد النمسا .

ولقد بدأت المفاوضات بين انجلترا وإيطاليا فى روما ، ولكنها لم تثمر لسقوط ديبريتس ومجيء وزارة كيرولى فكيرولى Cairoli من زعماء الاحرار المتطرفين الذين لم تكن أسماؤهم باعثة على اطمئنان الأوساط السياسية الاوربية المحافظة . وزاد الأمور تعقيدا أن وزير الخارجية كورتى Corti لم يكن على وفاق مع رئيسه ، فبينما كان رئيس الوزارة يميل إلى الاتفاق مع انجلترا كان وزير الخارجية يعضد اتفاق ايطاليا مع الدول الوسطى .

فى هذه الظروف تقدمت الحكومة الانجليزية بمشروعها الذى يرمى إلى تأليف اتحاد من دول البحر المتوسط يكون أبرز أعضائه انجلترا وايطاليا . وتكون غاية ذلك الاتحاد المحافظه على المرقف السياسى فى البحر المتوسط ، ومنع الروسيا من إحداث أى تغيير فيه . ولكن المشروع الانجليزى لم يجد قبولا وكان السبب فى خذلان ايطاليا لانجلترا عدم تأييد انجلترا للايطاليين فى احتجاجهم ضد احتلال النمسا للبوسنة والهرسك ، ثم لآراء الكونت كورتى نفسه . فهو بالرغم من تحبيذه لصداقة انجلترا واعترافه بأن مصالح ايطاليا لاتتعارض مع مصالح انجلترا إلا أنه كان يرى ألا تدخل ايطاليا فى اتفاق يؤدى بها إلى خوض غمار حرب هى فى غنى عنها وغير مستعدة لها . ولم يكن كورتى فى ذلك الوقت واثقا من رغبات انجلترا السلمية ، ولذا ذهبت عبثا محاولات السفير الانجليزى باجت لضم ايطاليا إلى جانب انجلترا . فلقد ذكره باجت بأنه إذا كانت ايطاليا تريد المحافظة على

مركزها كدولة كبرى فعليها أن تتحمل مسئولية الدول الكبرى ، وأنه سوف لايتيسر لايطاليا أن تطالب بنفوذ جديد فى البحر المتوسط إذا لم تقف صريحة بجانب انجلترا . وربما كان كورتى محقا فى إتباع مثل هذه السياسة ، فحالة ايطاليا الداخلية والاقتصادية والاجتماعية لم تكن لتساعد على دخولها أية حرب .

ولكن الحكومة الانجليزية ما كانت تقنع بمجرد صداقة لفظية، ولذا تركت ايطاليا، وولت وجهها شطر فرنسا. وعملت على كسب صداقتها وودها بالاعتراف بمساواة المصالح الانجليزية للمصالح الفرنسية فى مصر . ولما كانت انجلترا تفكر فى آخر ربيع سنة ١٨٧٨ فى احتلال قاعدة حربية جديدة فى البحر المتوسط أخذت تعهد نفسها لترك تونس لفرنسا تتصرف فى مصيرها كيف شاءت. وأهملت المصالح الايطالية كلية ، ولما شكت ايطاليا فى سنة ١٨٨١ بمناسبة احتلال الفرنسيين لتونس ، ذكرها سير اجسطس باجت بموقفها فى سنة ١٨٧٨ ، وأن ليس أمام ايطاليا إلا أن تلوم نفسها ، فلو قبلت ايطاليا فى سنة ١٨٧٨ فكرة اتحاد دول البحر المتوسط لما حدث هذا الموقف أبدا ، ولا حق لايطاليا أن تطالب بمركز ممتاز فى البحر المتوسط وفى تونس .

علاقات الدولتين الالمانيتين بايطاليا:

وكما تخلت انجلترا عن ايطاليا تخلت عنها كذلك امبراطورية النمسا والمجر ، ولذا من اللازم هنا الاشارة إلى العلاقات النمسوية الإيطالية .

منذ أن تمت الوحدة الايطالية لم تكن العلاقة بين الدولتين طيبة ، وذلك للعداء القديم بين الدولتين ولإصرار النمسا على البقاء فى إقليمى الترنتينو وتريستة رغم أنف الإيطاليين على أن الحكومة النمسوية المجرية لم يكن لديها مانع من ارضاء الإيطاليين فى أى مكان آخر ، لاسيما فى شمال إفريقية ، فى تونس حيث لا يوجد

للنمسويين مصالح مهمة. ولقد انتهز الوزير النمسوى اندراسى Andrassy فرصة زيارة ملك ايطاليا لفينا فى سنة ١٨٧٦ وعرض على السفير الإيطالى دى روبلانت De Robilant بأن النمسا لن تثير عراقيل أمام توسع الإيطاليين فى تونس، ولكن الجنرال دى روبلانت رفض ذلك العرض قائلا بأن ايطاليا لاتفكر فى احتلال أى جزء من أجزاء إفريقية الشمالية .

ولقد تكرر ذلك العرض من جانب النمسا ، وتكرر الرفض الايطالى . ولما ثارت المسألة الشرقية ، تعقدت ثارت الآمال فى إيطاليا ، وخاصة حين انتشرت الشائعات التى تقول بأن دولة النمسا والمجر تفكر فى احتلال البوسنة والهرسك، فعادت إيطاليا إلى مطالبة النمسا بالتنازل عن تريستة والترنتينو لايطاليا نظير موافقة روما على توسع النمسا فى شمال غرب البلقان .

ولما انهزمت الجيوش العثمانية أمام قوات الروسيا ثارت مسألة تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية فى البحر المتوسط ، فتساءل الرأى العام الإيطالى : ماذا سيكون نصيب ايطاليا من هذه الممتلكات هل يكون تونس أو البانيا أو طرابلس ؟

ثم جاءت مسألة احتلال النمسا للبوسنة والهرسك محرجة لمركز الحكومة الايطالية . وكانت النمسا والمجر تقدر جيدا ثورة الشعور فى روما ، ولذا كانت مستعدة لعرض مسألة التعويض على إيطاليا فتستطيع ايطاليا فى نظر النمسا أن تمد نفوذها فى البحر المتوسط نظير امتداد النفوذ النمسوى فى غرب البلقان وعلى البحر الادرياتى . وربما كان الوزير الايطالى ديبريتس مستعدا لقبول هذه الفكرة . وانتظر أن يفوز بتأييد الدولة النمسوية لسياسته فى البحر المتوسط كان ديبريتس على يقين بأن النمسا لن تعارض فى احتلال الايطاليين لتونس ، ولكنه خشى أن يؤدى ذلك إلى الاصطدام مع فرنسا فى وقت ليست إيطاليا فيه مستعدة

لخوض غمار حرب من أجل تونس . ثم بعد ذلك لا قبل لايطاليا بحرب مع فرنسا .

كان ديبريتس يرغب فى أن تقوم النمسا بتأييد إيطاليا ، ولكن الحكومة النمسوية خيبت آماله من هذه الناحية ، فهى لا تقبل فكرة لدخول فى حرب مع فرنسا من أجل إيطاليا . ربما كانت النمسا مستعدة لمعاونة إيطاليا فى سنة ١٨٧٦ حين كانت فرنسا لم تستكمل قواها بعد .

أما فى سنة ١٨٧٨ فالأمر مختلف وفرنسا قوية من هذه الناحية الحربية .

وعلى أى حال انتهت المفاوضات فى هذا الموضوع بسقوط وزارة ديبريتس ومجىء وزارة كيرولى Cairoli التى ما كان موثوقاً بها فى فينا . فتاريخ كيرولى مملوء بالمواقف التى اتخذها ضد النمسا ، ومن ناحية أخرى كان وزير الخارجية الجديد كورتى ميالا إلى الحياد بعيداً عن سياسة المحالفات والمغامرات، فهو يعمل على المحافظة على الحالة السياسية الراهنة ولذا حين عرضت النمسا مرة أخرى على إيطاليا احتلال تونس أو طرابلس أو أية جزيرة فى البحر المتوسط ، رفض كورتى قبول ذلك العرض رفضاً نهائياً حتى لا تصطدم ايطاليا بإنجلترا أو فرنسا .

ولذا يئست النمسا من إرضاء الايطاليين وتخلت عنهم نهائياً ، ولم تعد إلى تقديم ذلك العرض أبداً خلال القرن التاسع عشر . كذلك لم تكن المانيا راضية عن إيطاليا فى سنة ١٨٧٨ ولا معضدة لمطالبها فى البحر المتوسط .

لقد كان بسمرك ميالا لتأييد سياسة ايطاليا فى تونس فى سنى ١٨٧١، ١٨٧٤، ١٨٧٧ حين كانت تتأزم الأمور بينه وبين فرنسا ، وأهاب فعلا بإيطاليا أن تقف موقفاً حاسماً فى تونس ، وكان يدفعه لمثل هذا الموقف بغضه للعناصر الكاثوليكية

المحافظة التى كانت تسيطر على أمور الحكم فى فرنسا ، وكانت هذه العناصر مناوئة لألمانيا ميالة لعقد تحالف مع الروسيا. ولذا ربما كان من المحتمل أن يؤيد بسمرك العروض التى قدمتها النمسا لإيطاليا .

ولكن بسمرك سئم اضطراب السياسة الايطالية وترددها ، ثم بعد ذلك لم يكن بسمرك يحترم القائمين على إدارة الشئون الايطالية الخارجية . ولقد غضب بسمرك حين علم بمطالبة الايطاليين إقتطاع أجزاء من النمسا وبمحاولاتهم الاتصال بروسيا . فهذه السياسة كانت تتعارض مع سياسته على خط مستقيم . فلا عجب إذا أهمل مطالب الايطاليين كلها فى البحر المتوسط ، وحاول استرضاء فرنسا باعطائها تونس .

من هذا كله نرى كيف عمل كل من انجلترا والنمسا وألمانيا على استرضاء ايطاليا فى أول الأمر ، ولكن عدم استقرار السياسة الخارجية الايطالية وترددها وعدم استطاعة ايطاليا القيام بمسئولياتها كدولة كبرى ، كل هذا صرف الدول الكبرى عن ايطاليا إلى استرضاء فرنسا ومزيد الصداقة لها . وكانت تونس هى الهدية التى قدمتها هذه الدول .

الفصل الرابع

مؤتمر برلين وأثره على مصير تونس

انعقد مؤتمر برلين فى صيف سنة ١٨٧٨ ولم تكن لدى فرنسا أطماع خاصة، وليس لديها علم بما دبرته انجلترا وألمانيا . وسارت أعمال المؤتمر إلى أن علم وادنجتون بفرض انجلترا إتفاقية قبرص على الباب العالى .

هذه الاتفاقية قد أخلت بتوازن القوى فى البحر المتوسط وتمت بطريقة ليس فيها ذرة من احترام القانون الدولى. وأحدثت قلقاً واضطراباً كبيراً فى الاوساط السياسية الفرنسية، وفعلا ثار الرأى العام فى فرنسا ثورة عنيفة، وهاجمت الصحافة الفرنسية فى إزدراء وسخرية السياسة الانجليزية ، فلقد جاءت هذه الخطوة من جانب انجلترا متناقضة تمام التناقض مع ما سبق أن أعلنته انجلترا من ضرورة احترام المبادىء الإنسانية والقوانين الدولية ، ولذا اتهمت الصحافة الفرنسية انجلترا بالنفاق، وحملت بشدة على سياسة ديزريلى، وطالبت من ممثلى فرنسا فى المؤتمر أن يغادروا برلين دون إمضاء المعاهدة، إن الاتفاقية قد جعلت السلطان العثمانى فى نظر فرنسا «تابعا لملك انجلترا» ، وأعلنت الصحافة الفرنسية إن انجلترا لم تراع فى هذه المعاهدة سوى مصلحتها فقط دون مراعاة لرغبات الشعوب، وأنه بامضاء هذه الاتفاقية التى تقضى باحتلال الانجليز لقبرص قد تلاشى مركز فرنسا السياسى فى شرقى البحر المتوسط . ولكن لم تلبث أن تغيرت لهجة الصحافة الفرنسية فجأة فوجدت المبررات لسياسة انجلترا ، كان هذا نتيجة إيحاء من وادنجتون

وزير خارجية فرنسا. وتحولت الصحافة الفرنسية إلى الحملة على الروسيا، وتقول إن اتفاقية قبرص إتفاقية أمضاها الطرفان بمحض اختيارهما ورضاهما. ولم يكن هذا التحول فى لهجة الصحافة إلا بسبب الاتفاق السرى الذى تم بين انجلترا وفرنسا فى برلين ترضية للأخيرة وتعويضا لها عما لحق بنفوذها فى البحر المتوسط من جراء احتلال انجلترا لقبرص .

وقد لعب بسمرك دوراً رئيسيا فى تلك الترضية ، نظراً لموقف التعاون من قبل ممثلى فرنسا فى المؤتمر ، ولغضب بسمرك على سلوك ممثلى ايطاليا ، وعدم ثقته بهم .

وأما ممثلو فرنسا فلقد عرفوا بهذه الاتفاقية حين أخبر سولسبرى وادنجتون بما حدث فى الآستانة ، فاعتبرها الوزير الفرنسى لطمة جديدة وجهت لفرنسا والحكومة الجمهوريين بها . وأن حكومته لن تستطيع الموافقة على ذلك وإلا فقدت مقاعدها . كما أوضح له أيضا أن الموقف الحرج الذى وجد فيه لن يمكنه من الاستمرار فى أداء مهمته فى المؤتمر . وهم بمغادرة المؤتمر لولا تدخل بسمرك وسولسبرى اللذين كانا متفاهمين مع بعضهما بشأن ترضية فرنسا . فبسمرك الذى كان ينتهج سياسة التعويض فى ذلك الوقت لم يكن يهمه فى شىء أن يسترضى فرنسا بجزء من شمال أفريقية وليكن تونس . لاسيما وأن كلا من النمسا والروسيا قد اقتسمتا النفوذ فى البلقان .

تم الاتفاق بين فرنسا وانجلترا على موافقة الأخيرة على أن تترك للأولى حرية العمل فى تونس . وبارك بسمرك هذا الاتفاق . وقد أثير جدل علمى حول أى الرجلين : بسمرك أم سولسبرى هو الذى اقترح عرض تونس على فرنسا . وانقسم المؤرخون فريقين كل منهما يؤيد وجهة نظره . والحقيقة أن الرجلين كانا

فى وقت واحد على استعداد لترضية فرنسا بما تريد . فبسمرك كان - كما ذكرنا من قبل - ينتهج فى تلك الفترة سياسة التعويض ، وكان يهمه أن يعوض فرنسا عن الالزاس واللورين بجزء من ممتلكات الدولة العثمانية فهذا العمل سيرضى فرنسا إلى حد كبير ، ويقلل من غلواء حزب الانتقام الذى كان دائب السعى لشن حرب ضد ألمانيا لاسترجاع المقاطعتين المسلوبتين .

وأما من جهة سولسبرى ، فكان يعلم تمام بأن فرنسا ستثير معارضة شديدة ضد انجلترا لإستيلائها على قبرص، ولذا فكر فى حل يسكت به أصوات الفرنسيين. ولم يكن يخاف على السياسة الانجليزية حرص فرنسا ودأبها على ضم تونس إلى ممتلكاتها فى شمال إفريقيا . فلتكن الترضية إذن تونس وعلى هذا الأساس التقت وجهة نظر الرجلين فى وقت واحد ، لأن ترضية فرنسا كانت هدف كل منهما فى ذلك الوقت .

وهناك رأى آخر جاء على لسان وزير الخارجية الفرنسية فى ذلك الوقت يقول بأن المارشال مكماهون رئيس جمهورية فرنسا والجنرال شانزى Chanzy كانا متفقين فيما بينهما على ضرورة حصول فرنسا على تونس لكى تستطيع المحافظة على ممتلكاتها الجزائرية ، وأن المارشال وافق على فكرة وادنجتون فى ضرورة استيلاء فرنسا على هذه البلاد، لما فى هذا العمل من مجد يفخر به ويتوج به حياته السياسية. ولكن كلا من المارشال والحكومة الفرنسية لم يفكرا فى الاستيلاء على تونس مباشرة حتى لا تقع فرنسا فى خلاف مع إيطاليا.

ورغم موافقة سولسبرى لفرنسا ، فقد كان حريصاً على ألا يذيع هذا الخبر بدليل أنه جعله سراً على ممثله فى تونس ، ولم يقبل تدوينه كتابياً فيما بعد إلا بكل

صعوبة ، فلقد كان يخشى ألا تثير ايطاليا نتيجة لذلك متاعب جديدة فى المؤتمر وتغادر المؤتمر قبل إمضاء قراراته .

وبالرغم من أنه كان مستعداً لإرضاء إيطاليا بطرابلس فى الوقت المناسب إلا أنه خشى أن تجد إيطاليا هذا الحل غير كاف . كذلك يجب أن نلاحظ كيف عبر سولسبرى عن رأيه فى هذه المسألة ، فلقد بين للفرنسيين أنه لن يعارض أبداً فى إستيلاء فرنسا على تونس ، ولكنه لم يعط فرنسا أى عهد على تأييدها حربياً أو سياسيا إذا ما اعترضت إيطاليا طريق فرنسا .

وعندما رجع وادنجتون إلى فرنسا وضح للمارشال وجهة نظره فوافق عليها ، وكان على فرنسا أن تنتهز هذه الفرصة المواتية للاستيلاء على تونس ، وخاصة وأن انجلترا وألمانيا موافقتان مقدما على ما تعمله فرنسا فى هذه البلاد .

مشروع الحماية الفرنسية على تونس

لقد كان لدى فرنسا من الأسباب ما يبرر احتفاظها بالغنيمة التى عرضت عليها من برلين . فكانت رغبتها قوية فى اعادة التوازن السياسى الدولى فى البحر المتوسط بعد أن غيرت معاهدة قبرص الأوضاع السياسية فيه . وكان الرأى العام الفرنسى مصرا على توطيد مركز فرنسا فى ذلك البحر ، بعد أن ثبت الانجليز أقدامهم فى شرقيه . وكان العصر بدء عهد الامبريلزم نتيجة لآراء دزريلى الامبريالية ونتيجة لتتويج فكتوريا ملكة للمملكة المتحدة وأمبراطورة على الهند .

لقد كان لشمال أفريقية دائما سحر وجاذبية عند الفرنسيين حتى فى سنة ١٨٧٠ ، هذه السنة التى أصاب فيها فرنسا ما أصابها من ضعف وهزيمة وضياع مركزها الأوربى المتفوق ، فتعالت الأصوات فى فرنسا من كل جانب تطالب بضرورة

المحافظة على الامبراطورية الفرنسية الاستعمارية فى الجـزائر أو فى فرنسا الجديدة ، كما سماها الفرنسيون ، ورأت فيها البقعة الساطعة بحضارة فرنسا فى شمال أفريقية .

ولذا لم تكد فرنسا تفيق من هزيمتها الساحقة وكارثة سيدان ، حتى طالب فريق قوى من الرأى العام بضرورة تعويض فرنسا عما فقدته فى الحرب الأخيرة. ففى ١٨٧٤ نادى بول لروى بوليو Poul Loroy Beaulieu أحد الاقتصاديين الفرنسيين المؤمنين بالاستعمار فى كتابه « الاستعمار لدى الشعوب الحديثة » بأن فكرة الانتقام من ألمانيا غير مجدية ، وأن على فرنسا أن تذكر هذه الحقيقة ، إذ ينبغى أن تطرد الافكار القديمة التى قد تؤدى بفرنسا إلى كارثة جديدة ، فأمام خمسة وأربعين مليونا من الألمـان ، والذين سيصيرون ستيناً فى مدى عشرين عاما فكرة الانتقام لم تعد إلا حلما عسير التحقيق .

فيجب على فرنسا كما يرى الفريق الاستعمارى أن تنصرف عن الانتقـام واسترداد الالزاس واللورين وأن توجه نشاطها نحو الفتح والاستعمار ، لا للبكاء على ما فات . لاسيما وأن فرنسا قد اتخذت من شمال أفريقية نقطة ارتكاز لأعمالها التوسعية وأن فى هذا المجال متسع لمباشرة نشاطها الحضارى .

لقد نهضت فرنسا من كبوتها بسرعة ، فأصلحت حالتها المالية وتجمعت لديها رؤوس الأموال القابلة للاستغلال فى الخارج . ولم تكن فرنسا فى حاجة الى المستعمرات لأغراض الهجرة وإنما كأسواق التجارة ومنابع للمواد الخام، وكذلك بحريتها الناهضة فى حاجة - كما رأت - إلى قواعد جديدة فى شمال أفريقية ، وخاصة فى تونس . لاسيما وأن فتح قناة السويس زاد فى أهمية البحر المتوسط وفى مركز تونس بالذات بالنسبة لفرنسا .

ولقد كان فريق من رجال الحرب يرى ضرورة الاستيلاء على تونس مباشرة فى سنة ١٨٧٨ ، وخاصة بعد موافقة انجلترا ، ولكن الحكومة الفرنسية لم تكن قد استعدت بعد للقيام بهذه المغامرة ، فالرغبة فى الانتقام لازالت تراود أذهان الفرنسيين ، ولاسيما رجال حزب الانتقام الذين كانوا يعتبرون أية مغامرة خارج حدود فرنسا جريمة لاتغتفر ، فالمعارضة للاستعمار ما زالت قوية ، وذكريات مغامرات الامبراطور نابليون الثالث لازالت ماثلة فى أذهانهم ، وحزب اليمين وحزب اليسار المتطرف لايريدان الانصراف عن السياسة الاوربية واللهو بمسائل خارجية ، فى نظرهم كمالية ولم يحن بعد وقتها . وكان بجانب ذلك عدد من الاقتصاديين يرى ألا فائدة حقيقية من الاستعمار فهو قبل كل شيء عبء ثقيل لاتقوى فرنسا على احتماله ويرى الاكتفاء بالجزائر .

وكانت الحكومة الفرنسية لاتزال تخشى الانصراف عن مسائل أوربا ولا ترى الانهماك فى مسائل قد تثير لفرنسا متاعب مع غيرها من الدول ، ولاسيما الدول الأوربية الكبرى . ومع أن فرنسا كانت تملك فى ذلك الوقت جيشا قويا ، إلا أن انغماسه فى السياسة قد أفسده . كما كان عدم استقرار نظم الحكم من العوامل الأخرى التى دعت فرنسا إلى التريث ، فدعائم الجمهورية فى الادارة والجيش لم تكن قد توطدت بعد ، فكماهون المعروف بميوله الملكية كان لايزال رئيسا للجمهورية ، وما كان من السهل تعاونه مع وزارة جمهورية يسارية ، وهناك مسائل السياسة الداخلية ما برحت تشغل جانبا كبيرا من نشاط الجمهوريين .

ثم هناك مسائل خارجية لم تكن مطمئنة للحكومة الفرنسية ، فحركات انجلترا فى مصر كانت مثيرة فى باريس ، وأخذت الدوائر السياسية الفرنسية تناقش دوافع

بسمرك فى تأييده لسياسة فرنسا فى تونس، وتساءل الجمهوريون هل يريد بسمرك تحويل نظر الجمهوريين عن الالزاس واللورين بصرفهم إلى مغامرات خارجية ، هل هو يريد أن يوقع العداوة بينهم وبين الايطاليين ، هل هو يرمى إلى عزلة فرنسا ؟ لم يحر الجمهوريين جوابا ، ولذا لم يستغلوا هذه الفرصة للقيام بعمل حاسم فى تونس ، فلابد لفرنسا أولا أن تفكر فى تعويض إيطاليا حتى لاتخسر صداقتها كلية ، وربما أفاد التلويح بطرابلس ، ولكن فرنسا كانت تخشى ألا ترى إيطاليا فى طرابلس التعويض الكافى .

ولهذه العوامل كلها اقتنع وادنجتون بضرورة إتباع سياسة التريث والانتظار، واقتصر على العمل على تنمية نفوذ فرنسا فى تونس ، فهو قد قبل ما عرضته عليه انجلترا وألمانيا ، ولكنه لم يوافق على الإسراع باحتلال تونس ، ومع ذلك فقد أصر على أن يكون النفوذ الفرنسى متفوقا على نفوذ أية دولة أخرى فى هذه البلاد، ومنع الانجليز والايطاليين من تثبيت أقدامهم فيها . وكانت أول خطوة اتخذها هى الحصول على موافقة مكتوبة واضحة، فلم يكتف بالعرض الشفوى الذى قدمه سولسبرى فى برلين .

وفى ١٩ يوليو ١٨٧٨ تجرى اتصالات بين وادنجتون وروستان قنصل فرنسا الجنرال بتونس يبين له فيها نوايا فرنسا بشأن فرض الحماية على تونس. ويستفسر منه عما إذا كان فى الامكان إقناع الباى بالطرق الودية بعقد معاهدة اتحاد مع فرنسا تخول لفرنسا فرض الحماية على تونس ، واحتلال بعض الأجزاء التى لها أهمية عسكرية مثل جولتا وبنزرت . وإذا تعذر ذلك فهل لدى تونس قوة حربية تستطيع الدفاع عن البلاد ؟ وما مقدار الجنود اللازم إرساله إلى تونس لارغام

الباى على الرضوخ لفرنسا ؟ ثم يتساءل وادنجتون أخيراً عن وجود أى خطر من احتلال الايطاليين لطرابلس .

لم يتوان روستان فى الرد على وزير خارجيته، فأوضح له بأنه ربما يقبل الباى الحماية الفرنسية نظرا للارتباك المالى الذى تعانيه البلاد.

ولكن الباى لايستطيع قبول إحتلال الفرنسيين للنقط الاستراتيجية . أما من ناحية القوة العسكرية، فليس لدى الباى منها مايكفى للدفاع عن البلاد وأما الأهالى فينقسمون إلى فريقين : سكان المدن والسهول وهم يميلون إلى السلم وليست لديهم أسلحة أو استعداد للحرب . أما عن القبائل الضاربة فى الجبال ، وهى شديدة المراس ، فيمكن إتخاذ الاجراءات العسكرية اللازمة لعزلها فى الوقت المناسب . وأشار روستان على حكومته بأن يتولى هو بصفته الشخصية التفاوض مع الباى فى موضوع الحماية، فإذا نجح كان بها ، وإذا فشل فسيجنب حكومته موقفا شائكا.

وإذا كان وادنجتون وزير خارجية فرنسا قد كسب الجولة الأولى فى برلين عندما انتزع من سولسبرى موافقة انجلترا على احتلال فرنسا لتونس، فإن تلك الموافقة لاتخرج عن كونها كلاما شفويا. ولذا كان من صالح وادنجتون أن تسجل تلك الموافقة ، زيادة فى اطمئنان فرنسا ، وتحديداً لموقف انجلترا بصفة رسمية إزاء علاقة فرنسا بتونس . ومع أن انجلترا لم تفكر فى التنصل فيما وعدت به فرنسا ، إلا أنها كانت تفضل أن تبقى تلك التصريحات شفوية ولا تسجل فى وثائق رسمية حتى لاتثير غضب إيطاليا . لما فى ذلك من إثارة العراقيل أمام تنفيذ قرارات مؤتمر برلين التى لم تكن إيطاليا براضية عنها . هذا من جهة ، ومن أخرى إن يأس ايطاليا من سياسة انجلترا إزاء أطماعها فى شمال أفريقيا ، وتونس

على وجه الخصوص قد يدفعها إلى التحالف مع الروسيا ، فى وقت كانت انجلترا فيه تواجه عقبات واضطرابات فى أفغانستان وفى أواسط آسيا .

لهذا غضب سولسبرى من المركيز دى هاركور سفير فرنسا فى إنجلترا عندما عرض عليه رغبة وادنجتون الملحة فى تسجيل ماجرى بينهما فى برلين . وقد دفعه هذا الغضب إلى أن رسل خطابا إلى سفيره فى باريس يوضح له موقفه من الحديث الذى جرى بينه وبين وادنجتون فى برلين قائلا : « والذى قلته له هو أنه إذا هيأت الظروف لفرنسا إحتلال تونس ، فان انجلترا لن تقوم بأية معارضة » [1] .

لم يشأ سولسبرى أن يورط نفسه فى شىء دون أخذ رأى بيكونزفيلد رئيس الوزارة البريطانية فى هذا الموضوع . ونظرا لتلهف فرنسا على أخذ موافقة كتابية من إنجلترا بشأن تونس ، ونظرا لأن امتناع انجلترا عن إجابة هذا الطلب قد يدفع فرنسا مضطرة إلى الارتماء فى أحضان الروسيا ، وأن من مصلحة انجلترا أن تحول دون حدوث ذلك ، رأت انجلترا أن تسجل موافقتها لفرنسا على النحو التالى : « إفعلوا فى تونس ماترونه مناسبا . إن سولسبرى يرى من المستحيل بقاء النظام الراهن فى تونس . وأنه فى نظر الحكومة الانجليزية على فرنسا أن تقوم بإصلاح هذه البلاد . » واشترط سولسبرى على فرنسا أن تظل هذه الوثيقة فى طى الكتمان ، وألا تقوم فرنسا بإذاعتها . وفى نفس الوقت وضح لفرنسا بأن الحكومة الانجليزية لن تستطيع مساعدتها فى حالة اعتراض إيطاليا على ذلك وأن على الحكومة الفرنسية أن تسوى علاقتها مع اعتراض ايطاليا دون تدخل من قبل انجلترا .

اطمأنت فرنسا وزال خوفها من انجلترا ، وخيل للبعض أن تونس على

(1) Safwat, M M., Tunis and The Great Powers, P. 229.

وشك الوقوع فى قبضة فرنسا ، لاسيما بعد أن حصلت فرنسا على تأييد الدولتين الكبيرتين انجلترا وألمانيا . ولكن الامور لم تكن بهذه البساطة فما زالت هناك عقبات تعترض طريق التنفيذ ،منها معارضة إيطاليا لأى اتجاه من جانب فرنسا بهذا الخصوص . زد على ذلك أن الوزارة الفرنسية لم تكن مجمعة على رأى معين فيما يتعلق بموضوع الحماية .

هذا بالاضافة إلى سياسة القنصل الانجليزى الجنرال بتونس ريتشارد وود التى لم تتغير بتغيير سياسة حكومته، فمازال يعمل بكل طاقته لوضع العراقيل فى طريق تقدم النفوذ الفرنسى فى تونس .

لم تستطع فرنسا قبول مسلك القنصل الانجليزى . وصرح سولسبرى لفرنسا بأن آراء ريتشارد وود ليست آراء حكومته ولكن هذا التبرير لم يكن مقبولا لدى وادنجتون الذى أصر على ضرورة سحب القنصل الانجليزى الذى يعمل ضد ما اتفقت عليه الدولتان . ولم يكن هناك بد من الاستجابة إلى مطالب فرنسا حفاظا على العلاقات بين الدولتين . ولكن سولسبرى لم يكن مرتاح الضمير لسحب ريتشارد وود الذى خدم المصالح البريطانية باخلاص فى البحر المتوسط هذه المدة الطويلة . ولذا أخذ يماطل فى تنفيذ هذا الطلب فترة غير قصيرة ، مما دعاها إلى الاتجاه إلى ألمانيا ، وخاصة وأن مسألة سيدى ثابت أو سانسى اضطرتها إلى اتخاذ هذه الخطوة

مسألة سانسى فى حد ذاتها غير مهمة ، ولكنها تبين كيف كان قلق فرنسا كبير بالنسبة لمجرى الامور فى تونس . كان سانسى - وهو أحد رعايا فرنسا - قد منح امتياز أرض لاستصلاحها ورغب في تجديده فى صيف سنة ١٨٧٧ ، ولما لم يستطيع القيام

بالتزاماته وجدت حكومة تونس أن تسحب منه الامتيـــاز ، ورفضت اقتراح روستان فى تكوين لجنة تحكيم . هذه المسألة أعطت الحكومة الفرنسية الفرصة لتعطى البـاى فكرة عن مدى قوتهـــا واهتمامها بأمور تونس . ويظهر أن البـاى نفسه أراد أن يختبر موقف فرنسا فى حالة قيام صعوبة بينه وبين أحد الفرنسيين . ولذا رأى استرداد الأراضى فى سيدى ثابت التى منحها لسانسى ، ورفض سانسى الخضوع ، فأصر الباى على طرده واحترام حقوق الدولة التونسية ، يؤيده فى هذا الموقف القنصلان الانجليزى والايطالى .

وهنا تدخلت الحكومة الفرنسية وأرسلت إنذارا رسميا للباى بضرورة قبول طلباتها وهى طرد الموظفين التونسيين المسئولين ، ودفع تعويض واعتذار رسمى . وأعطت الباى ثمـانى وأربعين ساعة للتفكير ، وفى حالة الرفض سترسل فرنسا أسطولها وتحتل المراكز الاستراتيجية على الساحل وفى أثناء ذلك تقدمت فرنسا إلى برلين تطلب تأييد المستشار الالمانى لها فى سحب القنصل الانجليزى ، وأرسل وادنجتون لسفيره فى ألمانيا يطلب منه الاستفسار عما إذا كانت ألمانيا تمانع فى فرض فرنسا لحمايتها على تونس .

ومن حسن حظ فرنسا أن الظروف السياسية كانت مواتية لهـــا فى ذلك الوقت ، فألمانيا كانت أكثر من أى وقت حريصة على إرضاء فرنسا ، لاسيما وأن العلاقات بينها وبين الحكومة الروسية قد ساءت بعد مؤتمر برلين . ولذا وجد مطلب وادنجتون من بسمرك كل ترحيب ، بل إن بسمرك أشار فى معرض حديثه مع السفير الفرنسى فى برلين بهذا الخصوص بأن الكمثرى التونسية قد نضجت وحان قطافها ، وأن إذا لم تسرع بذلك فربما سبقها اليهـــا غيرها . وأكد له ١
تضامن ألمانيا مع فرنسا فى المسألة التونسية . وأبدى عجبه كيف تضحى انجلترا

هذا
بصداقتها لفرنسا وإبقائها مثل/القنصل فى منصبه ، ولذا اتصل بالسفير الانجليزى فى برلين يؤيد سحب القنصل الانجليزى من مركزه فى تونس .

تسلحت فرنسا بصداقة ألمانيا وفاتحت إنجلترا فى موضوع سحب ريتشارد ود وبين وادنجتون للحكومة الانجليزية أن فرنسا تعمل دائمـــا على تسهيل الامور لانجلترا ، فسحبت بالفعل قنصلها دى ميشيل من مصر الذى لم يكن يرغب فى التعاون مع القنصل الانجليزى هناك . واضطر سولسبرى إلى أن يطلب من قنصله اتخاذ موقف الحياد (وذلك تمهيدا لاقالته) وانتهت مسألة سانسى بقبول الباى المطالب الفرنسية ، فقبل روستان إعتذار الحكومة التونسية أمام كل موظفى القنصلية الفرنسية والجالية الفرنسية . وهنأ القنصلان الالمانى والنمسوى القنصل الفرنسى على نجاحه العظيم وأخبر سولسبرى وادنجتون بأنه أنهى أعمال ريتشارد ود فى تونس من الناحية السياسية وتسلم ود خطاب إقالته وغادر تونس فى إبريل فى سنة ١٨٧٩ . وبذا تنتهى المنافسة الانجليزية الفرنسية فى تونس ويتخلص الفرنسيون من خصم عنيد طالما نازعهم نفوذهم ، وتلاشى بذلك أقوى ركن فى استقلال تونس . وحل محل ريتشارد ود مستر ريد أن يتبع سياسة التحفظ والحياد المطلق.

اثر مؤتمر برلين على سياسة ايطاليا ازاء تونس .

أستطاعت فرنسا أن تذلل كل العقبات التى اعترضت طريقها وبقيت إيطاليا . وكان وادنجتون قد فكر وهو فى برلين فى تعويضها ، وكذلك بعد رجوعه من المؤتمر . لقد كان حريصا على أن يوجه نظر الايطاليين عن تونس ، ولكن كان يعلم أنه ليس فى مركز يستطيع معه أن يقنع الباب العالى بأن يتنازل عن جزء من أراضيه لدولة أخرى ، ولذا عرض على سولسبرى فكرة المحافظة على السلام بين الدول الكبرى ، ولتنفيذ هذه الفكرة فى البحر المتوسط على انجلترا أن تطلب من الحكومة العثمانية التنازل عن طرابلس لإيطاليا .

كان من الطبيعي أن يفشل وادينجتون في مثل هذه المحاولة، ولذا حاول الاتصال مباشرة بايطاليا ، فاتصل بسفيرها في باريس تشالديني Chialdini واوضح له أن فرنسا لا ترغب في احتلال تونس دون التشاور مع ايطاليا ودون أن تعترف لها بحق الاستيلاء على منطقة أخرى ، وعزز حديثه هذا برسالة بعث بها الى دى نوال De Noailles سفير فرنسا في روما بين له فيها بوضوح وجهة النظر الفرنسية، فأكد أولا أهمية تونس للممتلكات الفرنسية في شمال أفريقية ، واستعداد فرنسا لان تقابل بالقوة أى اعتداء يقع عليها. وأن على ايطاليا أن تصرف أفكارها عن تونس ، وإلا اصطدمت بفرنسا . وكان على دى نوال أن يستفسر عن نيات الحكومة الإيطالية قبل أن يدلى لها ببيان ، فإذا أبدى وزير الخارجية الايطالية كورتى رغبة ايطاليا في أن تنال تعويضا عليه أن يناقشه في الموضوع دون أن يشير الى أن انجلترا قد وافقت على إعطاء تونس لفرنسا .

لم تكن الحكومة الايطالية متأكدة من صحة الشائعات التى تردد بأن الحكومة الإنجليزية قد عرضت تونس على فرنسا. وكانت قلقة تريد ان تعرف حقيقة الأمر، ولكن وزير خارجية انجلترا لم يرمن صالح انجلترا ذلك ، لاسيما ، وأنه كان يحظى بتأييد المستشار الالمانى بسمرك الذى لم يكن للساسة الايطاليين إلا كل سخرية واحتقار . ولم يعطف على الأمانى الإيطالية .

وسيدعو غضب الرأى العام الايطالى على معاهدة برلين إلى احتدام الخلاف بين إيطاليا وفرنسا فالسياسة السلمية التى اختطها كورتى وزير خارجية إيطاليا لم تلق غير السخط من الرأى العام الإيطالى الذى اعتقد أن سلوك وزير الخارجية الإيطالية في مؤتمر برلين كان غير وطنى وغير معقول. فأول ضربة أحس بها الرأى العام الإيطالى كان احتلال النمسا عدوته التقليدية للبوسنه والهرسك، فقامت المظاهرات عدائية جامحة ضد الحكومة وضد الدولة النمسوية. وحين علم الراى العام الإيطالى

بمسألة قبرص فهم أن ايطاليا قد أذلت إذلالا كبيرا ، وتحدثت الصحف الايطالية عن : « المساومات التجارية التي تقوم بها بريطانيا والاتفاقات السرية التي تجرى من وراء ظهور الدول » ، وبينت أن احتلال انجلترا لقبرص قد قلب التوازن الدولى فى البحر المتوسط رأسا على عقب وطالبت الصحافة المتطرفة باعتزال كورتى من وزارة الخارجية بعد أن اتهمته بالضعف ، وأنه عرض ايطاليا لاحتقار أوربا وسخرياتها .

ولذا لم تكن معاهدة برلين بمرضى عنها فى ايطاليا ، فلقد ترك كورتى برلين خالى الوفاض نظيف اليدين كما يقول ، بينما رجعت كل الدول الأخرى محملة بالغنائم . لم يكن هذا التصرف من جانب ممثل إيطاليا فى المؤتمر ليرضى دولة حديثة العهد بالوحدة والاستقلال .

فلم يعرف هياج الشعب الايطالى حدا ، وكثرت الاجتماعات وهدرت الصحافة ونودى فى ايطاليا بأن معاهدة برلين ماهى إلا نسخة أخرى من معاهدة فينا . وقام أعضاء اليسار المتطرف واليمين فى البرلمان يشرحون فوضى السياسة الايطالية الخارجية ، وانتقل النزاع إلى أعضاء الوزارة ، وتفشى الخلاف بين سفراء إيطاليا فى الخارج كل يصرح بما يتناقض مع تصريح الآخرين ، ففريق يؤيد سياسة التحالف مع الروسيا ، وفريق ينادى بالتحالف الانجليزى .

ثم جاءت المسألة المصرية ، فطالب كورتى بأن تمثل ايطاليا فى الوزارة المصرية ، وهو يريد بذلك توجيه الرأى العام الايطالى إلى مسألة وادى النيل . فرفضت انجلترا وفرنسا ذلك الطلب بحجة أنهما لاتريانى لايطاليا مصالح خاصة فى مصر . ولذا كان السخط فى إيطاليا عاما ، فلقد أصبحت إيطاليا فى مركز مهين حقا . ففى الوقت الذى خذلت فيه الدول الوسطى ايطاليا ، أهانتها الدول الغربية ، فأصبحت ايطاليا فى عزلة سياسية تامة . ولذا استقال كورتى من وزارة الخارجية وتبعته الوزارة الكيرولية وجاءت وزارة ديبريتيس فى ١٣ ديسمبر سنة ١٨٧٨ .

وحاول الوزير الجديد ديبريتسى تحسين علاقات ايطاليا مع جيرانها ، ولكن كان عليه القيام بعمل لارضاء الرأى العام ؟ فاذا كانت ايطاليا قد فشلت فى تعديل حدودها الشمالية وفى مصر ، فتستطيع أن تحسن مركزها فى تونس على الأقل لإعادة التوازن الدولى فى البحر المتوسط . ولم يكن هناك خلاف فى ايطاليا على هذه المسألة ، ووجدت إيطاليا أن خير وسيلة لوقف النفوذ الفرنسى فى تونس هو الاعتراف بأن تونس جزء من الامبراطورية العثمانية .

لقد ثارت وترددت الشائعات عن العرض البريطانى ، ولكن ممثل انجلترا فى إيطاليا الذى يظهر أنه لم يعرف شيئـــا عن مساومات برلين أكد للحكومة الايطالية بأن مثل هذا الموقف من ناحية انجلترا غير طبيعى وغير معقول .

ولقد كلف تشالدينى فى عهد كورتى بالاستفسار فى باريس عن صحة هذه الشائعات فأجاب الوزير الفرنسى وبأن مسألة تونس لم تعرض على بساط البحث ، وأن فرنسا لا تنوى الاستيلاء على هذه البلاد إلا بعد استشارة ايطاليا وموافقتها ، وبذلك أجابت فرنسا إجابة ناقصة غامضة ، على أن إجابة سولسبرى فى لندن لم تكن أكثر وضوحا ، ولكن ايطاليا سارت قدما فى تنفيذ سياستها فى تونس .

وأعد ديبريتسى لذلك محاولة لفصـــل انجلترا عن فرنسا ، فاعترف بتفوق المصالح البريطانية فى البحر المتوسط . وأخذ سفيره منابريا فى لندن يثير القلق فى لندن ويبين للوزارة البريطانية الخطر الكبير على مصالح انجلترا إذا لم توقف فرنسا عند حدها ، وكان سولسبرى يقابل ذلك النصح بالصمت . على أن وزارة ديبريتسى لم تعمر طويلا وجاءت وزارة كيرولى فوجهت الرأى العام الايطالى إلى مسألة تونس بعد أن أثارت مرة أخرى مسألة الحدود بينها وبين النمسا وفشلت . وشجع ايطاليا على المضى فى هذه السياسة مجىء وزارة الأحرار فى انجلترا وعلى رأسها جلادستون . ولم يكن وزير الخارجية الانجليزية الجديد

جرانفل راضيا تمام الرضا عن تصرف سابقه سولسبرى . فصرح للسفير الايطالى بأن تونس ليست ملكا لانجلترا حتى تعطيها لفرنسا أو لايطاليا ، ولذا فانجلترا لن تثير من ناحيتها أى اعتراض على تصرفات ايطاليا أو فرنسا فى هذه البلاد . ولذا كان على ايطاليا أن تسير بقوة فى تنفيذ سياستها فى تونس، ووصل النزاع بين ايطاليا وفرنسا على أشده فى سنة ١٨٨٠ فأصبح اصطداما عنيفاً .

الصراع الفرنسى الايطالى فى تونس :

أقالت الحكومة الايطالية القنصل القديم بنافى ٣١ يوليو سنة ١٨٧٨ وأرسلت بدله مسى Mussi لعلاقاته الوثيقة بكيرولى وكرسبى Crispi ، ولقد عين ذلك الرجل دون أن يخطر الباى ، ولما وصل إلى تونس ، أعلن أنه مكلف ببعثة خاصة، وحاول أن يتفاوض مع الباى فى أمر فرض حماية ايطالية على تونس ، ولكن مسى لم تكن لديه الخبرة أو الحنكة السياسية ففشل فى مشروعه . ولكنه لم ييأس فحاول أن يقنع ابن اسماعيل ، وكان مقربا لدى الباى ، بضرورة التنازل عن بنزرت لايطاليا وفشل أيضا ، وذلك بفضل مراقبة روستان لأعمال الممثل الايطالى وعمله على مقاومتها وإخفاقها . فلقد أكد صلاته بالوزير التونسى . وبذلك انتهت بعثة مسى دون كبير جدوى .

ولم يكن لبعثة مسى من أثر سوى إعداد تقرير للحكومة الايطالية عن أطماع فرنسا ومركزها فى تونس. وذكر فى هذا التقرير أن فرنسا تعمل على ضم بنزرت اليها، كذلك بين لحكومته ضرورة تعيين رجل ذى خبرة بأمور الشرق فى تونس حتى يستطيع الصمود أمام روستان .

استجابت الحكومة الايطالية لهذا التقرير فعينت ماتشيو Maccio قنصلا عاما لها فى تونس ، وكان من المشهود لهم بالخبرة والدراية بشئون الشرق الأدنى ،

ومن عاصر روستان وعمل معه فى القاهرة وبيروت . جاء ماتشيو إلى تونس على ظهر سفينة حربية ودخلها دخول الظافرين مزهواً بنفسه. وكان فى استقباله بعض الجنود الإيطاليين والبحارة والجالية الايطالية. وبعد أن استعرض أفراد الجالية سار فى موكب مهيب تحف به الزهور والموسيقى إلى مقر عمله .

وكان وصول القنصل الايطالى على هذا النحو إيذانا ببداية صدام مرير بين النفوذين الايطالى والفرنسى فى تونس .

وفى هذه الاثناء وقعت أحداث مهمة فى فرنسا ، فلقد قوى مركز الجمهوريين بعد أن تولى جريفى Grévy ، وهو أحد زعماء الجمهوريين ، رياسة الجمهورية الفرنسية . وزادت ثقة وادنجتون بنفسه بعد أن تولى رياسة الوزارة . وقوى مركز فرنسا فى تونس بعد إخراج سير ريتشارد ود منها وبعد مسألة سانسى . ففكر وادنجتون فى إحياء مشروع الحماية على تونس مرة أخرى . وخاصة أن بسمرك لايزال على ولائه لفرنسا، إذ صرح المستشار الألمانى مرة للسفير الفرنسى فى برلين « بأن سياسة إيطاليا كسياسة الرجل المريض الذى يتألم فى فراشه فيبحث عن فراش غيره علّه يجد فيه الراحة » .

رأى وادنجتون أن يتقدم فى هذه المرة لا بمشروع حماية وإنما بحلف دفاعى!! يتعهد فيه الباى بأن يطلب من فرنسا مساعدته إذا اعتدت عليه دولة أخرى ، ولكى تستطيع فرنسا الدفاع عنه لا مفر لها من احتلال بعض المراكز الاستراتيجية اللازمة .

ولذا فى ٢٨ يوليو ١٨٧٩ قدم للباى المشروع الجديد، وهنا بدأ دور ماتشيو، الذى بين للباى أن من الخير أن يرفض بتاتا الدخول فى مناقشة مع القنصل الفرنسى

فى ذلك الموضوع . ولذا كان من رأى روستان أن يفرض المشروع على الباى بالقوة ولكن وادنجتون سرعانماشغل بالمسألة الاغريقية وعقد التحالف الألمانى النمسوى الذى وجه نظر الساسة الفرنسيين مرة أخرى إلى أوربا . لاسيما وأن معاهدة التحالف هذه بين المانيا والنمسا كانت سرية ، لم يمح قلق الفرنسيين تأكيدات بسمرك بأن ذلك التحالف دفاعى لا هجومى .

ولقد وجد روستان نفسه مضطراً لأن يملأ الجو فى تونس بالشائعات وأن يكتب تقارير لحكومته ملؤها التشاؤم يبين فيها ضرورة القيام بعمل سريع حاسم قبل ضياع الفرصة، ويوجه النظر إلى أن سياسة الاعتدال قد تؤدى بمركز فرنسا فى شمال أفريقية ، وربما أثارت الخواطر على فرنسا فى الجزائر نفسها . وبالغ فى أهمية المنازعات التى تقوم بين القبائل على الحدود بين الجزائر وتونس ، وانتهى فى تقاريره إلى أن ممثل ايطاليا يعمل على إضعاف النفوذ الفرنسى، ويحتج على كل امتياز يناله الرعايا الفرنسيون ، وانه يحمل على شخصه هو حملة غير لائقة . ما كانت وزارة وادنجتون تهتم بتلك التقارير وهى على وشك السقوط ، ثم استقالت ، لأن جمبتا كبير الجمهوريين لم يكن يؤيدها التأييد الكافى ، وجاءت وزارة دى فريسينيه De Freycinet ، فيها فريسينيه رئيسا للوزارة ووزيرا للخارجية .

لم تحزن ايطاليا على سقوط وزارة وادنجتون ، وكانت تنتظر أن تكون الوزارة التى تخلفها أكثر عطفاً على الأمانى الايطالية . ومضت ثلاثة أشهر ، كل من الدولتين مشغل بمسائل أوربا، ولما تحسن الموقف فى أوربا عادت الدولتان الى الصراع فى تونس ، وأثر ذلك الصراع فى علاقات الدولتين العامه تأثيرا

كبيراً ، وخاصة بعد مجيء وزارة الأحرار فى انجلترا ، فلقد شعرت فرنسا أن مطالبها لاتجد عطفاً فى دوائر الوزارة الانجليزية الجديدة، فاضطرت إلى أن تؤكد مركزها فى تونس .

على أن حكومة فريسينيه قد أوضحت للحكومة الايطالية بما لايدع مجالا للشك بأن تونس هى امتداد لممتلكات فرنسا الأفريقية فى الجزائر ، وأنها لن تسمح بحال من الأحوال لأية دولة من الدول أن تقف فى طريق نمو المصالح الفرنسية فى شمال افريقية . وكان من الطبيعى بعد أن أبانت الحكومة الفرنسية الجديدة عن نواياها إزاء تونس وتجاه المطالب الايطالية أن يحدث صدام بين الدولتين ، لاسيما عندما طلبت شركة البوناجلها الفرنسية امتياز انشاء ميناء فى جولتا ، فرفض الباى ذلك ولكن ماتشيو لم يسترح إلا بعد أن طلب من الباى امتياز خط تلغرافى بين صقلية وتونس ومحطة تلغرافية فى تونس نفسها . فاحتج روستان بأن الخطوط التلغرافية احتكار لفرنسا . ولكن ماتشيو لم يعترف بحق فرنسا فى الاحتكار . فحذرت فرنسا إيطاليا بتدخل طرف ثالث فى تفسير اتفاقاتها مع الباى . ونجح الاحتجاج الفرنسى فغضبت ايطاليا .

وساءت العلاقات بين فرنسا وايطاليا حين استقال تشالديني السفير الايطالى من وظيفته ولم تعين الحكومة الايطالية بدله، ولذا أصدرت الحكومة الفرنسية تعليمات إلى سفيرها فى روما بأنه إذا لم يعين سفير لايطاليا فى باريس فى مدى ثمانية أيام فيجب عليه أن يأخذ أجازة إلى أجل غير مسمى . ولكن إعادة تعيين تشالديني لم يكن معناه تحسن العلاقات . فلقد قامت حرب شعواء بين الصحافتين الايطالية والفرنسية ، وعاقت الصحف الايطالية على إعتداء فرنسا على النفوذ

الايطالى فى تونس ، وصرحت بأن سقوط تونس فى يد فرنسا معناه تهديد لمركز ايطاليا البحرى . وشكت من تدخل الحكومة الفرنسية لتأييد المطالب الفرنسية بالقوة ، وردت الصحف الفرنسية بالمثل .

وزاد المشكلة تعقداً مسألة سكة حديد جولتا . هذه السكة كانت تملكها شركة انجليزية سرعان ما فقدت اهتمامها بالمشروع لأنه لم يغل لها الربح المطلوب، ولكن امتياز ذلك الخط كان مهما للشركة الفرنسية لأنه يجعل للسكة الحديدية الفرنسية بين تونس والجزائر منفذا على البحر . ونفس هذا السبب هو الذى جعل إيطاليا تعمل على الحصول على هذا الامتياز لحرمان الشركة الفرنسية من هذه الفائدة .

ولذلك تقدمت شركة روباتينو الايطالية تفاوض المالكين الانجليز،وعرف الفرنسيون بذلك فأسرعوا ، وزادوا على العرض التى قدمته الشركة الايطالية فقرروا دفع ١٠٠ ألف جنيه .

ولم تكن الشركة الايطالية وحدها بقادرة على منافسة الشركة الفرنسية ، ولذا تقدم ماتشيو ومن ورائه الحكومة الايطالية بسرعة ، ودرس عقد الامتياز، فوجد أنه لابد من موافقة مجلس القضاء الأعلى فى لندن على هذه الصفقة، وقرر ذلك المجلس بيع الامتياز بالمزاد . وهنا اتفقت الحكومتان الفرنسية والايطالية على عدم التدخل ، وكانت النتيجة أن دفعت شركة روباتينو ١٦٥ الف جنيه ، فأصبحت بذلك صاحبة الامتياز .

وعرف الفرنسيون بعد ذلك أن الحكومة الايطالية تدخلت بالفعل، إذ ضمنت لشركة روباتينو فائدة قدرها ٦ ./ على رأس المال الذى دفعته، وعدت صحف

ايطاليـا تلك الصفقة انتصارا هائلا للسياسة الايطالية ، وأعلنت أن روباتينو قد أصبح يستحق تقدير المواطنين . وزادت مغالاة الايطاليين فى مطـالبهم نتيجة ذلك الانتصار .

ولكن الحكومة الفرنسية اعتبرت نجاح الايطاليين اعتداء على حقوق فرنسا وعلى الحالة السياسية الراهنة فى تونس ، وهذه الحالة التى نادت ايطاليا بضرورة المحافظة عليها ، ولذا رأى فريسينيه ألا فائدة من الجدل مع ايطاليا ، فلقد شعر حقيقة بأن لايطاليا آمالا عريضة فى تونس ، وأن الحكومة الإيطالية تسعى لاستبعاد النفوذ الفرنسى من هذه البـــلاد ، لم يكن فريسنيه يريد التدخل فى المسائل الخاصة بالايطاليين كأفراد فى تونس ، ولكن المشاريع العامة كالخطوط الحديدية والتلغرافية والموانى حق لفرنسا وحدها ، لأن لها وحدها ، فى نظره ، الحق الشرعى فى تفوق نفوذها السياسى والاقتصادى فى هذه البلاد . ولم يخف فريسنيه وجهة نظره هذه على تشالدينى، ولم يبد إستعداداً لقبول فكرة تشالدينى التى تفسر الحالة الراهنة فى تونس بتعاون النفوذ الايطالى مع النفوذ الفرنسى، بل انتهز هذه الفرصة لكى يبين للسفير الايطالى بأن تونس امتداد حربى وسياسى لمستعمرة الفرنسيين فى الجزائر ، وأكد له أن فرنسا قد عقدت العزم على تفوق نفوذهـا فى هذه الجهات لاينافسه نفوذ آخر . وأن سعى إيطاليـا للحصول على الخط الحديدى يتعارض تماما مع سياسة فرنسا، وأن فرنسا لن تعارض فى المنافسة بين الأفراد الايطاليين والفرنسيين فى تونس ، ولكنها لن تقبل ابداً منافسة الحكومتين ، ولم يكتف فريسنيه بذلك بل طلب إلى سفيره فى روما أن يوضح للحكومة الايطالية وجهة النظر الفرنسية حتى لاتكون فى ريب من أمرها. ولكن فريسنيه مع ذلك لم ينس أن يشير إلى طرابلس كمكان يصح أن يلتجىء اليـه

الايطاليون . ولم تكتف الحكومة الفرنسية بذلك ، بل ركزت جنودها على حدود تونس الغربية وأرسلت السفن الحربية الفرنسية إلى ميناء جولتا ، وطلبت من الباى منحها امتياز إنشاء سكة حديدية من تونس إلى رادس، ومن تونس إلى سوسه، ومن تونس إلى بنزرت وإنشاء ميناء . ووافق الباى على كل ذلك، وأكثر من ذلك وافق على ألا يمنح ايطاليا امتيازات جديدة فى المستقبل .

* * *

وهنا قد يتبادر إلى الذهن هذا السؤال ، لماذا لم تستول فرنسا على تونس فى هذا الوقت؟ ربما كانت الأسباب التى دعت إلى ذلك ضعف مركز حكومة فريسينيه وعدم الاتفاق التام بين أعضائها . ولم يكن فريسينيه من الشخصيات التى تحب المغامرة ، ولم يكن بكبير التجربة فى فن السياسة ، فلم يكن له خبرة وادنجتون أو اتصالاته الاوربية الشخصية ومن ناحية ثانية لم يكن الحزب الجمهورى متفقا على سياسة واحدة بإزاء تونس، ففريق من الجمهوريين على رأسه جريفى رئيس الجمهورية يرى التضحية بتونس فى سبيل حسن العلاقات بين فرنسا وايطاليا .

ومن هنا كلمة تشالدينى بأن رئيس الجمهورية الفرنسية ذكر له فى موقف من المواقف أن تونس لا تساوى فى نظره سيجاراً رخيصا . وفريق آخر اهتم بأمور تونس ، وعلى رأس هذا الفريق جمبتا وفريسينيه ووادنجتون . ولم يكن هناك توافق بين أعضاء ذلك الفريق .

ثم أن خطبة جمبتا فى شربورج التى رفع فيها من شأن الجيش الفرنسى أثارت القلق فى ألمانيا، لاسيما وأن بعض الصحف الجمهورية فى فرنسا أعطت هذه الخطبة

أهمية لا تستحقها . فأثيرت من جديد مسألة الالزاس واللورين، وشعرت فرنسا أنها لاتستطيع استخدام قوة كبيرة خارج فرنسا خوفا من أن تنتهز ألمانيا هذه الفرصة للقضاء نهائيا على ما لفرنسا من مركز فى أوربا .

كذلك لم يكن موقف انجلترا وديا إزاء فرنسا ، فبالرغم من أن لوردجرانفل وزير الخارجية الانجليزية قد وضح ، وهو كاره ، أنه لن يخالف سياسة سابقة ، ولكن مافيه يعترف بأن تونس جزء من الامبراطورية العثمانية، وما كانت فرنسا تستطيع أن تقبل هذه الفكرة أو تنسى ذلك الموقف . وفى الواقع لم يكن جرانفل بكبير العطف على آمال فرنسا فى تونس، كما كان غير مستعد لقبول فكرة تفوق النفوذ الفرنسى فى هذه البلاد ، وكانت فرنسا تنتظر فى ذلك الوقت من انجلترا التأييد فى حالة وقوع خلاف خطير بينها وبين ايطاليا . ولكن جرانفل صرح بأنه لايفاضل بين مصالح ايطاليا ومصالح فرنسا فى تونس، وأنه مستعد لأن يكون حكما فى النزاع بين الدولتين إذا قبلتا ذلك ، ورفض رفضا باتا أن يظهر أى تأييد لمطالب فرنسا .

وأما فى إيطاليا فلقد اشتد غضب الرأى العام الايطالى على تصرفات الحكومة الفرنسية، وخاصة بعد الامتيازات الكبيرة والمتعددة التى نالتها . فالخط الحديدى من تونس إلى رادس سيقضى بلاشك على الخط الحديدى الايطالى من تونس إلى جولتا . وطالب الرأى العام الايطالى ممثلا فى الصحافة الايطالية الحكومة بارسال الأسطول الايطالى إلى مياه تونس ، وبالمحافظة على شرف إيطاليا . وانتظرت إيطاليا نائبة تحل بفرنسا (كحرب تقوم بينها وبين ألمانيا) ، ولقد نصح جمبتا زعيم الجمهوريين ايطاليا بالاعتدال ، وبين لها أن فرنسا لم تستول على تونس إلى الآن إلا رعاية لعلاقاتها مع ايطاليا .

ولكن ايطاليا لم ترض التنازل عن مطالبها فى تونس ورفضت فكرة التعويض التى عرضها فريسينيه ، وهددت بأنه إذا احتلت فرنسا تونس فستغير ايطاليا سياستها الخارجية كلية ، وطلبت من فرنسا سحب جنودها من على الحدود وسحب أسطولها من مياه تونس ، وقبلت الحكومة الفرنسية ذلك ، وبذا انتهى النزاع مؤقتاً فى أوائل عهد وزارة فرى Ferry التى خلفت وزارة فريسينيه .

الفصل الخامس

احتلال فرنسا لتونس

لم تكن معارضة انجلترا وايطاليا والباب العالى هى العقبات الوحيدة التى وقفت فى طريق احتلال الفرنسيين لتونس ، بل واجهتهم عقبة أخرى محلية ، أقضت مضاجعهم ، وزادت من مشاكلهم فى شمال أفريقية ، ألا وهى مقاومة أنصار حركة الجامعة الاسلامية للنفوذ الفرنسى فى تلك البقاع الاسلامية.

فرنسا وخطر الجامعة الاسلامية

فى الوقت الذى نشأت فيه الجامعات الصقلبية والجرمانية نشأت الجامعة الاسلامية ، ولقد بالغت أوربا فى ذلك الوقت وخاصة فرنسا فى خطر الجامعة الاسلامية . كان الفرنسيون يخشون خطر الجامعة الاسلامية على نفوذهم فى البحر المتوسط وشمالى أفريقية ، وحاولوا ايقافها عند حد حتى لا يستفحل أمرها. ولا ريب فى أن الجامعة الاسلامية تختلف عن حركة الجامعات الأخرى، فلم يكن هدفها التفوق أو استعباد الشعوب ، وإنما كان غرضها قبل كل شىء هو تحرير العالم الاسلامى من الامبريالزم الاوربى السياسى والاقتصادى. كانت الجامعة الاسلامية عاطفة أكثر منها اعتقادا ، فهى تقوم على أساس الدين لا أساس الجنس أو الوحدة الجغرافية ، وأسبابها ما لاقاه العالم الاسلامى فى كل الأقطار من اعتداء صريح على حريته واستقلاله .

وربما كان إنشاء محمد على لامبراطورية عربية مقدمة لهذه الحركة، ولكنه لم

يستطع المحافظة على هذه الكتلة من الشعوب الاسلامية نظراً لمعارضة انجلترا . على أن حركة الشرق الاسلامى وجدت لها زعيما روحيا جديداً هو الشيخ جمال الدين الأفغانى ، فحركة الأفغانى كانت سياسية ودينية معا .

ولكن المحرك الفعلى لحركة الجامعة الاسلامية كان السلطان عبدالحميد العثمانى. ولقد وجد بعد الحرب الروسية التركية وبعد مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ أن ليس له فى أوربا صديق يعتمد على تأييده ، وأن انجلترا التى كان يستطيع الاعتماد عليها فى الماضى قد تخلت عنه وأخذت بفكرة تقسيم ممتلكاته . ولذا أصبح أمله مركزا فى إحياء وحدة العالم الاسلامية تحت زعامة تركيا ، وظن السلطان العثمانى أنه ربما استطاع وقف النفوذ الأوربى بقوة الاسلام العظيم .

ولقد أرسل السلطان العثمانى برسله إلى كافة أقطار العالم الاسلامى مبشرين بالخلافة ومنذرين . فإحياء فكرة الخلافة كبير الصلة بحركة الجامعة الاسلامية، وقامت الصحافة العثمانية تنادى بالوحدة الاسلامية تحت الزعامة العثمانية . وربما اتخذت فرنسا موقف الحياد إزاء حركة الجامعة الاسلامية ، لو أن هذه الحركة لم تكن مركزه فى البحر المتوسط ، ولكن الذى أثار قلق فرنسا ومخاوفها هو أن السلطان العثمانى حاول استرجاع نفوذه فى شمالى أفريقية . وكانت فرنسا على علم بأن للسلطان رسله فى تونس وفى الجزائر نفسها يمهدون لحركة الجامعة الاسلامية، بل وكانت تعلم أن السلطان قد أرسل فعلا بعثة سياسية إلى مراكش اضمها للحركة التى يتزعمها .

كذلك وجدت فرنسا أن السلطان يحاول استغلال الطرق الصوفية المنتشرة فى شمالى أفريقية لإثارتها على الحكم الفرنسى . والواقع أن محاولات السلطان

عبد الحميد لم تصادف نجاحا مثل الذى وجدته فى شمالى أفريقية ، فتدخل فرنسا فى هذا الجزء من العالم قد أثار شعور السكان والقبائل ضدها ، فلقد استخدمت فرنسا القوة فى إخضاع هذه المناطق بدرجة أثارت حفيظة السكان ، وتركت مرارة ضد الحكم الفرنسى لا يمكن أن تزول . كان الحكم الفرنسى فى الجزائر لصالح فرنسا والفرنسيين أولا ، ولذا كان الأهالى دائما متوثبين للثورة سريعين اليها كلما حانت الفرصة ، غير آبهين بالتضحيات الجسيمة فى الأنفس والأموال . لقد ذهبت فرنسا إلى الجزائر ولم يكن لديها لا الاعتدال ولا الخبرة ولا المرونة. فكان شمال أفريقية مكانا صالحا لنمو دعاية الجامعة الاسلامية وقيام الجمعيات السرية وانتشار الطرق الصوفية التى أصبحت لها أغراض سياسية ، تدفعها عوامل الحقد ، وتغذيها الرغبة فى الانتقام من فرنسا . ولا يهمنا فى هذا المكان كيف نشأت الطرق الصوفية أو كيف نمت وتشعبت ، ولكن الذى يهمنا أن بعض هذه الطرق كان يطمع فى طرد الفرنسيين من شمالى أفريقية . وزاد من قوة هذه الطرق الدعاية للجامعة الاسلامية التى اهتم بنشرها العثمانيون فذعر عمال فرنسا فى هذه الجهات وامتلأت تقاريرهم بوصف الخطر الذى يهدد الحكم الفرنسى ويهدد المسيحيين فى شمال أفريقية .

وهنا قد يوضع هذا السؤال ؟ إلى أى حد كان ذلك الخطر حقيقيا على مصالح فرنسا ؟ لا يتسع هذا المكان للاجابة على ذلك السؤال ، ولكن المقطوع به هو أن الفرنسيين خشوا ذلك الخطر وعملوا على القضاء عليه فى كل الاماكن التى تحف بممتلكاتهم الجزائرية ، وخاصة حين تيقن الفرنسيون أن أعداء فرنسا حاولوا استغلال ذلك الشعور فى صالحهم . فلقد اتصلت ألمانيا برجال الطرق الصوفية فى سنتى ١٨٧٠ ، ١٨٧١ ، واتصلت بهم ايطاليا فى سنة ١٨٨١ ، وأما الدولة العثمانية

فكانت على صلة دائمة بهم تعمل على إثارتهم ضد الحكم الفرنسى .

أصبحت تونس فى نظر الفرنسيين ملجأ الهاربين والمتذمرين من الحكم الفرنسى فى شمال أفريقية ، كما أصبحت مركز متوسط للدعاية للجامعة الاسلامية وللدسائس والمؤامرات ضد فرنسا . وهذا يفسر جزئيا محاولة السلطان عبد الحميد السيطرة على تونس فاذا أضيف إلى هـذا أن رئيس الوزارة التونسية بدأ يتذمر من نفوذ فرنسا ويدعو إلى الحكم العثمانى المباشر فهم سر قلق الفرنسيين وعملهم على التخلص نهائيا من مشكلة تونس باحتلالها.

ولقد وجه تيسو Jissot السفير الفرنسى فى القسطنطينية نظر حكومته إلى مناورات الباب العالى مما اضطر الحكومة الفرنسية إلى إنذار الباب العالى مرارا بألا يقوم بأية خطوة تسىء إلى المصالح الفرنسية فى شمالى أفريقية أو تغيير من مركز تونس السياسى ، ولكن هذا لم يثن الحكومة العثمانية عن الاستمرار فى سياستها . وأرسل روستان إلى حكومته فى باريس ينبؤها بأن العثمانيين يركزون جنودهم على حدود تونس الشرقية أو على الأقل يقوون حاميتهم فى طرابلس . على أن المعتدلين من رجال الحكومة الفرنسية نصحوا قبل استخدام القـوة أن يعرض (٣٠ يناير ١٨٨١) روستان على الباى من جديد أمر قبول الحماية الفرنسية وأن يحذره من المؤامرات التى يدبرها الأتراك ضده ، فلا فائدة من اعتماده على تركيـا أو ايطاليا ، والطريقة الوحيدة المفتوحة أمامه هى الانضمام إلى جانب فرنسا بامضاء معاهدة وضمانات تؤكد استقلاله وسلامته شخصيا ، وإلا ففرنسا مضطرة إلى استخدام القوة دون الالتفات إلى أى حق من حقوقه .

ولكن فرنسا وجدت أن مثل هذه المفاوضات غير مجدية ، فالباى مصمم

على موقفه وغير مستعد لقبول الحماية ، ولم تقبل فرنسا المبررات التى قدمها من أنه أمير مسلم لا يستطيع أن يقبل مختارا طاعة الكافرين. وجدت الحكومة الفرنسية فى آخر الأمر أن تأخذ بنصيحة روستان التى ترى أن الباى لن يستمع لغير القوة، وأن استخدام القوة وحده هو الذى يجعل الباى يثق فى « اخلاص فرنسا وعزمها على أن تنال ضمانات لنفسها ثابتة وباقية » .

عودة الصدام من جديد بين فرنسا وانجلترا :

جلبت مسألة الانفيد لفرنسا عداء انجلترا من جديد ، فلقد نشأ عنها نزاع خطير بين بريطانيا وفرنسا فى تونس غطى وقتا ما على النزاع الفرنسى الايطالى. والانفيد اسم لضيعة ضخمة مساحتها ٦٦٫٠٠٠ هكتار مربع من أجود الاراضى التونسية . وكان الباى قد وهبها لخير الدين ، ولكن حين ترك خير الدين تونس نهائيا باعها لشركة فرنسية من مارسيليا . وأثار ذلك البيع مشكلة كبيرة ، لأن معناه إذا تم أن يصبح جانب مهم من الاراضى التونسية الجيدة ملكا لشركة فرنسية ولم يؤخذ رأى الباى فى مسألة بيعها . وذهبت احتجاجاته عبثا أمام الشركة الفرنسية إذ تدخلت الحكومة الفرنسية وأيدت الشركة ، وسجل البيع فى القنصلية الفرنسية .

ولم تنس حكومة الباى هذا الموقف . ولذا لما حاولت الشركة الفرنسية أن تضع يدها على الارض وجدت أن مطالبا جديدا بالارض قد ظهر . فيلى Levy أحد رعايا انجلترا كان يملك الأرض المجاورة لهذه الضيعة ، فطالب بحق الشفعة وأعلن أنه أحق بشراء الارض من الشركة الفرنسية، وطلب حماية القنصل الانجليزى مستر ريد ، وذهب إلى أبعد من ذلك فحاول وضع يده على هذه الضيعة بالقوة ،

فاصطدم بعمال الشركة وممثليها الذين حاولوا أخذ الأرض عنوة.

كان الفرنسيون يعتقدون أن ليفي غير مخلص في حركته هذه ، وأنه مجرد أداة في يد الحكومة التونسية لعرقلة المصالح الفرنسية . فليس لدى ذلك المطالب الجديد من الموارد مايستطيع به شراء هذه الضيعة. ولذا حذر سانت هلير وزير الخارجية الفرنسية الحكومة الانجليزية من أن تقع في هذه المصيدة ولكن قنصل انجلترا في تونس وجرانفل وزير الخارجية الانجليزية في لندن لم يأخذا بوجهة النظر الفرنسية ، ورأوا ضرورة حماية ليفي . ورحب القنصل الانجليزي ريد بهذه المسألة إذ وجد فيها ميدانا جديدا لنشاطه ، فلقد ظل خاملا مدة طويلة وليس أمامه غير الشكوى من صغر مرتبه وفقر القنصلية الانجليزية في الموظفين . ولذا بدأ محادثات ومفاوضات طويلة مع روستان ، وتبادلا في بعض الأحيان الألفاظ العنيفة ، واحتج ريد لدى الباي مستندا إلى الامتيازات وحقوق الأجانب ، ولم يقف عند هذا الحد ، بل انضم إلى الجبهة المعارضة لروستان ، وأعلن عطفه على مطالب إيطاليا ، وانضم اليه برودلي Broadley وهو محام انجليزي أقام في تونس سنوات وأصبح له نفوذ كبير لدى الباي .

وأخذ برودلي على عاتقه الدفاع عن ليفي ، وانضمت اليه مدام تيلور Taylor مراسلة صحيفة ستاندرد Standard الانجليزية ، واعتقد الفرنسيون أن هذه تتقاضى أجرا من ليفي لتنشر دعاية قوية ضد الفرنسيين .

ولقد وصلت مسألة الانفيدا إلى درجة خطيرة حين وجهت أسئلة في البرلمان الانجليزي عن مدى تدخل الحكومة الفرنسية في مسألة تخص أحد رعايا انجلترا في الخارج. وذهلت فرنسا لموقف انجلترا ، انجلترا التي وافقت من قبل أن يكون

لفرنسا حرية التصرف فى تونس. كيف تدافع عن مثل ذلك الرجل! لقد حاولت فرنسا أن تضم الباى إلى جانبها ولم تنجح فى ذلك . وطالت المجادلات فى هذه المسألة إلى أن اتفقت الحكومتان على أن تبحث هذه المسألة لا فى تونس ولكن فى لندن وباريس .

ولم يكن وزير الخارجية الانجليزية جرانفل بالرجل الذى يسهل إقناعه . فلقد كان يعتقد أن الفرنسيين «لم يحسنوا التصرف» وأخذ برأى ليونز Lyons سفيره فى باريس الذى يقول «إن الفرنسيين يعبرون فى تونس عن نشاطه لا يستطيعون التعبير عنه فى أماكن أخرى» ولقد اعتقد جرانفل أن لهجة سولسبرى فى مسألة تونس «لم تكن لهجة سياسية» ، كما اعتقد أن «الفرنسيين بمسلكهم هذا قد جلبوا على أنفسهم سخط التونسيين» .

كان جرانفل بصفة عامة مستاء من سياسة الفرنسيين فى شمال أفريقية وفى المسألة الافريقية وفى مصر ذاتها وهو وإن كان يعلم أن تدخل انجلترا فى تونس سيكون عند الفرنسيين «مر المذاق» ولكنه صمم على حماية إبنى . وخشى الرأى العام فى باريس أن يؤدى تدخل انجلترا فى هذه المسألة إلى غير صالح فرنسا ، وربما شجع العناصر المناوأة للفرنسيين فى تونس . فلقد حذر السفير الفرنسى فى باريس حكومته من أن تعتمد اعتمادا كليا على صداقة انجلترا ، أو على تصريحات رجال السياسة الانجليزية فى الماضى بخصوص تونس ، فانجلترا لا ترمق نحو المصالح الفرنسية فى هذه البلاد بغير الحسد والحقد .

تأكدت فرنسا أن موقف جرانفل منها غير ودى ، إذ هو يؤيد قضية الغرض الأول منها الكيد للفرنسيين ، فلقد أقترح فى أول الأمر عرض المسألة على المحاكم

المحلية التونسية ، فلما رفضت فرنسا ذلك الاقتراح اقترح التحكيم . فأرسلت فرنسا سفينة حربية إلى مياه تونس ، فاستاء جرانفل ، وأرسل هو الآخر سفينة حربية انجليزية . وكانت لهجة ممثل انجلترا فى باريس عنيفة ، وأرسل لحكومته يبين لها أن احتلال الفرنسيين لتونس فيه إضرار بالغ الأثر بمصالح الانجليز فى مصر الأمر الذى اضطر مدير الشئون الخارجية الفرنسية إلى أن يذكره بأن فرنسا لم تعترض على احتلال الانجليز جبل طارق أو مالطة أو قبرص ، فكيف تعترض انجلترا على مركز الفرنسيين فى تونس، وأن انجلترا سبق أن أكدت كتابة اعترافها بتفوق النفوذ الفرنسى فى تونس .

لقد ظنت فرنسا أن انجلترا قد خرجت نهائيا من ميدان المنافسة فى تونس ، فوجدت الآن أن انجلترا تنازعها حقها فى إقليم من أغنى أجزاء تونس وترسل سفينة حربية لتأييد موقفها . وسيكون لموقف انجلترا هذا أثره ، فسيجدد مطامع الايطاليين الذين طربوا لوقوع هذه الأزمة ، وسيقلل حرص الباى على صداقة فرنسا ولذا ستجد فرنسا أن من الخير لمصلحتها الاسراع باحتلال تونس قبل أن يتدهور مركزها ، وقبل أن تنشأ متاعب جديدة .

التهديد الايطالى

لم يكن معنى الاتفاق مع ايطاليا أن فرنسا تنازلت عن خطتها فى تونس أو أن ايطاليا أهملت مصالحها فى هذه البلاد فقبل أن يغادر تشالديني باريس أعلن للحكومة الفرنسية أن الحكومة الايطالية ترى أن المجال متسع لكليهما فى تونس . وأن ايطاليا لن تقبل أبدا النظرية الفرنسية ، وأن للايطاليين الحق فى نفوذ متعادل مع نفوذ فرنسا ، وبذلك عرفت الحكومة الفرنسية أن ايطاليا مابرحت مصممة

على وجهة نظرها القديمة ، ولذا صرحت باريس بأنه إذا إستمرت روما فى خطتها هذه فالحرب لابد واقعة بين الدولتين : وما على فرنسا إلا أن تستمر فى سياستها وتحتل البلاد

ولم يثن هذا من عزم الوزارة الايطالية ، فلقد أعلن كيرولى رئيس الحكومة فى الكامبرا (مجلس النواب الايطالى) أن ايطاليا تستطيع أن تحصل على امتياز خط تلغرافى بين صقلية وتونس ، ومضى إلى أبعد من ذلك فطلب من تشالديني سفيره فى باريس أن يتفاوض مع الحكومة الفرنسية بشأن هذا المشروع .

فثار السخط فى دوائر الحكومة الفرنسية ، لأن هذا الطلب كان معناه أن ايطاليا مصرة من الناحية العملية على أن تشارك فرنسا فى كل مشروعات تونس وبذا تقضى على فكرة الاحتكار التى تقول بها فرنسا .

ولكن وزير الخارجية الفرنسية الجديدة بارتلمى سانت هيلير Barthélemy St. Hilaire . وإن كان متفلسفا ومحبا للسلم ومقدار صداقه ايطاليا ، إلا أن مصالح فرنسا كانت محور اهتمامه . ولما لم تكن لسانت هيلير تجارب سياسية فلقد اتبع بدقة سياسة وادنجتون وفريسينيه ، وشاركهم شكهم فى السياسة الايطالية ، وخاصة وأن الصحافة الايطالية لم تفتر عن مهاجمة فرنسا . فاذا أضيف إلى هذه الحركات المريبة التى كان يقوم بها عمال إيطاليا فى تونس ، والحملات التى حفلت بها جلسات البرلمان الايطالى ، كل هذا لم يدع أى مجال للشك فى فرنسا عما تنويه الحكومة الايطالية وأحدث قلقا كبيرا فى باريس .

وكانت تقارير دى نوال السفير الفرنسى فى روما مملوءة بدسائس الايطاليين

ومحاولاتهم زيادة نفوذهم فى تونس بكل وسيلة مستطاعة . وأيد السفير الفرنسى فى ألمانيا زميله فى روما ، وأيدت آراء دى كورسيل مدير الشئون الخارجية فى وزارة الخارجية آراء دى نوال وسانت فاليير St. Vallier .

ولذا كان لزاما على سانت هيلير أن يبين مرة ثانية وبوضوح لايقبل التأويل موقف فرنسا بالنسبة لتونس ، بأن المحافظة على ممتلكات فرنسا الجزائرية تستلزم من الحكومة الفرنسية أن تعمل على الأقل على تفوق نفوذها فى تونس ، وأن فرنسا قد بينت للحكومة الايطالية فى مختلف الظروف بأنها لاتستطيع قبول الفكرة التى تقول بأن تشارك ايطاليا فرنسا نفوذها فى تونس أو تنتقص أى جزء منه (١٥ يناير ١٨٨١) .

وكان أن احتفلت الجالية الايطالية بزيادة ملك إيطاليا لصقلية ، فدعا هذا إلى إثارة مخاوف فرنسا ، فلقد حدث قبل هذه الزيارة مباشرة أن صرح ملك إيطاليا للسفير الفرنسى فى روما بأن مسألة تونس تشغل جانبا كبيراً من تفكيره ، ولذا وجد السفير الفرنسى فى هذه الزيارة تأكيداً للحديث السابق . ولم تعمل الظروف على التخفيف من حدة مخاوف فرنسا ، فلقد أرسلت الجالية الايطالية فى تونس وفدا يمثلها التحية الملك الايطالى ، ورأس ماتشيو هذا الوفد ، وخطب خطبة رنانة مؤثرة صرح فيها بأن قرطاجنة كانت يوما من الأيام جزءا من الامبراطورية الرومانية ، ولذلك لايجب أن تنفصل اليوم عن إيطاليا . ولم يقتصر الأمر على ذلك ، فحين رجع ماتشيو إلى تونس استقبل استقبال الظافرين ، وهنأته الجالية الايطالية على موقفه الفذ ! !

وكان ماتشيو قبل سفره إلى صقلية قد أقنع الباى بارسال بعثة تونسية للاشتراك

فى تحية الملك الايطالى، وقبل الباى ، ولذا حين رجع ماتشيو سار فى موكب كبير يصحبه أعضاء الوفد التونسى خلال شوارع العاصمة التونسية، ورفرفت الأعلام وصدحت الموسيقى ، وسار خلف المركب موظفو القنصلية فى الملابس البراقة . وطارت الشائعات بأن إيطاليا ستتبع سياسة قوية فى تونس لمنع فرنسا من الاستيلاء عليها ، وأنها لهذا الغرض قد ركزت مائتى ألف جندى على الحدود الفرنسية . ولقد تأثر الباى بهذه الظروف ومنح قنصل إيطاليا نيشان افتخار ، أكبر نيشان فى تونس .

وبذلك شفى الفرنسيون من كل شك يخالج نفوسهم من ناحية مطامع إيطاليا فى تونس ، فماتشيو يضمر لهم ألد الخصومة ، ويسلك مسالك العداوة كلها ، فهو يحتج بعنف على الامتيازات التى ينالها الفرنسيون ويعمل جهده على عرقلتها وإيقافها . ويؤكد دائما للباى أن ليس فى معاهدات الفرنسيين مع تونس ما يؤيد سياسة الاحتكار التى يدعونها ، ويوجه نظره دائما إلى الاستعدادات الحربية التى يقوم بها الفرنسيون فى الجزائر على حدود تونس . ولقد جدد ماتشيو علاقات الصداقة مع ابن اسماعيل ، (وكان بينهما جفاء) وأخذ يؤلبه على النفوذ الفرنسى وعلى الفرنسيين واستطاع الايطاليون عن طريق هذه السياسة أن ينشئوا خطا تلغرافيا من تونس إلى جولتا ، وذهبت احتجاجات روستان عبثا . واعتقد الفرنسيون أن ماتشيو يتصل بالزعماء التونسيين، ويعمل على نشر الذعر فى البلاد ، وانه شجع إرسال بعثة تعليمية إيطالية إلى تونس لتنافس البعثة الفرنسية . ولم يكتف الايطاليون بذلك فى نظر فرنسا بل أسسوا صحيفة فى كليارى بسردينيا تسمى «المستقبل» ، واعتقد الفرنسيون بصلة ماتشيو الوثيقة بها، وهذه الصحيفة جعلت سياستها مهاجمة فرنسا والخلق الفرنسى وأشادت بمحاسن سكان شمال أفريقية ،

وصفت هذه الصحيفة الخلق الفرنسى بأنه فاسد ومنحل، وأن فرنسا تهتم بالوسائل فى سبيل الحصول على غايتها الدنيئة وهى استعباد المسلمين واستذلالهم ووزعت هذه الصحيفه مجانا على سكان شمالى أفريقية .

ثم جاءت مسألة الانفيذا ، واعتقد الفرنسيون أن لمـــا تشيوا ضلعا فيها ، ولذا انتهى الفرنسيون إلى أن كل الصعـاب يجدونهـــا فى تونس هى من خلق الايطاليين .

ولم يقتصر الأمر على ذلك ، فلقـد قامت ايطاليا بدعاية عدائية ضد فرنسا فى برلين ولندن ، وانتقدت سياسة فرنسا بكل عنف فى البرلمان الايطـالى وهوجمت الحكومة الايطالية بأنها لاتتخذ كل الوسائل لتنمية النفوذ الايطالى فى تونس ، وأعلن كرسبي عن حزنه من أن سياسة إيطاليا أصبحت تنقصها الشجاعة فى هذه البلاد الأفريقية القريبة من إيطاليا . وذهبت بعض الصحف إلى ضرورة تقوية مركز ايطاليا الدولى بعقد تحالف مع دولتى المانيا والنمسا والمجر ، وبذلك تستطيع تحقيق مطامعها فى البحر المتوسط ، وكانت أغلبية البرلمان الايطالى تحبذ إتباع سياسة قوية فى تونس ، ولو على حساب صداقة فرنسا ، وحاول رئيس الوزارة كيرولى إرضاء الشعور القومى بعض الشيء ، فحاول التقرب من الدول الوسطى، وظن أنه يعتمد على تأييد وزارة الأحرار الانجليزية له. ولكن كيرولى كان رجل خيالات وأوهام أكثر منه رجل عمل وحقائق ، ولذلك أعطى لكلمات جرانفل وزير الخارجية الانجليزية بخصوص تونس معانى لاتحتملها بأى حال .

وكانت فرنسا على علم بما يجرى بين ايطاليا وانجلترا ، وكان ذلك يسبب لها بطبيعة الحـال قلقاً كبيرا ، خاصة وأن موقف لورد جرانفـل لم يكن مرضياً للفرنسيين .

وجدت فرنسا إذن أن فرصتها فى الاستيلاء على تونس تقل يوما بعد يوم أمام النشاط الايطالى فى تونس وفى العواصم الاوربية الكبرى . وأن الوقت قد حان للقيام بعمل حاسم ، لاسيما وأن الموقف الدولى الاوربى كان يتغير بالتدريج فى صالح إيطاليا ، فمركز المانيا قد عاد قويا بعد أن تحسنت العلاقات الالمانية الروسية ، وأخذت قيمة الصداقة الفرنسية فى الهبوط ، بعد أن أخذت إيطاليا تتوجه بكليتها صوب برلين . وكان تأييد المانيا ضروريا جدا لفرنسا إذا أرادت القيام بأية خطوة خارجية جريئة ؛ فتأييد المانيا وحده هو الذى سيمنع انجلترا من عرقلة أعمال الفرنسيين فى شمال أفريقية ، وهو الذى يجعل معارضة إيطاليا لا قيمة لها .

فلا عجب إذا حاولت فرنسا جهدها فى اكتساب عطف المانيا ، وأرسلت الحكومة الفرنسية (وزارة فرى) بتعليمات إلى سفيرها فى برلين سانت فاليير ليتأكد من موقف الحكومة الالمانية ، ولما كان بسمرك لايزال مهتما بسياسة السلام فهو لايزال مهتما بتوجيه نشاط فرنسا نحو تونس . ووضح المستشار الالمانى موقفه هذا خلال تصريحاته فى فريدر كسروه ، كما شرح دوافعه بشىء من التفصيل ، ووصف العلاقات الالمانية الايطالية . قال بسمرك أنه مابرح يشعر شعور الود نحو فرنسا ويؤيد سياستها الخارجية فى البحر المتوسط وتونس . وأنه لاصلة له بايطاليا غير الصلة العادية . ولقد شكر سانت هيلير الحكومة الالمانية على هذا الموقف الصريح .

فرنسا تتريث

كان خطر الجامعة الاسلامية ، وموقف انجلترا ، والتهديد الايطالى ، كل هذه كانت فى نظر فرنسا كافية لأن تسرع باحتلال تونس ، خاصة وأن المانيا ـ

أقوى دولة فى القارة الأوربية — ما برحت تؤيد فرنسا فى سياستها الأفريقية . ولكن كانت هناك ظروف أخرى تدعو فرنسا إلى التردد أو التريث قليلا على وجه أصح .

ففرنسا لازالت تعضد سياسة السلام وتخشى القيام بأية مغامرة حربية ولقد حذر حزب اليمين وحزب اليسار المتطرف الحكومة من القيام بأية حرب خارجية . ففى جلسة ٨ نوفمبر ١٨٨٠ فى البرلمان الفرنسى ، قام زعماء اليمين من أمثال دى برجلى يندون بسياسة الحكومة ، ويشيرون إلى أنها فى سبيل الدفاع عن مصالح عاطفية خيالية ، تهمل مصالح فرنسا الحيوية الجوهرية . كان اليمين يطالب بسياسة الانتظار أو سياسة الانكماش لاسياسة التوسع ، سياسة الانكماش داخل حدود فرنسا ، وعدم القيام بأية خطوة قد تنال من مركز فرنسا الحربى فى أوربا ، فزعماء اليمين ينادون بسياسة أوربية لا تتطلب أكثر من التيقظ لما يحدث فى أوربا والابتعاد عن كل فكرة خيالية . كانت سياستهم هى سياسة السلام والعمل على أن تكون يدا فرنسا نظيفة وطليقة .

كانت وزارة فريسينيه ووزارة فرى تشعران بقوة هذه الحجة ، لاسيما وأن الحزب الجمهورى منقسم على نفسه ، يسود أعضاءه التنافس والتحاسد . ولم يكن ثمة تفاهم حقيقى على أمور السياسة الخارجية بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ، ولم يكن رئيس الوزارة واثقا من تأييد زعيم الجمهوريين « جمبتا » له . لقد كان مركز فرى ضعيفاً إلى حد أن وزارته اضطرت إلى الاستقالة لمسألة داخلية تافهة ، ولولا تدخل رئيس الجمهورية لما عادت وزارة فرى إلى الحكم فى هذه الظروف . وكذلك كان النزاع على أشده بين أعضاء الوزارة أنفسهم ، وبينهم وبين

نواب البرلمان ، وبين زعماء حزب اليسار . ولذا اقترح تأجيل احتلال تونس إلى ما بعد الانتخابات فى خريف سنة ١٨٨١ .

هذا من حيث الموقف الداخلى فى فرنسا . وأما من حيث الموقف الخارجى الاوربى، فكانت فرنسا تخشى التقارب الذى حدث بين القيصريات الثلاث وألمانيا والنمسا وروسيا .

ولكن الموقف عاد وتأزم فى تونس ، فلقد كان يتطور بشكل يتطلب فى نظر «روستان» القنصل الفرنسى، القيام بعمل حاسم سريع، فلقد قوى من تصلب الباى فى نظر فرنسا الاستقبال الحسن الذى حظيت به بعثته فى صقلية ، ثم الدور الذى لعبته انجلترا فى مسألة الانفيدا .

وكان لابن اسماعيل الوزير التونسى أثر كبير على سيده ، ولذا رفض الباى طلب شركة فرنسية إنشاء محطة فى حمام الليف ، كما رفض إنشاء بنك عقارى فرنسى .

ثم وجدت عوامل أخرى دعت الوزارة الفرنسية إلى اتخاذ خطة حاسمة أهمها موقف السفراء الفرنسيين فى برلين وروما والقسطنطينية وموقف روستان فى تونس .

وموقف سان فاليير بصفة خاصة، فلقد بذل جهداً كبيراً فى إقناع الوزارة الفرنسية بأهمية احتلال تونس، وبين للحكومة ألا خير فى الوقت الحاضر فى تركيز اهتمامها فى مسائل الانتخابات والمشاكل الداخلية، فخير من هذا هو أداء واجبها نحو فرنسا فى الخارج ، وتسوية مسألة تونس تسوية نهائية قبل أن تصبح مشكلة دولية معقدة ، فيقول : « تقول لى (أى سانت هيلير) أنهم (أى الجمهوريين)

يرون الانتظار حتى نهاية الانتخابات ، وعند ذلك يقومون بعمل حاسم . ما هذا السخف ! وما هذا التعامى عن الحقائق ! فى خلال عشرة أشهر سيجدون أنفسهم أمام موقف جديد ، لان الامور ستكون مختلفة عما نحن فيه الآن ، سنجد أنفسنا أمام حماية إيطالية على تونس ، أمام تحالف سرى منظم ضدنا ، وما عليكم حينئذ إلا أن تتراجعوا ، فبدلا من نزهة حربية ستجدون أنفسكم أمام حرب أوربية لصيانة مستعمرتنا الجزائرية . آه يا وزيرى العزيز ، انك وطنى غيور ، وكذلك مسيو جمبتا ، حاول أن تراه وأن تتفاهم معه حتى لا تقاسى بلادنا إذلالا جديدا ... انى متأثر وقلق ... وغير سعيد ... انى أود أن أرحل إلى باريس لاقناعك وإقناع مسيو جمبتا ومسيو فرى ومسيو جريفى والمجلس كله لعمل ما يتطلبه الشرف القومى والمصلحة القومية ، لو أنى أستطيع الاتصال بأحد منهم دون استئذانك ! إذن لكتبت اليوم لمسيو جمبتا أصف له الموقف وأستثير حماسته القومية . يجب ألا تخيب رجاء بسمرك فينا ، ويجب ألا تتحقق فينا كلمة جورتشاكوف الروسى : إن فرنسا لم يعد يحسب لها حساب ، فهى لا قوة لها فى الخارج ... ان أوربا تنظر الينا لتحكم علينا ، ولتعرف إذا كنا نستطيع القيام بأى شيء ، لابد من خطوة قوية ، من بذل نشاط فى عمل ليس فيه خطر علينا .. ولن تراق فيه دماء كثيرة ، حتى نستطيع أن نحتل مكاننا اللائق بين الشعوب ... وأما إذا أثبتنا ضعفنا فسنأخذ مكان أسبانيا فى أوربا ... أرجو أن ترى خطابى هذا لجريفى ، أعد على سمعهم (زعماء الجمهوريين) كلمات بسمرك وكلمة الامير جورتشاكوف ، استخدم كل الوسائل لاستثارة الشعور القومى عندهم ... حتى نتحاشى خطأ لا علاج له . لزم أن يعرفوا أن علينا أن نختار بين مصلحة فرنسا الثابتة الحيوية والمصالح

...

و بعد ذلك فى ٢١ مارس ١٨٨١ كتب سان فاليير إلى دى نوال السفير الفرنسى فى روما يقول « إننا لم نستذل فى مسألة مثلما استذللنا فى مسألة تونس ، وانى لا أعرف فى تاريخنا الماضى حتى عهد ملكية يوليو ، فى عهد السلم بأى ثمن ، أننا أهنا كما نهان الآن . فنحن نظهر ضعفا لا حد له ، وسنفقد مركزنا فى البحر المتوسط ، وربما فقدنا مركزنا فى الجزائر أيضا إن الشرقيين والعرب لايحترمون غير القوة . إن الجمهورية الفرنسية بسياستها هذه ستعمل على فقدان الجزائر كما عملت الامبراطورية على فقدان الالزاس واللورين » . وينعى سان فاليير مرة أخرى على الجمهوريين اهتمامهم بمسائل الانتخاب ، وأن المجلس النيابى ليس عنده ذكاء ولافهم للسياسة ، فهو لايهتم بغير إعادة انتخاب أعضائه ، وأن يضحى بكل شىء حتى مجد البلاد ، لكيلا يثير الرأى العام ضده ، ذلك الرأى العام غير المتبصر ... ويطلب من زميله فى روما أن يقوم بواجبه إزاء هذه الحـــالة التى ستذهب بعظمة فرنسا .

وأما دى نوال فلقد وضح من ناحيته الخطر الايطالى على تونس ، فبين أنه من المستحيل الوصول إلى اتفاق مع ايطاليا بخصوص تونس ، اللهم إذا تنازلت لهم فرنسا عن مركزها المتفوق فى هذه البلاد . فخيـال كيرولى رئيس الوزارة الإيطالية يتسع لكل شىء غير معقول ، وهو يقبع تحت تأثير من حوله سياسة نهايتها الاشتباك المسلح مع فرنسا ، وأنه لافائدة من تأجيل حل مسألة تونس ، بل ينبغى اتخاذ خطة حاسمة وعمل جرىء فى الوقت الى لاتزال فيه أوربا صديقة لفرنسا . ويمضى دى نوال فيقول : لقد أعلن علينا الايطاليون علنا حربا شعواء فى تونس ... وأنهم يعملون على القضاء على نفوذنا والحلول محلنا ، سنفقد تونس وسيصبح مركزنا معقدا فى الجزائر ، وأن تسامحنا لن يجلب لنا صداقة ايطاليا

بل ستقاتلنا كخصوم لها كل مكان . . . . ويبين كذلك أن الايطاليين يعملون على أحكام صلاتهم بانجلترا لكي تتدخل في تونس لمصالحهم. وأضاف السفير الفرنسي في روما أن الايطاليين لا يهتمون فقط باقصاء نفوذ فرنسا من تونس وإنما هم يعملون على أن يحلوا محل فرنسا في كل أجزاء البحر المتوسط ، وأن يكون لهم المكان الثاني بعد انجلترا . إن إيطاليا تنتظر أن تقع فرنسا فريسة لحرب أوربية أخرى، فالمسألة في الوقت الحاضر ليست لها أهمية بالنسبة لعلاقات فرنسا بتونس فقط ، بل بمركز فرنسا الدولي العام .

وجاءت تقارير تيسو Tissot من القسطنطينية مخيفة للفرنسيين، فخير الدين يستغل مركزه في القصر السلطاني للتدخل في أمور تونس ، رفعها إلى مركز خديوية . وكذلك جاءت تقارير روستان مملوءة بالقلق ، هدد فيها روستان بالاستقالة إذا لم تجب مطالبه باحتلال تونس . فهو يشير إلى الخطر العثماني والخطر الايطالي وانقلاب الباي على فرنسا ، وأن فرنسا بعد الآن لن تستطيع المحافظة على مركزها المتفوق في تونس ولا على ممتلكاتها الجزائرية إذا عجزت عن القيام بعمل حاسم .

فتقارير ممثلي فرنسا في الخارج كان لها أثرها الكبير على الحكومة الفرنسية التي خشيت ضياع مركز الجمهورية إذا صادفت هزيمة سياسية في تونس . وعلى هذا الأساس قررت الحكومة الفرنسية إرسال حملة إلى هذه البلاد .

الحملة الفرنسية على تونس

منذ الوقت الذي تولت فيه وزارة فري الحكم في فرنسا كانت الاستعدادات الحربية على قدم وساق على الحدود الجزائرية ، وذلك لمنع الباي من أن يتخذ

خطة صريحة معادية لفرنسا ولقد كتبت الحكومة الفرنسية إلى البير جريفى حاكم الجزائر بالاسراع فى مد الخط الحديدى الذى يربط بين تونس والجزائر لتسهيل نقل الجنود . وفى يناير نشرت وكالة هافاس « خطاب الجزائر » وفى هذا الخطاب عبرت فرنسا للعالم عن رأيها فى مسألة تونس. وفى فبراير أرسلت الجالية الفرنسية فى تونس إلى روستان مذكرة عددت فيها مصالح فرنسا فى تونس ، وطلبت منه رفعها إلى حكومته كما أرسلت نسخا منها إلى الصحف لتنشرها ولتعلق عليها وبذلك أعد الرأى العام الفرنسى لتقبل الاجراءات التى ستتخذها وزارة فرى لتثبيت دعائم النفوذ الفرنسى فى تونس .

ولم تهمل الحكومة الفرنسية الإعداد السياسى ، فبينت لإيطاليا أن حسن السياسة أن تركز اهتمامها فى طرابلس ، وأنها ستوقف القرض التى ترغب الحكومة الايطالية فى عقده فى باريس إذا ثابر قنصلها فى تونس على موقفه المعادى ضد فرنسا .

وأما انجلترا فلقد ذكرتها الحكومة الفرنسية بوثيقة ٧ أغسطس ١٨٧٨ التى أرسلها سولسبرى الى وادنجتون ، وبين فيها أن مركز فرنسا فى الجزائر يماثل مركز انجلترا فى الهند ، وأن كلا من الدولتين لا يسمح أن تنتشر الفوضى قريبا من حدود ممتلكاته . ومع ذلك فكانت فرنسا تفهم جيداً موقف جرانفل غير الودى ، ولذا كان لابد من إرضاء انجلترا بتقديم شىء لها .

إلى خريف سنة ١٨٨٠ اعتادت فرنسا أن تعترف بتساوى النفوذ الانجليزى والفرنسى فى مصر ، ففى ديسمبر من هذه السنة لم يجد سانت هيلير هدية يقدمها لانجلترا خيرا من الاعتراف بتفوق نفوذ انجلترا فى وادى النيل ، وأعلن للندن أنه لا يعتقد أن لفرنسا فى وادى النيل من المصالح مثل لانجلترا .

وذكر الوزير الفرنسى للسفير الانجليزى أنه قد بعث بذلك الرأى الجديد إلى قنصل فرنسا فى مصر، ونظير ذلك يجب أن تعترف انجلترا اعترافاً نهائياً بضرورة تفوق النفوذ الفرنسى فى تونس. اتخذ الفرنسيون هذا الموقف حتى لا تقف انجلترا موقفاً معادياً أثناء قيام الفرنسيين بحركاتهم العسكرية.

وبقى أمر اختراع تبرير لقيام الحالة، وترك ذلك لذكاء روستان. وكان القنصل الفرنسى قد بدأ يكتب لحكومته عن حالة الفوضى التى تسود الحدود بين تونس والجزائر، واعتداء القبائل التونسية على الحدود الجزائرية. وتقبلت الحكومة الفرنسية ذلك التبرير باغتباط عظيم، وكتبت إلى البيرجرينى ليقرر لها عن حالة الحدود.

وكانت الاستعدادات الحربية الفرنسية على الحدود التونسية قد أثارت قبائل الخمير التى تقطن هذه المنطقة، وهى قبائل لازالت محتفظة باستقلالها وتقاليدها وحريتها، وكانت الحروب تثور بينها وبين القبائل الجزائرية المجاورة لها لاتفه الاسباب

كان الاصطدام بين الجيوش الفرنسية فى الجزائر وقبائل الخمير أمراً محتماً لتركيز الجيوش الفرنسية فى منطقة الحدود. وفى منتصف فبراير سنة ١٨٨١ كتب القنصل الفرنسى فى بون إلى روستان بأن ثلاثمائة من رجال هذه القبائل قد عبروا الحدود الجزائرية لسرقة الخيل، فانتهز روستان هذه الفرصة لتبرير النفوذ الفرنسى، فكما يقول « سنعمل الآن مسلحين بعذر قوى اختاره لنا ماتشيو ». انتهزت الحكومة الفرنسية هذه الفرصة لتؤدب رجال القبائل كما تقول، والزم الباى إلى عقله فى الحقيقة.

وبقيت المشكلة الحربية، وكانت الوزارة الفرنسية حريصة على ألا تظهر أمام

العالم وأمام البرلمان الفرنسى بصفة خاصة بمظهر الحرب والقهر، فهى تعرف جيدا أن البرلمان سيرفض فكرة الحرب رفضا باتا ، كما كانت تخشى أن يؤدى إعلان الحرب على تونس إلى حرب دينية اسلامية. وكانت تود فى نفس الوقت استصلاح الباى بكل ماتستطيع .

وعلى أساس ذلك لم تعلن فرنسا الحرب على الباى ، وانما اعلنت عن رغبتها فى معاقبة قبائل الخير لاعتدائهم على الحدود الجزائرية، وأخذت فرنسا على عاتقها القيام بذلك الواجب ، كما يقول ، لأن الباى لايستطيع أن يرغم هذه القبائل على احترام حقوق الجوار !

ولذا طلبت الحكومة الفرنسية تعاون الباى معها ، وأرسلت الى روستان بأن يطمئنه على حياته وحقوقه، وبذلك تضحى فرنسا بأقل مايمكن من المال والرجال. فتقول التعليمات الى روستان : « طمئن الباى بكل ماتستطيع ، وهدىء مخاوفه .. يجب أن يقتنع الباى بأننا إذا دخلنا تونس ، فنحن ندخلها كأصدقاء لا كأعداء ، ونحن ندخل تونس للدفاع عن أنفسنا فحسب ، كرر للبــاى باسم الجمهورية الفرنسيه بأن فرنسا لاتريد أن تمس شخصه أو عرشه أو حكم أسرته » .

بقى على الحكومة تنظيم الحملة العسكرية ، فقررت ألا تؤخذ الحملة كلها من جند الجزائر ، وإنما من الفرق الموجودة فى فرنسا تضم اليها بعض الفرق الفرنسية الجزائرية ، وكونت الحملة من ١٧ ألف جندى ، ٥٦ مدفعا . ووضع معظم رجال هذه الحملة تحت قيادة الجنرال فورجمول Forgemol ، وكان على هذه الحملة أن تهاجم تونس من حدود الجزائر . وأعدت حملة أخرى من بضعة آلاف جندى لتنزل مباشرة فى الوقت المعين لهـا فى بنزرت وتزحف على العاصمة التونسية ولم

ترسل الحكومة الفرنسية أسطولا إلى مياه تونس خوفا من أن ترسل الدول الأخرى أساطيلها .

وفى ٤ ، ٥ أبريل وافق البرلمان الفرنسى على قانون بانفاق ٦٫٦٩٥٫١٧٦ فرنك للحملة التأديبية. وبينت الوزارة فى البرلمان أن الغرض من هذه الحملة التأديبية هو معاقبة قبائل الخمير لاعتدائهم على حدود الجزائر . وكانت العطلة البرلمانية تبدأ فى ٢ أبريل وتمتد الى ١٢ مايو وفكرت الحكومة فى أن تقدم فى نهايتها تونس هدية لفرنسا عند عودة انعقاد البرلمان .

وقامت الحكومة الفرنسية بدعاية كبيرة للحملة لاستثارة اهتمام الرأى العام بموضوع تونس وضمه الى جانب الحكومة . وقامت الصحف الجمهورية بهذه الدعاية وكانت أسس هذه الدعاية المبالغة فى عداء الباى لفرنسا ، وعنف السياسة الايطالية ، والرد على انتقادات الصحافة البريطانية وحملاتها ، ودفع ادعاآت الباب العالى ، والدفاع عن الاجراءات الحربية التى اتخذتها الحكومة الفرنسية .

فأما عن الواجب الأول فلقد أبانت صحيفة الريبيلك Republique بأن الحملة هى حملة بوليس محلية صرفه ، فعمال ايطاليا قد أثاروا القبائل على فرنسا ووعدهم بتأييد ايطاليا الحربى . ولذا فلابد من فرض حماية فرنسية على تونس لرد الايطاليين إلى صوابهم .

أما عن الواجب الثانى ، فلقد كان موقف صحيفة التيمز اللندنية غير ودى نحو فرنسا ، لقد حاولت الصحافة الانجليزية بصفة عامة أن تثبت أن تونس جزء من ممتلكات الدولة العثمانية ، وطالبت بتدخل الدول وفقا لمعاهدتى باريس ١٨٥٦ وبرلين ١٨٧٨ فحاولت الصحافة الفرنسية أن توضح نفاق السياسة الانجليزية ،

وذكرت التيمز بأن قبرص أيضاً كانت جزءاً من الدولة العثمانية ، ثم تساءلت عما إذا كان جلادستون الذى نادى مراراً بطرد العثمانيين من أوروبا متمسكا بسياسة المحافظة على ممتلكات هذه الدولة ؟ وذكرت الصحافة الفرنسية أن فرنسا إذا كانت قد فكرت فى احتلال تونس ، فهى تحذو حذو انجلترا فى قبرص ، وأشارت الى ملاحظات لورد سولسبرى عن قرطاجنه والبرارة . ودفعت الصحافة الفرنسية الفكرة التى تقول بأن تونس جزء من ممتلكات العثمانيين ، فبينت على طريقتها ألا صلة سياسية تربط بين تونس والباب العالى .

ولم تقتصر الحكومة الفرنسية على توجيه الصحافة الفرنسية ، بل حاولت أن تشترى بلوويتس Blowitz مراسل التيمز فى باريس فأرته رسالة سولسبرى إلى وادنجتون المؤرخة ٧ أغسطس والى سجلت المحادثات التى دارت بين الوزيرين الفرنسى والانجليزى فى برلين . ونشر بلوويتس ماقرأ .

ويظهر أن ذاكرته كانت جيدة بدرجة أن مانشره لايختلف إلا قليلا عن الوثيقة الأصلية .

وعلق بلوويتس على هذه الوثيقة بأن أثبت أنه لايوجد اتفاق خاص بتونس بين انجلترا وايطاليا .

كما بين أنه لايمكن للوزارة الانجليزية الحالية أن تحيد كثيرا عن سياسة الوزارة التى سبقتها فيما يختص بهذه المسألة ، لاسيما وأن مصالح انجلترا الحيوية لم تمس بأضرار كبيرة . وبذلك انتزعت فرنسا سلاح الحكومة الانجليزية ، وأسكتت الرأى العام الانجليزى .

وكان أكثر الناس حماسة لحملة تونس هو الاقتصادى الاستعمارى بول ليروى

بوليو»، فلقد بين فى كتاباته فوائد السياسة الخارجية القوية، وأوضح خطر السياسة المترددة، ورأى أن فرض الحماية على تونس غير كاف، ونصح ايطاليا بالذهاب إلى طرابلس، ثم انتقد مسالك الصحافة الانجليزية و«هزيانها ونفاقها»، ونصح حكومته بأنها إذا وجدت معارضة قوية من جانب انجلترا، عليها رفع الضرائب على البضائع الانجليزية. وأعلن «ان لانجلترا دائما قانونان اخلاقيان واحد لها، والآخر لبقية اجزاء العالم، وماذا تقول فى لص يسرق متاع جاره ثم يتحول فجأة إلى استاذ فى الأخلاق! إذا قامت انجلترا بتقديم احتجاجات لنا سنضعها باهتمام فى ارشيفاتنا وسننشرها فى كتابنا الأصفر».

ولقد صممت الحكومة الفرنسية فعلا على نشر كتاب اصفر تقدمه للبرلمان عند اجتماعه، وكتاب سنة ١٨٨١ الاصفر يختص بأمور تونس بالذات وليست به وثيقة سياسية واحدة غير منشور سانت هيلير المؤرخ فى ٩ مايو ١٨٨١. والكتاب يحاول تبرير الاجراءات الحربية التى اتخذتها فرنسا فى ربيع سنة ١٨٨١. وهو مقسم إلى ثلاثة اقسام فالجزء الاول يختص بسوء الحالة على الحدود التونسية الجزائرية، والجزء الثانى يختص بالعقبات التى يجدها الفرنسيون فى تونس، والثالث يختص بسير الحملة.

ولكن كل الوثائق الموجودة فى الكتاب الأصفر لاتستطيع ان تبرر بأى حال اعتداء الحملة الفرنسية على تونس. ويظهر فيه بشكل واضح ان الحكومة قد اخفت اشياء كثيرة مهمة عن الرأى العام الفرنسى، فمعظم الوثائق لاتتكلم إلا عن «الرزايا» وعن عدد الخيل الذى سرق أو الغنم الذى قتل والحمير التى أخذت.. وستستغل المعارضة النقص الواضح فى هذا الكتاب، وستسخر من التبريرات التى وضعتها الوزارة للحملة، وشبهت المعارضة حملة تونس بحملة المكسيك، وتحدثت

عن الفرق بغير ضباط والضباط بغير فرق ، وعن تسليم الجيش الفرنسى لطائفة من المحامين ولكن قصر مدة الحملة لم يعط المعارضة فرصة للاستمرار فى هجماتها والتأثير على الرأى العام الفرنسى .

وقبل أن يبدأ الفرنسيون أعمالهم الحربية ، أخبروا الباى فى ٦ أبريل عزمهم على عبور الحدود ، وطلبوا تعاون جنوده معهم . ولكن الباى لم يستطع قبول ذلك التعاون ، فحملته فرنسا مسئولية المحافظة على الامن والنظام وأرواح الاجانب أثناء الاعمال العسكرية ، ورد الباى على ذلك بأنه لا يعتبر نفسه مسئولا عن نتائج أعمال يقومون هم بها ، وأنه لن يستطيع سوى الاحتجاج أمام دول أوربا على الاعتداء على حقوقه وبلاده وعلى القانون الدولى ، وأعلن أنه قد طلب من جنوده عدم الاشتباك بالفرنسيين .

وفى ٢٤ أبريل تجمعت الجنود الفرنسية على الحدود وعبرت إلى تونس دون أن تلقى أية مقاومة ، واحتلت الكاف وطبرقه ، وذهبت احتجاجات الباى إلى الدول أدراج الرياح وقد تعطل سير الجيش الفرنسى بعضا من الوقت لهطول الامطار مدرارا . ولم يعد الباى إلى صوابه ولم يقبل الحماية ، وعلل نفسه بتدخل أوربا فى صالحه ، وخاصة وأن الباب العالى أعلن وأكد له أنه سيتخذ اجراءات لوقف الاعتداء الفرنسى ، وأن أسطولا عثمانيا فى طريقه إلى تونس .

لقد ظنت الحكومة الفرنسية أن استعراض قوتها الحربية على الحدود قد يخيف الباى فيخضع لمطالب فرنسا ، ولكن ذلك الظن لم يتحقق . ولذا فى أول مايو نزلت الحملة الثانية فى بنزرت واحتلت هذه المدينة ، وسارت نحو العاصمة .

وبعد سقوط بنزرت طلب البـاى توسط الدول فلقد وضع مصيره ومصير

دولته تحت رعايتها ، ولكنه لم يجد مجيبا وفشلت محاولته ، ولم تصل أية مساعدة من تركيا ، بينما أخذ الجنود الفرنسيون يقتربون من العاصمة .

وفى ١٢ مايو سنة ١٨٨١ عسكر الفرنسيون على مسافة ميل ونصف من قصر السعيد ، وقابل روستان قائد الفرنسيين بريار Bréart وأعطاه نسختين من هذه المعاهدة .

ثم قام روستان بتقديم الجنرال بريار للباى وكانت الساعة الرابعة بعد الظهر ، وأكد روستان للصادق باى أن بريار سيقدم له معاهدة تضمن حقوقه وحقوق عائلته وتحترم سلامة أراضيه ، وفى الوقت نفسه تضمن المعاهدة مصالح فرنسا ومصالح تونس. ثم تقدم الجنرال ، وشرح أغراض بعثته وأخذ فى قراءة المعاهدة وأعطى الصادق إلى الساعة التاسعة للتفكير فاجتمع مجلس الحكومة فى غرفة أخرى للمداولة ، بينما انتظر ممثلا فرنسا فى حجرة مجاورة ، وفى ذلك المجلس ارتفعت أصوات برفض المعاهدة ، ولكن بعد ساعتين رجع الباى وقد أمضى نسختى المعاهدة .

ولذا فى الساعة الثامنة تقريبا من يوم ١٢ مايو سنة ١٨٨١ انتهى استقلال تونس الفعلى الذى تمتع به البايات لمدة طويلة . وحددت علاقات تونس بفرنسا ، وأحيط الباى بكل مظاهر التعظيم ، ولكنه فقد كل مظاهر السلطة . وعين روستان ممثلا سياسيا من الدرجة الأولى ومقيما عاما يتمتع بالسلطة الحقيقية فى البلاد .

وهذه هى نصوص المعاهدة (ملخصة) :

رغبة من حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة باى تونس فى منع تجدد حوادث الفوضى على حدود الدولتين ، ومن تأكيد صلات الصداقة وحسن الجوار ، اتفقتا على المعاهدة الآتية :

عين رئيس الجمهورية ممثله الجنرال بريار الذى اتفق مع الباى على الشروط الآتية:

- توكيد كل معاهدات التجارة والصداقة الموجودة فعليا بين الدولتين .

- يوافق الباى على أن تحتل السلطات الحربية الفرنسية النقط التى تراها لازمة للمحافظة على النظام على الحدود وعلى الساحل ... وتظل هذه القوات محتلة تلك الأماكن إلى أن تتفق السلطات التونسية والفرنسية على أن السلطات التونسية أصبحت قادرة على حفظ الأمن .

- تتعهد فرنسا بحماية الباى من كل خطر على شخصه أو عائلته أو سلامة البلاد.

- تضمن حكومة فرنسا تنفيذ كل المعاهدات الموجودة بين تونس والدول الأخرى.

- يمثل الحكومة الفرنسية لدى الباى مقيم عام يسهر على تنفيذ هذه الحماية ، ويكون واسطة بين الحكومة الفرنسية والحكومة التونسية فى كل المسائل التى تهم البلدين .

- يقوم ممثلو فرنسا السياسيون والقنصليون فى الخارج بحماية الرعايا التونسيين ومصالح فرنسا .

- ولا يقوم الباى بأى عمل يتصل بالأمور الخارجية قبل الاتفاق مع الحكومة الفرنسية .

- تتفق الحكومتان على التنظيم المالى لحماية الدين والدائنين .

الفصل السادس

أثر فتح تونس فى البحر المتوسط

أحدث احتلال الفرنسيين لتونس صدى عميقا بين دول البحر المتوسط ، لا بين الدول المعارضة لهذا الاحتلال فحسب ، وانما بين الدول الصديقة لفرنسا كذلك . ويهمنا فى هذا المقام أن نتناول أثر هذا الحادث فى كل دولة على حدة بادئين بتونس نفسها .

فى تونس

لم تنته الأعمال الحربية بتوقيع معاهدة باردو أو قصر السعيد . لقد ظنت القبائل الموجودة فى الشرق والجنوب أن العمليات الحربية الفرنسية ستنتهى باخضاع قبائل الخمير ، ولم تكن تعلم أن الفرنسيين سيقررون مصير البلاد كلها .

ولقد أثار سخط هذه القبائل خضوع الباى للفرنسيين دون أية مقاومة، وعمل على زيادة سخطهم مبعوثو الباب العالى الذين عبروا من طرابلس إلى تونس ، وأخذوا فى إثارة الخواطر على الفرنسيين . ثم أن إعلان السلطان العثمانى أنه لايعترف ولن يعترف أبداً بمعاهدة باردو قوى فى القبائل التونسية الرغبة فى المقاومة ، وجعل لها صبغة شرعية ، خاصة وأن عمال إيطاليا لم يكونوا هادئين طوال هذه المدة . فلم يكد معظم الجند الفرنسيين يغادرون تونس حتى قامت الثورة فى الشرق والجنوب بقيادة على بن خليفة . قامت الثورة فى يونيو ، وجاء

وقت القيظ أكبر عون للثائرين . وأعلن الفرنسيون من ناحيتهم أنهم سيقومون بمعاونة الباى فى القضاء على الثائرين .

ولكن معظم جنود الباى انضموا إلى الثورة ، ورفعت راية الجهاد ، وتعطلت المواصلات ، وازداد الهرج فى العاصمة ، وعمل على زيادة تعقد الأمور ثورة أبى أميمة فى الجزائر .

كان الفرنسيون قد وطنوا أنفسهم على أن الأمور فى تونس ستهدأ بسرعة ، وأن عدداً قليلا من الجنود كاف لفرض المعاهدة . فأصبح عليهم الآن أن يقابلوا هذه المشكلة الجديدة ، فالقضاء على الثورة كان يستلزم تعاون أسطول البحر المتوسط الفرنسى مع الجيوش البرية . واضطرت فرنسا إلى إرسال حملة جديدة قوية قوامها ٥٤ ألف جندى بقيادة الجنرال سوسييه Saussier ، وهو من كبار جنود الجمهورية للقضاء على الثورة واحتلال البلاد .

وقامت الحملة بواجبها بقوة وبسرعة لأن مركز الجمهورية فى فرنسا كان فى خطر عظيم إذا لم تقم بعمل حاسم ، وضربت سفن الأسطول قابس وصفاقس ، واحتل الجنود الفرنسيون العاصمة ذاتهـــا والنقط الاستراتيجية ، ومضوا إلى القيروان مركز الثائرين واستولوا عليها . ولم يأت أكتوبر إلا والثورة التونسية قد انتهت بعد دفاع مجيد من الثائرين . ولكن الشجاعة والايمان والتضحية لا تكفى أمام جيش حديث مسلح مدرب وأسطول قوى مدمر ، فلم يكن لدى المدافعين مدفعية أو سلاح يذكر ، ولم يكن بينهم تساند حقيقى أو اتحاد فلقد كانت عوامل الانقسام موجودة والعصبية القبلية لم تخمد أوارها بعد ، ولم تأت المساعدة التركية المزعومة ، فاستشهد عدد كبير من الثائرين وهرب الباقون إلى طرابلس ، وظلت الحدود الشرقية لتونس ميدانا للاضطراب والثورة .

موقف الدولة العثمانية :

ماذا كان موقف العثمانيين أصحاب السيادة الاسمية على تونس ؟ فى أوائل سنة ١٨٧٨ كانت الدول الكبرى ألمانيا والنمسا والمجر وانجلترا تعترف بأن تونس جزء من الدولة العثمانية وكانت حركة الجامعة الاسلامية قد قوت، من اهتمام الباب العالى بأمور تونس ، بالرغم من مشاغله الكثيرة الخطيرة . ولم يكن السلطان عبد الحميد ليقر أبدا الحماية الفرنسية على جزء من بلاده . ولذا منذ الوقت الذى أعلن فيه العثمانيون رغبتهم فى معاقبة القبائل الثائرة على الحدود أسرعت الحكومة العثمانية فطلبت من الباى أن يزيل الأسباب التى دعت الفرنسيين إلى التدخل الحربى

وفى الوقت نفسه احتج السلطان على إعتداء الجنود الفرنسيين على جزء من ممتلكاته ، وأبدى رغبة فى الدخول فى مفاوضات مع فرنسا لتسوية مسألة الحدود، ورفضت فرنسا ذلك الطلب بطبيعة الحال ، بل وأعلنت رفضها لكل مناقشة مع الباب العالى فى أمور تونس ، ولقد ازداد القلق فى الاستانة لعجز الباب العالى عن درأ الخطر الفرنسى . فاستيلاء الفرنسيين على تونس معناه تحطيم آمال الباب العالى فى ضم هذه البلاد إلى الجامعة الاسلامية وفى اتخاذها مركز للدعاية ، ولقد خشى السلطان أن يفقد مركزه فى العالم الإسلامى إذا سلم بالأمر الواقع .

ولما كان الباب العالى يعرف أن احتجاجاته لن تجدى نفعا عند الفرنسيين لجأ إلى انجلترا بطبيعة الحال ، ولكن لسوء حظ الأتراك أنه لم يكن هناك عضواً واحدا من الوزارة الإنجليزية يعطف عليهم أو يحترم دولتهم ، وبعد ذلك فلقد سبق أن تورطت انجلترا مع فرنسا فى هذا الموضوع .

وأمام ممثل انجلترا فى الاستانة جوشن Goschen لم يكن يؤمن بالدولة

العثمانية، وكان يرى أن مهمته هي انتزاع أكبر قدر من الامتيازات لدولته ورعاياها. ويرى ضرورة تقسيم ممتلكات الدولة العثمانيـــة ، ولم يفتر في نفس الوقت عن مطالبة الحكومة العثمانية بتنفيذ الاصلاحات التي تعهدت بها .

وحين تقدم له العثمانيون بطلب التأييد في المسألة التونسية انتهز هذه الفرصة لإعطائهم دروسا في ضرورة الاستماع لنصائح انجلترا، وأن النصح الذي يستطيع إسداءه لهم الآن هو الحذر حتى لايقعوا في مشكل جديد لامثيل لهم به . وبذا انتهى أمل الأتراك في تأييد انجلترا لهم .

ولقد قابلت احتجاجات الباب العالي نفس الفشل في ألمانيا، فلقد شعر السلطان أن المستشار الألماني يعمل على تسهيل الأمور لفرنسا ، ولم تحاول ألمانيا أن تخف تأييدها لحكومة فري في مشروعها التونسي . عرف السلطان أن الدول الكبرى لاتهتم بالاحتفاظ بصداقته ولاتكترث لضياع مصالحه وسلب ممتلكاته .

وكانت الدولة الوحيدة التي تعطف على الدولة العثمانية في محنتها هــــذه هي ايطاليا . ولكن ايطاليا كانت عاجزة مثلها عن الانتقام ، ولاتستطيع سوى الاحتجاج والحزن .

ومع ذلك فقد وجد السلطان ضرورة الاحتفاظ بمركزه في العالم الاسلامي فلم يعترف بمعاهدة باردو ، وأخذ في تقوية مركزه في طرابلس مما دعا الحكومة الفرنسية إلى تحذيره من أن يجعل من طرابلس مركزا عدائيا ضد فرنسا .

ولم تنس تركيا اعتداء فرنسا ، ولم تنس عدم إكتراث انجلترا ، ورأت أن تقوم بتجربة جديدة في السياسة ، فأخذت تنضم بشكل واضح للمعسكر الألماني حتى تستطيع المحافظة على ما تبقى من ممتلكاتها .

الأثر فى ايطاليا

كان لاحتلال الفرنسيين تونس أثر خطير فى إيطاليا . فلقد أيقن الايطاليون من أول الأمر أن غرض فرنسا الحقيقى من ارسال حملتها كان أكثر من معاقبة بعض القبائل الثائرة فهذه المسألة كانت فى نظر الايطاليين مجرد تبرير لما سموه الاعتداء الفرنسى السافر ، كان الرأى العام الايطالى يرى أن أى تغيير فى مركز تونس السياسى سيكون له أخطر العواقب على مصالح إيطاليا السياسية والاقتصادية . ووجدت الحكومة الايطالية نفسها فى قلق شديد حين علمت بالخطوات الحربية التى قررت فرنسا إتخاذها ، وزاد قلقها كثرة الأسئلة التى وجهت فى البرلمان اليها، ولذا أسرع كيرولى إلى سفير فرنسا يطلب منه أن يطمئن بالنسبة للغزو الفرنسى لتونس ، فأبدى السفير أسفه على عدم استطاعته ذلك . ولم يجد كيرولى نجاحا أكثر لدى الحكومة الانجليزية وبالرغم من ذلك لم يفقد كيرولى كل أمل فمازال يظن أن فرنسا لن تضحى بعلاقاتها مع ايطاليا من أجل تونس .

ولكن كان الهياج فى ايطاليا شديدا ، واتهمت الحكومة فى البرلمان وخارجه بقصر النظر والضعف والعجز. وأشار حزب اليمين إلى الأخطار التى تهدد إيطاليا نتيجة للغزو الفرنسى ، وكان موقف كيرولى غريبا فلقد أنكر وجود اتفاق بين فرنسا وانجلترا بشأن تونس ، وأشار إلى التفاهم الموجود بين انجلترا وإيطاليا ، وإلى أن فرنسا تعهدت بالمحافظة على الوضع السياسى الحالى فى تونس. على أن مثل هذه التصريحات لم تقنع الرأى العام الإيطالى ، وطالبت بعض الصحف باعتزاله الحكم. واضطر إلى الاستقالة فى ٧ ابريل ولما لم يستطع ديبريتس تكوين وزارة عاد كيرولى إلى الحكم ، فزادت ثورة الرأى العام الايطالى، وهددت بعض الصحف فرنسا بأنها إذا استولت على تونس ستضع ايطاليا أربعمائة ألف جندى تحت تصرف المانيا . وطلب السفير الايطالى فى لندن منابريا Menaberea أن تتعاون الحكومتان

الايطالية والبريطانية فى إرسال أسطوليهما إلى مياه تونس ، لوقف الفرنسيين عند حدهم . فلما رفضت انجلترا سدت الأبواب فى وجه إيطاليا فما كانت مستطيعة الدخول فى حرب مع فرنسا .

ولما عقدت معاهدة باردو كان ذلك أحرج وقت فى العلاقات الفرنسية الايطالية ، فاعتبر الفتح الفرنسى أكبر لطمة تلقتها إيطاليا ، وشعرت بعزلتها وذلتها ، ولذا لم تستطع الحكومة الايطالية قطع علاقتها مع فرنسا . ولكنها التجأت كما تقول رواية التيمز إلى ألمانيا تطلب منها عقد مؤتمر دولى تعرض عليه المعاهدة الفرنسية ، وسواء صحت هذه الرواية أو لم تصح فان ايطاليا كانت دائما تشير فى برلين إلى سوء مسلك الفرنسيين ، وأن فرنسا بسياستها هذه تمهد لكارثة جديدة ككارثة سنة ١٨٧٠ ، وكانت تجد من برلين دائما الصد والاعراض .

ولكن معاهدة باردو زعزعت مركز كيرولى نهائيا ، فقامت فى البرلمان الاستجوابات العنيفة ، والتقريع الشديد ، ورفض كيرولى مناقشة مسألة تونس ، واستقال ، وكون ديبريتس Depretis الوزارة الجديدة فى ٢٧ مايو . ورفضت الوزارة الايطالية الفكرة الفرنسية باحتلال الايطاليين طرابلس . ولكن الرأى العام الايطالى ظل متماديا فى هياجه ، وخاصة الصحافة التى أعلنت أن فرنسا تستعد للحرب وأنها تهدد كيان الشعب الايطالى نفسه . وشعرت الحكومة الايطالية بخطر الفرنسيين على إيطاليا من الشمال الشرقى ومن الجنوب بصفة خاصة ، وكان ديبريتس بالرغم من اعتداله يرى فى عمل الفرنسيين إعتداء وقصر نظر وسياسة لا تتفق وحقوق الشعوب ، ولا تنسجم مع القانون الدولى . كان ذلك الرجل من أنصار التحالف مع انجلترا ويرى ضرورة العمل على فصل انجلترا عن فرنسا ، وذلك بأن يعترف بأن البحر المتوسط يجب أن يكون بحيرة انجليزية .

ولكن ديبريتس كانت تهمه المسائل الداخلية أكثر من الامور الخارجية ، ولذا ترك هذه الامور لمانشيني وزير الخارجية Mancini ، وبلان ، Blanc ، وكانت سياستهما تقوية مركز إيطاليا فى الخارج بالتقرب إلى النمسا. فلقد كانا يريان جسيم الخطر على إيطاليا من وجود الفرنسيين فى بنزرت . وكان مانشيني نفسه يسخر من الفكرة الفرنسية التى تقول أن معاهدة باردو لم تؤثر فى حقوق رعايا الدول الأخرى . وكانت سياسته فى هذا الموضوع هى السياسة الوحيدة التى يمكن لإيطاليا إتخاذها فى هذه الظروف ، فكانت سياسته تنطوى على عدم الاعتراف بالموقف السياسى الجديد فى تونس . كانت سياسته سلبية قبل كل شىء ، فمعاهدة باردو فى نظره لا تربط تونس بأى حال ولم يخف وجهة النظر هذه على الفرنسيين ، فلقد صرح لدى نوال السفير الفرنسى فى روما أن معاهدة باردو ليست لها أية سابقة فى التاريخ الدبلوماسى ، ولم يعترف مانشيني بروستان كقيم عام وكواسطة بين الباى وممثلى الدول الأجنبية ، وأمر ممثله أن يتصل بالباى مباشرة ، وأعلن احتجاجه على مركز روستان كقيم عام وكقنصل لفرنسا وكوزير للخارجية التونسيه . وطالبت بتعويض للجالية الايطالية عن الخسائر التى لحقت بها أثناء الحرب ، وقبل استقالة تشالديني من سفارة باريس . ولم يكن حريصا على تعيين خلف له .

ولقد عمل مانشيني على تهدئة الخواطر فى ايطاليا ، وامتنع عن نشر أوراق رسمية تختص بتونس ولكنه كان يعتقد أن ايطاليا لا تستطيع وحدها مقاومة فرنسا ، ولذا عضد بكل قوته التحالف مع دول وسط أوربا المانيا والنمسا والمجر. ولم تكن هذه الفكرة وليدة هذه اللحظة ، فلقد فكر فيها الساسة الايطاليون جديا فى صيف سنة ١٨٨٠ حين حاولت فرنسا احتكار كل المشروعات فى تونس. ولكن حزب اليسار الايطالى الذى يؤلف الحكومة لم يكن قد كيف نفسه لقبول

هذه الفكرة فى سنة ١٨٨٠ . ولذا بعد أن بسطت فرنسا حمايتها على تونس أجمع اليسار على الموافقة عليها ، فهو الطريق الوحيد لإنقاذ ايطاليا من عزلتها ومن إذلالها الأخير . ويقول السفير الانجليزى باجت لو لم تقم فرنسا بحملتها على تونس لما حاولت إيطاليا الانضمام نهائيا إلى الدول الوسطى .

ولقد حاولت فرنسا من ناحيتها إثارة العراقيل فى سبيل التحالف الايطالى النمسوى الألمانى ولكنها لم تنجح ، إذ كان الايطاليون لا يرضون بغير انسحاب فرنسا من تونس ، ولم تكن فرنسا لتقبل هذا الطلب أبدا . وظلت العلاقات الفرنسية الايطالية على توترها ، وازداد ذلك التوتر بانضمام ايطاليا نهائيا إلى جانب المانيا والنمسا والمجر فى سنة ١٨٨٢ على أن ايطاليا مع ذلك لم تغفل مسألة طرابلس ، وأخذت تنظر اليها كميدان للتوسع الايطالى فى المستقبل .

الأثر فى انجلترا :

ظلت انجلترا طوال الحرب التونسية محايدة ، ولكن موقفها لم يكن وديا . ففى مجلس العموم البريطانى اهتم جست Guest بأحوال تونس واحتج على مسلك الفرنسيين ، ووجد فى الصحافة البريطانية مجالا متسعا لشرح آرائه . وأما فى مجلس اللوردات قام لورد دى لاور Lord de la Warr بالدفاع عن قضية تونس ، وبين أن لإنجلترا مصلحة حقيقية فى المحافظة على استقلال هذه البلاد . وأعلن كيف يعتدى الفرنسيون على تونس وهى جزء من الامبراطورية العثمانية ووصف اعتدال الباى أمام اعتداء الفرنسيين ذلك الاعتداء الذى لا يبرره مبرر . وقام لورد ستانلى أوف الدرلى Stanley of Alderly يشير إلى الخطر الكبير فى ترك الفرنسيين يعتدون كيفما شاءوا على جيرانهم ، وتساءل عما إذا كانت الشائعة التى تقول باتفاق سولسبرى وادنجتون على مسألة تونس صحيحة .

وبعد أن وقع الباى المعاهدة أصبح من اللازم أن تقدم الحكومة البريطانية بعض الأوراق الرسمية الخاصة بتونس للبرلمان البريطاني توضح الموقف ، وتبين وجهة نظر الحكومة الانجليزية . ولكن هذه الاوراق أو الوثائق لم تبرر سلوك الفرنسيين ، فلقد احتج لورد دى لاور بشدة على انتهاك الفرنسيين حرمة القانون الدولى ، وعجب إذا كان يمكن الاعتماد على كلمة الفرنسيين بعد ذلك ، وطلب لورد ستانلى ألا تعترف الحكومة البريطانية بهذه المعاهدة .

ولقد كانت نغمة الصحافة البريطانية معادية لفرنسا ، فلقد كان عطف الصحف فى بريطانيا على الباى عظيما ، فلقد فهمت صحيفة « التيمز » منذ بادىء الأمر أن غرض فرنسا ليس معاقبة القبائل ولكن معاقبة الباى نفسه . وانتقدت تصرفات فرنسا ، وسخرت من نجاح جنودها ، وذكرت أن الحملة الفرنسية لم تجد أية مقاومة ولا عدوا حقيقيا لتناضله . وذكرت أنه لايجب أن يترك الأمر لفرنسا وحدها لتغير من الوضع السياسى فى البحر المتوسط ، وأن الدولة التى تمتلك مالطة يجب أن تستشار فى مصير تونس ، وحين أمضيت المعاهدة أكدت التيمز أنه نتيجة لهذه المعاهدة ستضعف الصلة بين فرنسا وانجلترا ، ولن تجد فرنسا بعد ذلك من يعطف عليها فى الأوساط السياسية الانجليزية . وكانت لهجة صحيفة ستاندرد متهكمة لاذعة فعجبت كيف تترك فرنسا وحدها لتجمع أسلاب تهورها والتوائها وصرحت بأن خطوة فرنسا هذه ليست إلا اعتداء صارخا على الأخلاق العامة والقانون الدولى وأشارت إلى القصة القديمة قصة الذئب والحمل . وقالت الديلى تلجراف أن فرنسا ترى من وراء هذه الخطوة إلى جعل البحر المتوسط بحيرة فرنسية وأن فرنسا على قدميها الآن ، ومستعدة للدخول فى مغامرات حربية ، ولم تفقد بعد روحها الحربى الاعتدائى .

هذا فيما يختص بالرأى العام الانجليزى، وأما موقف جرانفل وزير الخارجية فكان غريبا ، فهو يشارك الرأى العام مخاوفه إزاء سياسة فرنسا الاعتدائية ، ولم يكن يشعر بالود نحو فرنسا . ولكن يدى الحكومة البريطانية فى نظره لم تكن حرة طليقة ، وبعد قصة قبرص ، وبعد تصريحات سولسبرى السرية فى برلين ومع ذلك فهو يعتقد كما قال فى خطاباته الخاصة أن فرنسا تلعب مع تونس دور الذئب والحمل . ولذا لم يكن مستعدا لتأييد السياسة الفرنسية أو الموافقة على كل ماتعمل فرنسا .

ولقد صرح بأن خير سياسة يتبعها مع الفرنسيين فى هذه المسألة بالذات هى « ألا يقوم بعمل ايجابى يثير سخطهم، ولكنه فى نفس الوقت لايطمئنهم من حيث نتائج أعمالهم » . وكانت هذه السياسة التى اتبعها ، ولذا صرح مرارا بأن فرنسا لاتستطيع أخذ تونس دون موافقة الدولة العثمانية . وأصدر تعليمات سرية إلى ليونز سفيره فى باريس بأن يبدو غامضا بالنسبة لموقف انجلترا إزاء المسألة التونسية . واذا كان له أن يصرح بشىء فيقول بأن انجلترا تعترف بتونس كجزء من الدولة العثمانية .

ولم يكن جرانفل بعد تصريحات سولسبرى فى ١٨٧٨ يستطيع أن يحتج على إعلان فرنسا رغبتها فى معاقبة قبائل الحدود أو يصغى إلى مطالب ايطاليا فى القيام بعمل مشترك ضد فرنسا ولم يكن موقف بقية أعضاء الوزارة الانجليزية فى نظر الفرنسيين باحسن حال من موقف جرانفل ، مما أثار كثيرا من القلق فى الدوائر الفرنسية السياسية .

ولكن فتح الفرنسيين لبنزرت أثار مخاوف جرانفل مما جعله يفكر فى القيام بعمل سياسى ضد فرنسا، ولذا حاول سريا أن يعرف رأى ألمانيا فى هذا الموضوع

واقترح على لسان لورد دفرن توسط أوربا فى حل النزاع بين فرنسا وتونس. ولكنه لم يجد قبولا من ناحية المستشار الالمانى بسمرك فتأييد المانيا السياسى لفرنسا ، وسرعة الفرنسيين فى فرض الحماية، كل هذا لم يترك مجالا أمام جرانفل سوى قبول الامر الواقع .

أما بقية أعضاء الوزارات الانجليزية فلقد شعروا بأن تصريحات سولسبرى فى ٧ أغسطس سنة ١٨٧٨ « قد أزالت الأرض من تحت أقدامهم » فلم يستطيعوا عمل شيء ولم ينصحوا بالقيام بأية خطوة إيجابية ضد فرنسا . ولذا لم يكن أمام جرانفل سوى أن يذكر فرنسا بتصريحاتها المتكررة بعدم احتلال تونس عسكريا أو ضمها الى ممتلكاتها الجزائرية ، وحذر فرنسا من أن تقوم بأية خطوة معادية للانتقاص من حقوق رعايا بريطانيا فى تونس .

ولم يخف لورد جرانفل للفرنسيين إستياءه فى تناقض تصريحاتهم، وفى رسالة له الى ليونز سفيره فى باريس فصل رأى حكومته فى مسألة تونس ، وبين أن التصريحات الفرنسية كانت تنقصها الراحة ، فقال أن الخطوات التى قامت بها فرنسا مثل احتلال بنزوت وطبرقه أكثر بكثير من تصريح الحكومة الفرنسية بأنها تنوى معاقبة بعض القبائل على الحدود .وقال ان أية خطوة مثل تغير النظام السياسى فى الساحل الأفريقى للبحر المتوسط تهم بريطانيا بطبيعة الحال ، وان حكومة انجلترا لاتريد المبالغة فى أهمية مسألة تونس فى الوقت الحاضر بدرجة تجعلها تقبل التوسط بين فرنسا والباى إلا إذا طلب ذلك هو والحكومة الفرنسية.

ولكن انجلترا لايمكنها ان تهمل ندآت الباى والباب العالى تماما ، ولاتستطيع الموافقة على أى تغيير يؤثر فى حقوقها فى هذه البلاد . كما يجب التنبيه إلى أن مسلك فرنسا لهذا ليس له اثر طيب على الرأى العام البريطانى .

وبعد عقد المعـــاهدة ارسل جرانفل مذكرة إلى ليونز ليقدمها للحكومة

الفرنسية طالب فيها أولا أن تسجل كل التأكيدات التى صرح بها سانت هيلير من أن فرنسا لاتنوى احتلال تونس أو ضم أى جزء منها لفرنسا ، وثانيا ألايحول ميناء بنزرت إلى قاعدة حربية ، ثم احترام المعاهدات التى عقدتها بريطانيا مع تونس ، وعدم التدخل فى شئون الرعايا البريطانيين ، وألا تعمل فرنسا على أن يكون لرعاياهم حقوق خاصة فى تونس. وأعلنت الحكومة الفرنسية من جانبها أن معاهدة باردو تفى بمطالب انجلترا ، وأن فرنسا لن تغير نظام الإمتيازات الموجود إلا باتفاق مع كل الدول التى يهمها ذلك الأمر وأن فرنسا لاتفكر فى الوقت الحاضر فى تحويل بنزرت إلى ميناء حربى وعلى أساس هذه التصريحات اعترفت انجلترا بمعاهدة باردو محددة لمركز تونس السياسى . نتيجة لهذا طلب جرانفل من قنصله فى تونس ، ريد Reade ، بأن يعترف بروستان كوسيط بين الباى وبين ممثلى الدول الاجنبية على شرط أن تعين فرنسا قنصلا جديدا لها فى هذه البلاد . ولقد قامت بعض الصعوبات بين انجلترا وفرنسا ناشئة من مطالب القناصل الفرنسيين فى مصر وطرابلس بحماية التونسيين الموجودين فى هذه البلاد .

وكان على الحكومة الانجليزية أن تبرر موقفها أمام الرأى العام البريطانى الذى لم يكن مرتاحا لتوطيد دعائم النفوذ الفرنسى فى تونس . ولذا وضعت الحكومة كتابا أزرق Blué Book ، وقامت بعض الصعوبات فى إختيار الوثائق التى تنشر فيه ، وخاصة وأن سولبرى حين استشير فى هذا الموضوع ، أبان عن شكه فى قيمة نشر الوثائق المتصلة بموقفه نحو تونس للجمهور ، ولكن أعضاء الوزارة الإنجليزية لم يروا رأى سولبرى وأرادوا إحاطة الجمهور علما بكل شىء حتى يتبين للشعب الانجليزى كيف ورطت وزارة المحافظين انجلترا . وبالرغم من أن جرانفل كان يود أن يبرر عمله أمام الجمهور إلا أنه كان معقولا ، فلم يجد قيمة عملية فى نشر تصريحات سولسبرى عن قرطاجنة والبرابرة .

والكتاب الأزرق لسنة ١٨٨١ الخاص بتونس يمتلىء بالوثائق السياسية ويعطى فكرة جيدة عن موضوع تونس ، ولذا كان أثره واضحا على الرأى العام الانجليزى. ولذا فى جلسة ٢٧ مايو فى البرلمان انتهت كل مناقشة فى موضـــوع تونس فلم يستطع النواب المحافظون إبداء أية ملاحظة على سياسة الحكومة فى موضوع تونس بعد أن عرفوا موقف وزارة المحافظين السابقة .

وبالرغم من كل هذا كان سلوك الفرنسيين فى تونس مثـــيرا لقلق الدوائر السياسية فى انجلترا ، وخاصة لأن الشعب الفرنسى رحب بهذه المغامرة ، لاسيما وأن بسمرك أيد فرنسا كل التأييد فى سياستها الاستعمارية ، فأثار ذلك حسد انجلترا ولكن سكوت انجلترا عن مسلك الفرنسيين فى تونس ليس معناه أن انجلترا رضيت بالموقف الجديد فى البحر المتوسط، فمنذ ذلك الحين ركزت انجلترا أنظارهـا فى مصر ، وطلبت الملكة فيكتوريا من الوزارة الانجليزية أن تعمل على تثبيت أقدام انجلترا فى وادى النيـــل . ولم تمض سنة واحدة حتى احتل الانجليز مصر .

الاثر فى المانيا

لقد كانت الحكومة الالمانية الحكومة الوحيدة التى كانت تعطف على فرنسا العطف كله، فلقد شجعتها على الاقدام على هذه الخطوة الجريئة وعضدتها تعضيدا تاما . كانت ألمانيا أول دولة أعترفت بمعاهدة باردو ، وكما قال سان فاليير لولا التأييد الالمانى المخلص لعانت فرنسا إذلالا فى سنة ١٨٨١ لا يقل عن إذلال سنة ١٨٤٠ ، لأن موقف انجلترا كان متعبا للغاية ، ولأن العقبات التى أثارها جرانفل ربما سببت لفرنسا مشاكل خطيرة ، كذلك موقف إيطاليا كان بغيضا مناوئا ، وحقد أسبانيا لم يكن يعرف حدا . كل ذلك لم يعد ذا قيمة أو ذا خطر أمام تأييد

بسمرك . ولم تكن فرنسا تستطيع مطلقا الاستغناء عن ذلك التأييد بالنسبة للحملة التي أرسلتها، بل وبالنسبة لبقائها هي في أوربا كدولة كبرى وهذا أمر حقيق فبعد مقتل القيصر الروسي في ربيع سنة ١٨٨١ تمتع بسمرك في أوربا بنفوذ لامثيل له فكل من الروسيا والنمسا والمجر أصبحتا تسيران طوع إرادة المستشار الألماني . هذا النفوذ المتفوق وضع في خدمة مصالح فرنسا ، فلقد عضدت الروسيا والنمسا أعمال فرنسا في تونس تمشيا مع سياسة بسمرك . ففي بطرسبرج أعلن جيرز Giers للسفير العثماني في روسيا أن المبدأ الخاص بالمحافظة على ممتلكات الدولة العثمانية لايمكن تطبيقه على تونس ، فتونس في نظر الحكومة الروسية ليست من ممتلكات الدولة العثمانية ، وصرح كالنكى Kalnoky وزير الخارجية النمساوية في فينا نفس التصريح .

ولقد رفض بسمرك رفضا حاسما رغبة جرانفل في أن تتوسط الدول بين الباى وفرنسا ، وذكر دفرين مبعوث جرانفل الخاص إلى برلين بأن ألمانيا قد ضمت اليها بعض مناطق فرنسية ، ولذا فهي غير مستعدة لأن تعترض سبيل فرنسا في توسعها في شمال افريقية . وعجب كيف تجد بريطانيا لنفسها مصلحة في مضايقة فرنسا . كما رفض المستشار الألماني أن يستمع إلى شكاوى الايطاليين ، ولم يعير أية أهمية لما لوحت به إيطاليا من أن لفرنسا نيات عدائية نحو ألمانيا . ونصح الايطاليين بأن الأفضل لهم الاهتمام بشئونهم الخاصة وافلاسهم المالى القريب .

وكذلك أهمل المستشار الألماني ماطلبته تركيا من مساعدة ضد فرنسا، وأرسل تعليمات إلى هاتسفلت Hatzfeldt سفيره في القسطنطينية بأن ينصح للسلطان بألا يبعث بجنوده وسفنه إلى تونس . وأعلن في العاصمة الألمانية أنه لايستطيع أن يوافق على وجهة النظر العثمانية التي تقول بأن تونس جزء من تركيا، وأشار على الباب العالى

بأن يركز عنايته فى الجهات التى يمتلكها حقيقة ، وألا يفكر فيما فقده نهائيا . ولم ينصت بسمرك إلى نداءات الباى فلقد بين له بأن ماتهتم به ألمانيا إنما هو السلام على حدودها الغربية ، وأن خير نصيحة يمكن اسداؤها للباى هى أن يجيب طلبات فرنسا بالخضوع التام لها .

كانت وزارة الخارجية الفرنسية شاعرة بهذا واعترفت به رسميا وعلنا ، وشكرت الحكومة الألمانية على أن ذلك التأييد الألمانى أثار الفكرة التى تقول بأن بسمرك مستعد لتأييد فرنسا فى كل مغامراتها خارج أوربا حتى يكون لألمانيا التفوق التام فى هذه القارة. كان هذا إحساس سفيرى انجلترا فى باريس وبرلين . ونتيجة لهذا قامت حركة فى فرنسا ترمى إلى تخليص فرنسا من عبء الحماية الألمانية ، وحاول جمبتا فعلا ذلك ، ففرنسا لم تتخلص نهائياً من كل شكوكها من ناحية ألمانيا . ولكن سان فاليير السفير الفرنسى فى ألمانيا أخذ على عاتقه الدفاع عن دوافع ألمانيا وبالرغم من ذلك ظلت فرنسا فى شكها المريب ، وهذا ما جعلها تصمم على التمسك بصداقتها مع انجلترا .

الاثر فى بقية دول البحر المتوسط

لقد كان لمعاهدة باردو صدى كبير فى البحر المتوسط . ولقد ناقشنا موقف انجلترا وايطاليا وتركيا ، فأما أسبانيا فكانت قد بدأت تنهض من عهد مملىء بالانقلابات السياسية والفتن ، ولم يكن الهدوء الذى تتمتع به مستقرا بأى حال من الأحوال ، فقد كانت تحكم أسبانيا أسرة لاتهتم بالشعب ولايهتم بها الشعب ، وكانت الدوائر الحربية فى نزاع دائم مع الحكومة ، وفى المجلس النيابى الكورتيز Cortes كانت توجد أقلية جمهورية قوية تنادى بقلب الأمور والأوضاع فى أسبانيا.

وتحولت الأنظار فجأة إلى الشاطىء الأفريقى المقابل لشبه الجزيرة الأسبانية

فقد أثار احتلال الفرنسيين لتونس حسد الأسبان وأطماعهم واعجابهم ، وتاق الأسبان الى الاستيلاء على مراكش أسوة بما فعله الفرنسيون فى تونس. وكانت الأسرة الحاكمة الأسبانية تعمل على تقوية هذه العاطفة حتى تشغل الشعب عن الأمور الداخلية . ولكن أسبانيا لم تكن تفكر جديا فى القيام بعمل حاسم ، ففرنسا واقفة بالمرصاد تراقب حركاتها، وكانت أسبانيا تؤيد السلطة الادريسية فى فـــاس وترى أن الفرنسيين من جانبهم يعملون على اسقاطها وعمل ظمأ العائلة الحاكمة للمجـــد ولتغطية ضعفها فى الداخل على حفز الوزير لافيجا د ارميو La Vega Armijo لأن يؤكد أمام الدول الكبرى مطالب أسبانيا فى مراكش .

ولذا فهو يتصل بانجلترا ويؤكد الآمال الأسبانية ويحصى على فرنسا خطواتها، ويشكوها ، بل ويتهمها أمام الانجليز بمحاولة القضاء على استقلال مراكش،وبين لممثل انجلترا فى مدريد مستر ويست West بأنه لن يخطو خطوة واحدة فى ذلك الأمر دون استشارة انجلترا والحصول على موافقتها .

ولقد ثار الرأى العام فى أسبانيا ضد فرنسا بعد مجزرة الجالية الأسبانية فى الجزائر ورفض الحكومة الفرنسية قبول مبدأ التعويض بالنسبة لهم ، ولمـــا ركزت فرنسا بعض الفرق على حدود مراكش أثار ذلك قلق أسبانيا ومخاوفها، وخشيت أن يلتهم الفرنسيون مراكش كما التهموا تونس من قبل ، ولذا اتصلت الحكومة الأسبانية بالحكومة البريطانية مرة ثانية تطلب منها التعاون لحماية سلطان مراكش من الاعتداء الفرنسى . ولكن الحكومة البريطانية كانت تخشى اعتداء اسبانيا نفسها على السلطان ، كما كانت تخشى اعتداء فرنسا . ورأت من الحكمة السياسية الا تتعاون مع اسبانيا فى اتخاذ خطوات قد تثير الفرنسيين الى اتخاذ سياسة جريئة نحو مراكش .

ولكن مطالب أسبانيا قوبلت استقبالا حسنا فى برلين ، فلقد طلب السفير الأسبانى ألا يسمح لأية دولة كائنة من كانت بأن تتمتع بنفوذ متفوق فى مراكش. ولكن الحكومة الالمـــانية لم تبين موقفها بالضبط ، ولم ترد اغضاب فرنسا بالتدخل . واقتصر الأمر على أن نشرت صحيفة الناسيونال تسياتنج Nozional Zeitung مقالا طويلا فى ٢٣ يولية سنة ١٨٨١ اعتبرها وولشام Walsham ممثل انجلترا فى برلين تعبر عن رأى وزارة الخارجية الألمانية ، وذلك لأن ميول هاتسفلت Hatzfeldt الذى أصبح يدير دفة السياسة الخارجية الألمانية كانت أسبانية. لقد أيدت هذه المقالة المطالب الأسبانية ، ولكنها بينت أن العقبة الوحيدة أمام تحقيق المطالب الأسبانية فى مراكش هى انجلترا وليست فرنسا ، ويظهر أن الحكومة الالمانية كانت تأمل أن تسترجع أسبانيا مركزها القديم كدولة كبرى، ولكنها أى الحكومة الالمانية لم تؤيد سياسة أسبانيا تأييدا تاما ، فهى حريصة على ارضاء انجلترا قبل كل شىء .

وأما فى مصر فلقد كان غزو الفرنسيين لتونس رد فعل شديد . كان ذلك إعتداء جديدا على حقوق الشرق وأهله . وأصبحت القوة وحدها هى القانون فى علاقات الشعوب ببعضها، وخاصة فى علاقات الغرب بالشرق. كان ذلك الاعتداء من العوامل التى دعت الى اذكاء نار القومية فى مصر ، وفقدان تركيا جانبا كبيرا من هيبتها فى مصر لعجزها عن حماية تونس .

وأما فى طرابلس ، فلقد هاج الشعور ضد فرنسا ، وعمل السلطان العثمانى على زيادة حاميته فى هذه البلاد ، وخيل للفرنسيين ان الحكومة العثمانية امرت واليها باتخاذ خطة عدائية نحو الفرنسيين فى تونس، ولقد قامت فعلا منازعات بين الوالى العثمانى والقنصل الفرنسى فى طرابلس، وحزنت القبائل الطرابلسية لمصير التونسيين

وثارت تطالب بإخراج الفرنسيين من تونس ،وهاجت هائجة الفرنسيين ونادوا بتأديب طرابلس ، ولولا تدخل انجلترا وانذارها للفرنسيين بأنها لن تسمح لهم أبداً بالاعتداء على طرابلس لكان مصير طرابلس مصير تونس ، وكان الرأى السائد فى سنة ١٨٧٨ إلى سنة ١٨٨٢ لدى الأوساط السياسية أن يقوم الايطاليون بفتح هذه البلاد إذا استطاعوا حتى يعود التوازن الدولى فى البحر المتوسط. ولكن ايطاليا لم تكن لها الجرأة الكافية ولا القوة فى ذلك الوقت ، ولذا انتظرت الى أوائل القرن العشرين لتنفيذ ذلك المشروع.

وأما فى الجزائر فلقد عم الاستياء من الحكم الفرنسى ، وقامت ثورة خطيرة بقيادة أبى أعيمة منتهزة فرصة الحرب التونسية، ووجد الفرنسيون صعوبة كبيرة فى إخضاع هذه الثورة ، وتكبدوا خسائر فادحة . واضطر زعيم الثورة إلى الهرب الى مراكش .

وأما مراكش، فلقد عم الجزع مصير البلاد وخشى سلطانها مولاى حسن اعتداء الفرنسيين على بلاده، فأسرع الى طلب النجدة من قنصل انجلترا الجنرال سير درمندهاى Drummond Hay ، وتوسل اليه أن يتصل بحكومته لتعمل على حماية البلاد من طغيان فرنسا ، وأجابت الحكومة الانجليزية بأن من الخير لمراكش ألا تعطى لفرنسا عذراً فى غزو بلادها ، وفى الوقت نفسه حذرت فرنسا من أى إعتداء على هذه البلاد . وربما كانت فرنسا تنوى غزو مراكش لإعطا مولاى حسن درسا سياسيا بحجة إيوائه الثوار الجزائريين، وبحجة هياج القبائل المراكشية على الحدود. ولكن أمام ثبات إنجلترا أكدت الحكومة الفرنسية أنها ستحترم إستقلال أراضى مراكش ، وأعلنت أنها لن تقبل أن يكون لأسبانيا نفوذ متفوق فى هذه البلاد .

وفى مراكش قام النزاع قويا بين الفرنسيين والانجليز والأسبان والألمان مما أدى فى آخر الأمر إلى حادثة أغادير، ثم إلى الوفاق الفرنسى الانجليزى فى سنة ١٩٠٤ .

وأما فى تونس نفسها فلقد عبر الباى عن أسفه لما حدث فى الماضى ، وأعلن عن خطأه فى عدم قبول الحماية الفرنسية من زمن بعيد ، وطلب من الفرنسيين أن يحسنوا معاملة مصطفى بن اسماعيل فهو يحبه كابنه . ولما كانت محاكمة روستان فى باريس فى غير صالحه ، فلم ترضى الحكومة الفرنسية التونسيين والرأى العام الفرنسى عينته سفيرا لها فى واشنطن وأحلت كامبون محله .

ولم تأت سنة ١٨٨٢ إلا وقد اختفى معظم ممثلى الدراما التونسية ، فلقد سقطت وزارة جيل فرى ومات جمبتا ، وأنهى سان فالبير حياته السياسية، وترك دى نوال مركزه فى روما إلى الآستانة. وأنسحب كيرولى من الحياة العامة ، ولم يعد للصادق باى أى نفوذ فى دولته ، ويئس السلطان من استرجاع نفوذه ، وأصبحت تونس تحت الحماية الفرنسية .

موقف فرنسا بعد اعلان الحماية

وأما فى فرنسا فقد قويت المعارضة للحملة أثناء العمليات الحربية ، فلم تكد تصل أنباء النصر إلى باريس وامضاء المعاهدة حتى وصلت أخبار الثورة وكانت الحملة الثانية قد أخذت تقاسى متاعب الحر والشمس والظمأ خلال فصل الصيف. فازداد الحنق فى فرنسا على الحكومة ، وخاصة حين عرف الرأى العام أن الوزارة تريد تقديم موعد الانتخابات إلى أغسطس بدلا من سبتمبر ، فانتهز حزب اليمين وحزب اليسار المتطرف هذه الفرصة للنيل من الحكومة وإحراج مركزهـا ، وأصبحت المسألة التونسية مسألة حزبية مثالية للاستغلال ضد الحكومة .

وكان النقد الموجه للحكومة فى البرلمان أو الصحافة أو الاحتجاجات لايعدو هذه المسائل الأربع :

١ - اعتداء الحكومة على الدستور وذلك بقيامها بحرب دون استئذان البرلمان.

٢ - لم تكن الحرب فى تونس إلا لخدمة مصالح شخصية وحزبية لا لمصلحة قوميـــة .

٣ - خطأ سياسة الحكومة من الناحية الحربية، فتنظيم الحملة لم يكن من عوامل حفظ نظام الجيش وكفايته .

٤ - سياسة الحكومة الخارجية أدت إلى إحراج مركز فرنسا فى أوربا .

وكان نقـــد اليمين مقبولا ومتزنا بعكس اليسار المتطرف ، كان نقد اليمين قائما على أساس أن الحكومة الجمهورية نظرا لعدم إستقرارها ليست فى موقف يسمح لها بأن تتبع سياسة خارجية ثابتة ، وفرنسا فى ظروفها الحالية لن تتبع غير سياسة الإنكماش والإنتظار ومراقبة الأمور فى أوربا ، فالمسائل الأوربية هى المسائل الحيوية بالنسبة لفرنسا . وأنتقد اليمين سياسة الامبريالزم التى نادى بها فرى وأخذت بها حكومته .

ولقد عبر دى برجلى عن هذه السياسة فى مجلس الشيوخ ، ففى جلسة ٢٥ يوليو سنة ١٨٨١ بين دى برجلى فى خطاب طويل ، التناقض بين أقوال الحكومة وأعمالها، وشرح الصعوبات التى تجدها فرنسا فى تنفيذ معاهـــدة باردو - فتونس - التى أصبحت الجزائر الثانية فى نظره - ستكون شوكة فى جانب الممتلكات الفرنسية فى الجزائر ، وأن إخضاع الجزائر الثانية لهو محتاج إلى المال و الرجال والجهد ، وما أغنى فرنسا من كل هذا . ثم فرنسا بعد ذلك محتاجة إلى كل هذا لحفظ كيانها فى أوربا . وأشار دى برجلى الى أن تنفيذ معاهدة باردو سيدعو الى نشوء صعوبات مع الدول الاوربية الاخرى ، فلقد أصبح الآن السلطان العثمانى جارا لفرنسا من

ناحية الشرق لا الباى الضعيف فهل ستعمل فرنسا على رد السلطان إلى صوابه أيضا كما صنعت مع الباى . وختم خطابه بوصف سوء سياسة الحكومة وبأنها تضع البرلمان أمام أمور واقعة .

أما حملات اليسار المتطرف فكانت عنيفة فى الصحافة وفى البرلمان ، فصحف رشفورت وكلمنصو كالت الحملات والشتائم لأفراد الحكومة . وتهكمت عليهم وسخرت بهم ، فمسألة تونس أصبحت المغامرة المالية ، وشبه جمبتا بمأريوس الرومانى ، وأنه يمثل التدهور والإنحلال ، وفرى بأنه لايستحق إلا النفى من فرنسا ، وكل رجال الحكومة بأنهم ظلمة عتاه وأعداء لفرنسا وأشارت إلى قصة إعتداء الخمير على حدود الجزائر كخرافة اخترعها رجال الحكومة ليصلوا إلى مآربهم المالية الشخصية على جثث جنود فرنسا ، وقالت إحدى الصحف « إن حكومة فرى أعلنت أنها ستعطى ٣٠ ألف فرنك لمن يحصل لها على خميرى واحد اتريه للجيش ... وأعلنت ان فرنسا لن تحصل على تونس وستفقد الجزائر ... وان مسألة تونس مؤامرة غدر وقتل قد حبكت أطرافها ... ونحن نطلب إعدام هؤلاء الذين ارادوا سرقة الملايين على جثث القتلى من ابناء فرنسا » .

وفى مجلس النواب يتزعم كلمنصو المهاجمين للحكومة ففى جلسات ٢٣ ايو ، و٨ نوفمبر اعلن انه يرفض سياسة الحكومة، فهو يرى انها قد ادت إلى فقد صداقات نشأت فى ميدان القتال ، ولم يخف ان دوافع الحكومة كانت شخصية فى اساسها، وانها تأثرت بمسألة سكة حديد جولتا والانفيدا والبنك العقارى ، ولقد طلب تكوين لجنة لبحث دوافع الحكومة ، فلم يؤيد المجلس طلبه .

ولكن حملات المعارضة وعنفها لم يمنع الحكومة من الـ...ـد في سياستها، وظهر من الانتخابات أن فرنسا لم تتأثر بدعاية اليمين أو اليسار المتطرف .

ولعل نجاح الحكومة في سياستها راجع إلى تساند الجمهوريين وتماسكهم بالنسبة لتطور الأمور في تونس ، فكلهم كان يهمهم نجاح حملة تونس ، وكان للصحافة الجمهورية أثر كبير في إقناع الرأى العام الفرنسي بضرورة الإنتهاء من مسألة تونس بشكل يرضى فرنسا ويحفظ لها كرامتها . ولكن الرجل الذى اخذ على عاتقه الدفاع عن الإستعمار عامة ومسألة تونس خاصة ، لم يكن رأس الحزب الجمهورى ولم يكن وزير الخارجية ، وإنما كان رئيس الوزارة نفسه جيل فرى.

قبل ٤ أبريل سنة ١٨٨١ لم تكن تسمع باسم فرى في مضمار السياسة الخارجية الفرنسية . ولكنه كان رجلا يمتاز بنشاط جم ، ومقدرة على الخطابة والإقناع ، فكان محاميا مجيدا . كانت حجة فرى تتلخص في أن فرنسا شعب عظيم له مصالح كبيرة ، فلا يستطيع أن تخلد مدة طويلة إلى سياسة الترقب والإنتظار والانكماش ، فواجب فرنسا المقدس هو المحافظة على مركزها وتراثها ، وتنمية مصالحها ، وتوسيع حدودها . فهو لايرى أن تركن فرنسا إلى دور اسبانيا او بلجيكا . وتظهر هذه النغمة دائما في خطب فرى . وكتاباته قوية واضحة ، معبرة عن حاجة فرنسا إلى سياسة إستعمارية نشيطة ، سياسة توسيع وفتح ترفع من إسم فرنسا في الداخل والخارج .

وكانت تصريحات فرى في البرلمان في بعض الاحيان متناقضة ، وكان هو يقصد ذلك ، فالحكومة ارادت ان تحرز النصر دون ان تظهر امام الشعب انها قد دخلت في حرب . ففي ٤ أبريل اعلن ان غرض الحكومة من الحملة هو معاقبة قبائل

.. ير القاطنة على الحدود. وفى ١٣ مايو أعلن أن مسألة تونس قد دخلت فى دور المفاوضات ، وهذا طبعا مضحك وغير صحيح . وبعد إمضاء المعاهدة بمدة أعلن فرى بصراحة أن غرض الحملة ليس فقط معاقبة الخمير ، وإنما هو اخذ ضمانات المستقبل من الباى . وفى جلسات ٤ إلى ٩ نوفمبر انكر ان الحكومة خدعت البرلمان ، لأنه لا يمكن أن يصدق احد ان غرض الحملة هو معاقبة قبائل خاملة على الحدود ! .

وخطاب فرى فى ٥ نوفمبر فى مجلس النواب يمتاز بطوله وقوة حججه المختلفة. ولقد حاول أن يستخدم معلوماته فى التاريخ والجغرافيا لتأكيد فكرته ، وعمل على استثارة الشعور القومى . واشار إلى واجب فرنسا نحو الحضارة والمدنية، فقال « إن حملة تونس ، فرنسا هى التى قامت بها وهى التى ارادتها ، وهى التى رحبت بها ، فهى قد رحبت بها لا لأنها ستجنى منها إنتصاراً رخيصاً ، إنتصار القوى على الضعيف ، ولكنها تدفعها عاطفة اسمى من ذلك، وهى ان هناك مصلحة قومية يجب الحفاظ عليها ... إن ذهابنا إلى تونس معناه إنتصار الحضارة على الهمجية ». ثم بحث تطور السياسة الفرنسية التقليدية نحو تونس بحثا قويا صحيحا .

ولكن اهتمامه بحوادث الحدود لم يكن ضروريا ولم يكن هو فيه مخلصا ، وحاول أن يدلل على أن فرنسا لم تخسر صداقة إيطاليا وتركيا ، ولكنه لم ينجح فى إقناع أحد .

وكان تناقض حجج فرى ، ووهن سافت هيلير فى مجلس الشيوخ ، ومواطن الضعف الظاهرة فى الكتاب الأصفر ، كل هذا بين ضعف الثقة فى الحكومة ، وعدم حكمها وقصر نظرها - فسانت هيلير لم يكن خطيباً مقنعا ، ولم يستفد كثيراً من دراساته الفلسفية ، وكانت حماسة فرى الزائدة وطول خطبه يدل على أن الحكومة

قد أخطأت فى سياستها الحربية بالفعل وخدعت البرلمان ، ولذا قامت الفوضى البرلمان إلى أن تدخل جمبتا فأنقذ الموقف ، أنقذ تونس لفرنسا ، وأنقذ الوزارة من توجيه اللوم اليها . واضطرت الحكومة إلى الإستقالة.

وفى عهد وزارة جمبتا التى خلفت وزارة فرى دافع رئيس الوزارة بقوة عن الحملة والحماية الفرنسية على تونس أمام الهجمات العنيفة التى طالبت بأن ترجع الحالة السياسية فى تونس إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٨٨١ ، فإلى جمبتا إذن يرجع الفضل فى تثبيت دعائم الحماية الفرنسية فى تونس نهائياً ، ولم يفكر من ساسة فرنسا بعد ذلك فى الإنسحاب من هذه البلاد .

الفصل السابع

الحماية الفرنسية

الحماية والنظام التونسية :

ليست الحماية الفرنسية على تونس ضما مقنعا ، وإنما الحماية هى النظام الذى فرضته فرنسا على تونس بالقوة . وبه تنازلت الدولة التونسية - لا عن رضى وإختيار - عن جانب كبير من حقوق سيادتها فى الأمور الداخلية، وعن إستقلالها الخارجى بجميعه . وذلك نظير تعهد الدولة الفرنسية - عن رضى وإختيار - بحماية الدولة التونسية ضد الفوضى الداخلية وضد الاعتداء الخارجى، وبمساعدتها فى تنمية مصالحها ونظمها . فالحكومة الفرنسية تعهدت بحماية الهيئة الحاكمة ، الباى وأسرته ، وتركت للباى - نظريا - سلطته الادارية فى تعيين الأداة الحاكمة المحلية وسلطته القضائية بين رعايا التونسيين . ولكنها أى الحكومة الفرنسية حددت سلطة الدولة المحمية من الناحية المالية والتشريعية ، ولقد جعلت لنفسها دائما حق الفيتو وحق الاقتراح وحق التنفيذ ولتعهد الدولة الحامية بحماية الدولة المحمية التونسية من الاخطار الداخلية والخارجية وجدت الاولى لنفسها الحق فى التدخل فى كل شئون الحكومة والاشراف عليها ووضع الاقتراحات التى تراها ومراقبة تنفيذها . ومن هنا نشأ نظام المراقبة والاشراف الفرنسى، دعامة الجيش والاسطول والبوليس والمحاكم والادارات الفرنسية ثم المراقبة على الهيئات المحلية .

وهذه المراقبة الفرنسية تستمد سلطتها وقوتها من حكومة الجمهورية الفرنسية فوجدت إذن إدارة فرنسية تسير جنبا إلى جنب مع الادارة التونسية ،ووجدت

سيادتان ، سيادة الدولة التونسية ، وهى نظرية ، وسيادة فرنسا وهى الفعالة والفعلية . الإدارة التونسية تتكون من الباى والموظفين التونسيين ، والادارة الفرنسية على رأسها المقيم العام والوزراء والمراقبون الفرنسيون .

وهنا يجب أن نلاحظ أن نظام الحماية وتعديلاتها لم توضع دفعة واحدة فى وقت واحد ، وإنما الحماية الفرنسية على تونس نظام تطور وتعدل منذ سنة ١٨٨١ الى أن اعلن استقلال البلاد .

لم تغير الحماية شيئاً فى نظام الحكم الاساسية فى تونس ، فلقد ظل الباى - كما رأينا - رأس الحكومة التونسية ، هو نظريا منبع كل سلطة ، أو لازال نظريا له الحق فى الإشراف العام على الإدارة ، ولكن معاهدة باردو حددت من سلطته ، أولا من ناحية الشئون الخارجية ، فقبل المعاهدة كان للباى من الناحية الفعلية حق إعلان الحرب ، وتقرير الصلح ، وعقد المعاهدات السياسية والإقتصادية مع الدول الاخرى . فنصت معاهدة باردو على ألا يقوم الباى بأى عمل يتصل بالامور الخارجية قبل الإتفاق مع الحكومة الفرنسية . وفعلا أصبح ممثل فرنسا فى تونس هو وزير الخارجية ، بصفته ممثل الدولة المحتلة يؤيده جيش الإحتلال وهو المشرف إشرافا كليا على هذه الامور . لقد أصبح ممثل فرنسا فى تونس هو الواسطة بين الباى وبين ممثلى الدول الأجنبية ، ووافقت الدول الكبرى على هـــذه الوظيفة الجديدة ماعدا إيطاليا - التى لم تعترف أول الأمر بها .

وأما من الناحية الداخلية فنتيجة لمعاهدة باردو ، وافقت الدولة التونسية ، وهى مرغمة ، ويظل هذا الإرغام موجودا طالما وجد جيش الاحتلال وبقيت المعاهدة نافذة ، على إنتداب الدولة الفرنسية للقيام بالمحافظة على النظام والأمن

فى القطر التونسى الى أن تتفق السلطات الفرنسية والتونسية على أن الإدارة الوطنية أصبحت قادرة على القيام بكماية بهذه المهمة .

فأصبح نظام الحماية هو الذى يحدد اذن سلطة حكومة تونس ، وفى هذه الحماية لم تفقد الحكومة التونسية من الناحية الظاهرية شخصيتها . ولكنه اصبح للحكومة الفرنسية بهذه الحماية سلطة باقية فى الإشراف والتدخل والفصل فى امور تونس جميعها ، فلم تقض الحماية على ناحية السلطة القومية ولا على ماحل محلها من الناحية الفعلية من سلطة وإدارة فرنسية . ولو أن معظم مشيرى الباى قد أصبحوا فرنسيين من الناحية العنصرية ، إلا انهم خاضعون للباى وللحكومة التونسية .

هذا من الناحية النظرية ، اما من الناحية الفعلية ، فلقد شلت قوة الباى ، ولم يعد له من حقيقة الأمر شىء . ومن حيث السيادة الداخلية عرفنا فى فصول ماضية أن الدولة التونسية قبل الحماية لم تشرف على الناحية القضائية الخاصة بالأجانب ، فهناك القضاء القنصلى القائم على نظام الإمتيازات الأجنبية ، ولقــد عرفنا أن الحكومة التونسية حاولت إصلاح هذه الناحية . بالرغم من عمل فرنسا على إلغاء القضاء القنصلى والإمتيازات الأجنبية ، إذ حل محلها قضاء وتشريعا فرنسيا صرفا مستقلا تمام الإستقلال عن الدولة التونسية .

لقد ضيقت فرنسا من سيادة الدولة التونسية بمعاهدة المرسى فى ٨ يونيو سنة ١٨٨٣ التى اجبرت الحكومة التونسية على القيام بالإصلاحات الإدارية والقضائية التى تراها الحكومة الفرنسية ضرورية . ومعنى هذا الشرط أكثر بكثير من ظاهره ، فلقد شلت فى الواقع سلطة الدولة التونسية فى الناحية القضائية والإدارية .

لقد كان نظام الحكم فى تونس كما عرفناه قبل المعاهدة إستبداديا ، فالباى ، كما

وجدنا ، يتمتع بكل السلطات ، وظل يتمتع بمظمها نظريا فى عهد الحماية ، فالقوانين لازالت تصدر باسمه ، ولكن حكومته التونسية لم تكن هى التى تعد المشروعات والقوانين ، وماعليه إلا أن يصدر قوانين ليست من صنعه ولا من صنع وزارته حتى ولو كانت هذه القوانين مقيدة لما بقى من سلطة نظرية له ، فعليه أخذ رأى المقيم الفرنسى فى كل شىء وتنفيذ أوامره دون سواء فى الأمور الداخلية والخارجية. وللمقيم الفرنسى أعوانه فى كل ناحية من نواحى الحكومة والإدارة يمثلون سلطته التى لاتعرف حدودا .

لم يعد للباى سلطة فالسلطة الحقيقية فى يد المقيم العام الفرنسى يمثله المديرون الفرنسيون فى المصالح المختلفة ، وهم وزراء إلا فى الإسم ، وهؤلاء المديرون الفرنسيون للامور الماليه والأشغال العامة والتعليم والزراعة والبريد، إذا اضيف اليهم المقيم العام ويشرف على الأمور الخارجية ، وقائد جيش الإحتلال وهو وزير الحربية التونسية ، وقائد الأسطول الفرنسى ، وهو وزير البحرية، لم يبق للوزراء التونسيين شىء ، فالحكومة كلها فى يد الفرنسيين .

وأما رئيس الوزارة فقبل الحماية لم تكن له سلطة حقيقية ، فهو مملوك للباى قبل كل شىء ، يتلقى أوامره منه ومسئول أمامه، ويستطيع الباى طرده أو سجنه فى أى وقت يشاء، ولم يكن له حق تعيين الوزراء الآخرين، فالباى هو الذى يعينهم، ولذا فرئيس الوزارة ليس رئيسا للوزارة بالمعنى المفهوم . ولم ترفع الحماية الفرنسية فى أول الأمر من شأن هذه الوظيفة، فأصابها الوهن والضعف، فالوزير الأكبر ليس له من الإشراف إلا الناحية الإدارية فى حدود ضيقة ومساعده وزير القلم . ويراقبه مراقب أو مدير فرنسى يسيره كيف يشاء . وأدخل نظام الإدارات الفرنسية العامة. كل إدارة لها مدير فرنسى ، ويعينهم الباى بعد أخذ رأى المقيم العام .

والذى كان يتمتع برياسة الوزارة هو السكرتير العام (الكاتب العام الفرنسى) للحكومة التونسية وهو فرنسى وظيفته إيجاد التناسق والانسجام بين الوزارات والإدارات المختلفة ، ولاينفذ أى قرار للوزارة إلا بعد توقيعه. وعليه الإشراف على الوزراء التونسيين الذين لايستطيعون عملا إلا بعد أخذ أوامره . فالكاتب العام الفرنسى هو يد المقيم العام اليمين فى الحكومة ، وللمقيم الفرنسى وحده حق رياسة مجلس الوزراء.

ولذا فاصلاح أغسطس سنة ١٩٤٧ سيجعل من رئيس الوزارة رئيسا إلى حد ما للوزارة ، وأصبح مجلس الوزراء إلى حد ما الآداة الحكومية الرئيسية ، ولو أنه مسئول أمام الباى والمقيم العام . وأصبح على السكرتير العام لذلك المجلس تنفيذ قراراته . وكان مجلس الوزراء يتكون من الوزراء التونسيين (وعددهم إثنان) ومن المديرين الفرنسيين والكاتب العام . ثم أصلح نظام الوزارة ، فزاد عدد الأعضاء التونسيين فيها (للعدل والتجارة والصحة والعمل والزراعة) .

وبذلك حددت سلطة الباى التنفيذية ، فبعد أن كان يباشرها بنفسه عن طريق موظفيه ، أصبح مجرد رأس للهيئة التنفيذية ، لايأتمر الوزراء بأمره، ولكن مع ذلك لازال من حقه من الناحية النظرية أنه إذا أمتنع عن توقيع أى قرار تقدمه له الوزارة فلايكون نافذا .

وأما من الناحية القضائية بين المسلمين ، فلقد كان الباى هو المشرف عليهـــا بصفة عامة ، ولكن فى سنة ١٩٢٢ حددت حكومة الحماية هذه السلطة . فأنشئت هيئة قضائية إسلامية مستقلة ، وجعلت الجرائم السياسية من إختصاص المحاكم الفرنسية حتى تستطيع الحكومة الفرنسية السيطرة على الموقف السياسى .

وأما من حيث النظم المحلية ، فلقد ظلت تستمد قوتها فى الظاهر من البـاى .

فالباى بعد أخذ رأى المقيم ، هو الذى يعين لوظائف القائد والكهيا والخليفة. فالقائد (المدير أو المحافظ) هو ممثل الباى ، هو ممثل السلطة التونسية . ولم يكن له أول الأمر مرتب محدود ، وإنما كان يتقاضى نسبة معينة من الضرائب التى يجبيها ، ويساعد الكهيا والخليفة القائد ، والباى يعينهما أيضا .

وكان المديرون أو المحافظون يختارون عادة من بين العائلات التركية العريقة أو من بين زعماء القبائل . وكانت هذه الوظيفة فى الغالب وراثية . وللقائد رياسة مجلس القائدية ، وهو مكون من مندوبى الشياخات وسلطات القائد إدارية ومالية وقضائية . فمن الناحية الإدارية هو مكلف بتنفيذ مراسيم الباى ، وعليه حفظ الأمن وحماية النظام . ووظيفته مالية ، فله الإشراف على جباية الضرائب فى إقليم أو مدينة ، ويشرف عليه فى هذه الناحية مباشرة الإدارة المالية الفرنسية ، وسلطة قضائية فى المناطق التى ليس فيها محاكم ، وسلطته القضائية لاتدخل إلا فى الأمور الصغيرة ، ولكن عليه تنفيذ أحكام المحاكم . ولقد عدلت سلطة القائد فى سنى ١٨٩٣ ، ١٩٢٤ ، ١٩٤٣ فقد كان فى تونس قبل الحماية سبعون قائدا ، ولكن بعد أن عملت الحكومة الفرنسية على إستقرار القبائل قل عدد القائديات إلى ست وثلاثين . وقسم الفرنسيون القائديات درجتين ، وحددوا مركز ومرتب القائد وبقية موظفى القائدية فدخلوا ضمن موظفى الدولة .

وأما من ناحية الجيش ، فلقد كان الجيش قبل الحماية جيش الباى ، ولكن بعد أن تأسست الحماية لم يعد للباى سوى حرس صغير مكون من ستمائة رجل حقيقة أن فرنسا قد جندت التونسيين ، وانشأت جيشاً جديداً على الطراز الفرنسى الحديث ، ولكنها وكلت أمر تنظيمه والإشراف عليه وقيادته لقائد جيش الاحتلال الذى كان يشغل كذلك منصب وزير الحربية التونسية .

النظم الفرنسية

بمعاهدة باردو سنة ١٨٨١ أصبحت تونس تابعة لفرنسا فى ظل نظام الحماية، ولقيام الثورة فى صيف هذه السنة ، احتل الجيش الفرنسى العاصمة وكل النقط الإستراتيجية المهمة ، وأصبحت بنزرت قاعدة القوات البحرية المرابطة فى مياه تونس . وبمعاهدة باردو ، ومعاهدة المرسى ٨ يونيو ١٨٨٣ ومرسوم سنة ١٨٨٤ أصبح قنصل فرنسا الجنرال فى تونس الوزير الفرنسى المقيم فى تونس ، وفى ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٥ أصبح لقبه المقيم العام .

وكانت مهمة هذا الرجل الأولى المحافظة على مصالح فرنسا الحربية والسياسية والإقتصادية قبل كل شيء ، فهو يمثل نفوذ فرنسا وتفوقها وسلطانها واحتلالها للبلاد . وعليه تنفيذ المعاهدات التى ارتبطت بها تونس مع فرنسا ، والإشراف على إنجاز كل الإجراءات التى تراها الحكومة الفرنسية ضرورية لحماية مصالح الفرنسيين . وله وحده حق الاتصال بالحكومة الفرنسية فى باريس ، فهو يتبع وزارة الخارجية الفرنسية ، ويتصل بها فى كل الأمور الخاصة بفرنسا وتونس .

وهو يمثل سلطات الجمهورية الفرنسية ، وعليه تقع مسئولية الحكم، فهو صاحب النفوذ الحقيقى فى الإدارة والحكم ، وأصبح تحت أوامره كل المصالح التى تتعلق بالأهالى الوطنيين وبالأوربيين ، وله سلطة إصدار المراسيم وتوقيعها بجانب الباى.

وهو الواسطة بين الباى وممثلى الدول الأجنبية وهو وزير الخارجية ، وهو الذى يرأس جلسات الوزراء ، وهو الذى يعلن وينفذ القوانين التونسية ، وهو الذى يرأس قسمى المجلس الكبير الفرنسى والتونسى . ولابد من أخذ رأيه فى كل الأمور الإدارية والمالية والسياسية . والواقع أنه يتمتع بسلطة لم يتمتع بها أحد

من حكام تونس ، فسلطته ليس لها حد ، فطوع أوامره قائد جيش الاحتلال وقائد الأسطول ، تسنده قوة فرنسا ومركزها لا فى شمال افريقية فحسب بل وفى البحر المتوسط والعالم .

ويساعد المقيم العام فى أعماله نائب عليه الإشراف على كل الأعمال المدنية فى تونس ، ويحل محل المقيم أثناء غيابه ، ولقد ألغى هذا المنصب وقتا ما سنة ١٩٤٣ ، ثم أعيد من جديد سنة ١٩٤٦ . ويلى وظيفة السكرتير العام أو الكاتب العام ، وقد بينا اختصاصاته . ويعاون المقيم المراقبون الذين أنبثوا فى أرجاء البلاد ، وكان هؤلاء فى أول الأمر من ضباط جيش الإحتلال ، ثم أصبحوا فى أكتوبر سنة ١٨٨٤ من المدنيين ، وحددت حكومة الجمهورية سلطاتهم نهائيا فى سنة ١٩٣٥ . فالمراقبون المدنيون موظفون من جنسية فرنسية ، وهم الممثلون المباشرون للمقيم العام ، يقومون بالمراقبة من جانب الدولة الحامية على إدارة شئون تونس فى أجزاء تونس ، ويستطيعون نيابة عن الحكومة التونسية التمتع بسلطات إدارية .

فالمراقبون ممثلو سلطات فرنسا ، ويوجد الآن فى تونس تسع عشر مراقبة مستقلة عن بعضها لا تتبع إلا دار المقيم العام . هم ممثلو المقيم فى الاقاليم ، ولهم فيها نفس سلطات المقيم العام فى العاصمة ، وعليهم أولا جمع المعلومات والأخبار السياسية والاقتصادية فى الأجزاء التى يشرفون عليها ، وعليهم مراقبة القائديات والتبليغ عنها ، ولهم الاشراف العام والنصح والتعديل ، ولزام عليهم تأييد الزراع والمستعمرين (المعمرين) الفرنسيين أمام الإدارة المحلية ، والعمل على حمايتهم ، وكذلك حماية الاوربيين . ولهؤلاء المراقبين بجانب ذلك كل سلطات القناصل المحليين فى الداخل .

ثم هناك الوزراء الفرنسيين المسمون بمديرى العموم ، وحددت الحكومة

الفرنسية إختصاص كل منهم بالتدريج ، وتولى الفرنسيون فى أول الأمر كل الوزارات ماعدا الداخلية ووزارة القلم ، ثم أدخل التونسيون بالتدريج بتطور نظام الحماية .

وأول وزير فرنسى مقيم فى تونس هو روستان . ولكن الحكومة الفرنسية لم تبقه طويلا فى مركزه ، فهى تريد إستصلاح التونسيين من ناحية ، واسترضاء الرأى العام الفرنسى من ناحية أخرى . فلا مفر من تغييره إذن ، وتعيين بول كامبون Cambon محله فى ٨ فبراير ١٨٨٢ . ولعب بول كامبون فى تونس الدور الذى سيلعبه لورد كرومر فى مصر ، ويقارن المؤرخون الأوربيون عادة بين الرجلين ، ويجدون بينهما فقط تشابه من حيث قوتهما الشخصية وإيمان كل منهما بمهمة بلاده فى الخارج ، ونوع العمل الذى قاما به . وإن كان كرومر قد أعطيت له الفرصة طويلة لينفذ ماراه ن تعديلات لصالح دولته أولا .

ولم تعط الفرصة لكرومر لدراسة أحوال مصر بعد الاحتلال مباشرة وماراه من علاج ، ولقد تركت هذه المهمة للورد دفرن ، ولكن فى تونس قام كامبون بالدورين معا . ولم يجد من حكومته ولا من الرأى العام فى بلاده من التأييد مثل ماوجد كرومر ، فسياسة فرنسا فى تونس لها فى فرنسا خصومها وأصدقاؤه معا فكانت سياسة المقيمين الفرنسيين فى كثير من الأحيان موضع لتذمر وهجوم عنيف من جانب بعض الصحف الفرنسية ومن جانب خصوم الاستعمار فى البرلمان الفرنسى ، وكثيراً ما اتهم هؤلاء فى كفايتهم وأمانتهم وولائهم لفرنسا . ولذا لم تكن مهمة المقيم العام الفرنسى فى تونس بالهينة ، فأمامه الرأى العام الفرنسى لابد من أسترضائه ، وأمامه الجالية الفرنسية فى تونس

لابد من أخذ رأيها والحصول على تأييدها فى كل الأمور المهمة . وأمامه الرأى العام التونسى لابد من عمل حساب له .

وأما فى مصر فمهمة كرومر ومن خلفه كانت أقل متاعبا وأكثر شكرانا ، فكرومر كان يؤدى ماراه واجبا عليه دون نظر الرأى العام الانجليزى أو إعتبار كبير لأى عامل آخر .

جاء كامبون إلى تونس فعمل على دراسة الموقف فيها من كل نواحيه ، ثم رجع إلى حكومته فى باريس ليقرر لها عن الخطوط الكبرى للتعديل الذى يراه والسياسه الواجب إتباعها ، وهذه الخطوط تنحصر فى :

١ ـ تخليص تونس من الأغلال الدولية التى تكبلها وتعوق حريتها وتمنع نفسها من اللجنة المالية الدولية التى كانت دولة داخل دولة، والإمتيازات الأجنبية التى وقفت فى الماضى حجر عثرة فى سبيل كل إصلاح مالى أو إدارى أو إقتصادى أو إجتماعى .

٢ ـ الاقدام عن تنظيم البلاد من النواحى المالية والاقتصادية ، فلا يمكن لفرنسا وهى دولة أوربية حديثة أن ترضى عن كل النظم الموجودة والتى بلى بعضها وأصبح غير قابل للبقاء .

٣ ـ تنظيم علاقات فرنسا فى تونس بالدول الأخرى فإذا أستطاعت فرنسا معالجة هذه المسائل أدت فى نظر كامبون مهمتها للانسانية والحضارة ، وخدمت مصالحها الحيوية .

ولمعالجة هذه المسائل لابد من تسهيل مهمة الحكومة الفرنسية فى حكم البلاد ، وهذا يقضى بترك نظم الحكم الأساسية باقية كما هى فى الشكل وسلبها كل سلطة فى

الواقع – كما بينا . ثم أطلاق يد الحكومة الفرنسية فى الإدارة ، ولذا قدمت الحكومة الفرنسية معاهدة المرسى فى ٨ يونيو سنة ١٨٨٣ لإمضائها ، وهذه المعاهدة أكدت فى الواقع إشتراك فرنسا فى حق السيادة على تونس .

التنظيم المالى

أما من حيث المهمة الأولى ، فالتخلص من اللجنة المالية الدولية سيطلق يدى المقيم الفرنسى فى إدخال التنظيمات المالية التى يراها واجبة ، ولقد عرفنا أن هذه اللجنة الدولية قد انشئت باتفاقية دولية بين إنجلترا وفرنسا وإيطاليا لضمان الديون وفوائدها التى تخص مواطنيها ومصارفهـــا ورعايا ، فإذا أستطاعت الحكومة الفرنسية ضمان هذه الديون لم يعد هناك مبرر لبقاء هذه اللجنة مشرفة على المالية التونسية ، ومعرقلة لكل حركة تقوم بها الحكومة التونسية والحكومة الفرنسية فى سبيل الاصلاح المالى ، ثم فى القضاء على اللجنة الدولية قضاء على جانب كبير من نفوذ إنجلترا وإيطاليا فى تونس . وكانت سياسة فرنسا تعمل جاهدة على إستبعاد نفوذ هاتين الدولتين . ولذا قررت الحكومة الفرنسية إتخاذ هذه الخطوة بالغاء هذه اللجنة وإنهاء عملها ، فقامت بضمان الدين التونسى وفائدته . وبذا انتهى عمل اللجنة الدولية وركلت الحكومة الفرنسية الاشراف على أمور الدولة المالية إلى مدير عام فرنسى هو فى الواقع وزير ، ولكنه لا يتلقى أوامره من الباى وإنما من المقيم الفرنسى العام مباشرة . وحرمت الحكومة الفرنسية على الباى عقد قروض داخلية أو خارجية دون موافقتها وبذا أخذت بشمالها مع الباى ما أعطته باليمين ، وأشرفت بذلك إشرافا تاما على الأمور المالية .

ولقد فكر بعض الفرنسيين فى وضع نظام جديد للمالية التونسيه والضرائب ، ولكن كامبون لم ير القضاء على النظام المالى القديم كله ، وأنما رأى فقط إدخال

بعض تعديلات تتلاءم والعهد الجديد ولذا إحتفظ بالضرائب القديمة كضريبة المجبي والمشور على أن التعديل الفرنسي لم يمنع من إلغاء بعض الضرائب التي كانت اللجنة المالية الدولية قد فرضتها ، وإلغاء نظام الإستثناء القديم من دفع الضرائب . وكان من الطبيعي أن تهتم الحكومة الفرنسية بتنظيم جمع الضرائب بالاشراف الدقيق على القائديات .

ونتيجة لهذا تحسنت المالية التونسية على الرغم من عدم زيادة الأعباء المالية زيادة كبيرة ، وأصبح من السهل إستهلاك الدين التونسي، وهذا مهد السبيل لتنفيذ كثير من المشروعات المهمة وتمويل الأستعمار الفرنسي ومقابلة النمو الواضح في الآداة الحكومية .

فرنسا والامتيازات

وأما فيما يتعلق بنظام الإمتيازات ، فالحكومة الفرنسية وأن كانت قد أعلنت في معاهدة باردو ١٨٨١ إحترام المعاهدات التي عقدتها تونس مع الدول الأخرى، إلا انها كانت تشعر جديا بمساوىء هذا النظام الذى لا ينتج سوى الفوضى والتأخر ، ويعرقل سيادة الدولة المحمية وسيادة الدولة الحامية ، ويقف عقبة كأداء في سبيل الإصلاح والتنظيم ، فلا تقدم لدولة حديثة طالما استقر فيها هذا النظام ولذا رأت الحكومة الفرنسية بثاقب بصرها مالم تره الحكومة الانجليزية في مصر ، رأت ضرورة إلغاء هذا النظام الفوضوى لإطلاق يدى الجمهورية الفرنسية في حكم البلاد وإحداث التغييرات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والقضائية التي تراها ضرورية، وطبيعي أن سكان البلاد الوطنيين سيستفيدون من محو ذلك النظام الذى عرقل بالفعل حركة الإصلاح الدستورى والنيابي والقضائي قبل مجىء الحماية .

وللتخلص من هذا النظام الفاسد كان لامفر للحكومة الفرنسية من الاتصال

بكل الدول صاحبة الامتيازات وإقناعها بالتنازل عن إمتيازاتها فى هذه البلاد، ولم يكن ذلك بالأمر الهين .

وعلى أى حال استطاعت فرنسا فى آخر الأمر إقناع النمسا والمجر والمانيا وروسيا بفشل هذا النظام ومساوئه وعدم وجود مبرر له، بعد أن أصبحت الإدارة التونسية تحت إشراف دولة أوربية ، بعد أن زال كل نفوذ للنظم الشرقية على الأجانب ، ففرنسا تنشىء محاكم أوربية فرنسية حديثة تتبع قانونا أوربيا فرنسيا، يضمن من الناحية القضائية حقوق الرعايا الأجانب كلهم على قدم المساواة .

ولذا فى ٢٧ مارس ١٨٨٣ قامت الحكومة الفرنسية بالإصلاح القضائى الذى وعدت به، فأعلنت نظم القضاء الفرنسى فى تونس وأنشأت المحاكم الفرنسية، وأعلنت فى نفس السنة أن الرعايا الأجانب الذين تلغى محاكمهم القنصلية يستطيعون التقاضى أمام المحاكم الفرنسية .

تنازلت الدول الكبرى أول الأمر عن القضاء القنصلى إذ لا يمكن الدفاع عنه، ولكن مسألة التنازل عن بقية الإمتيازات فقد كان شيئا آخر ، فلقد رأت الدول ضرورة الحصول على ميزات جديدة أو معاملة خاصة نظير التنازل عن امتيازاتها. ولم تجد فرنسا أية صعوبة مع ألمانيا فى هذا الموضوع ، وتنازلت إنجلترا عن إمتيازاتها نهائياً سنة ١٨٩٦ نظير فتح أبواب تونس لتجارة إنجلترا القطنية، وتنازلت النمسا كذلك فى صيف هذه السنة .

وأما مع إيطاليا فلقد لاقت فرنسا صعوبات جمة ، فإيطاليا كما وجدنا فى فصل سابق لم يكن من السهل عليها الإعتراف بالنظام الجديد فى تونس ، ذلك النظام الذى وضع حداً لأطماعها وآمالها فى ذلك الجزء من العالم القريب من سواحلها والذى تراه ذا أهمية حيوية لها .

كانت علاقات إيطاليا بتونس تحددها معاهدة سنة ١٨٦٨ التى تعطى لرعايا إيطاليا إمتيازات وحقوقا كثيرة ، حقوق الشعب الذى له الأفضلية فى المعاملة ، وتضمن للايطاليين الإحتفاظ بجنسيتهم ونشاطهم السياسى والثقافى والاقتصادى.

ولكن الحكومة الإيطالية لم تستطع المثابرة على موقفها العدائى الشديد بالنسبة لفرنسا ، فهى محتاجة أولا وقبل كل شىء للقروض الفرنسية اللازمة لها فى مشروعاتها العمرانية الكثيرة ، ولهذا مهدت الطريق لعقد اتفاقية ٢٥ يناير ١٨٨٤ والتى تنازلت فيها عن القضاء القنصلى ، ولكنها ظلت متمسكة بامتيازاتها ، تثير العراقيل فى وجه الفرنسيين إلى سنة ١٨٩٦ ، أدى إلى أن سقط فرنشسكو كرسبى من الوزارة ، وكان معروفا بعدائه الشديد لفرنسا . سقط كرسبى نتيجة لهزيمة إيطاليا الساحقة فى موقعة عدوة فى الحبشة ، فأسرعت إيطاليا إلى التقرب من فرنسا إثر الدرس القاسى الذى تلقته فى إفريقية ، ونتيجة لحاجتها المالية الشديدة . وكانت فرنسا لا تزال ترى ضرورة إستصلاح إيطاليا ، فالعلاقات الفرنسية الإنجليزية كانت تنذر باصطدام عنيف بين الدولتين فى البحر المتوسط ، وفرنسا فى حاجة إلى أصدقاء فى ذلك الوقت العصيب ، ولذا مدت يد الاتفاق إلى جارتها اللاتينية .

ولذا عقدت إيطاليا مع فرنسا فى سنة ١٨٩٦ ثلاث إتفاقيات خاصة بتجارتها ومركز رعاياها فى تونس فأكد حق الرعايا الايطاليين فى حرية التنقل والإستقرار والتملك وسهلت لهم وسائل الإتجار مع تونس فهذه الإتفاقيات فى الواقع لم تسقط إمتيازات إيطاليا القديمة ، وإنما ألبستها ثوبا جديدا ، فلقد اعترفت الحكومة الفرنسية للايطاليين بالمساواة التامة مع بقية السكان فى المسائل القضائية

وفى إحتراف المهن والاشتراك فى أوجه النشاط الصناعى والزراعى ، وأكدت حريتهم فى الملاحة والصيد فى المياه التونسية وفى الإحتفاظ بمدارسهم ومعاهدهم الثقافية وجنسيتهم الإيطالية وكان تنفيـــذ هذه الاتفاقيات مثارا لكثير من المتاعب والصعوبات ، فلقد حاولت إيطاليا إستغلالها إلى أقصى حد ، فعملت على نشر نفوذها مرة أخرى عن طريق صحافتها ومدارسها ومؤسساتهـا ، ولم تكن هذه جميعها تخضع للرقابة الفرنسية .

ولكن هذه الاتفاقات ، وأن كان يظهر فيها تساهل كبير من ناحية فرنسا إلا أن فيها اعتراف من ناحية إيطاليـا بمركز فرنسا الجديد فى تونس . وبعد إنتهاء الحرب الكبرى الأولى أعلنت الحكومة الفرنسية إنتهاء العمل باتفاقيات سنة ١٨٩٦ مع إيطاليا والتى تختص بالميزات التى حصل عليها الايطاليون فى تونس ، فلاداعى لأن تستقطب فرنسا إيطاليا فى تونس بعد أن وضعت إيطاليا أقدامهـا فى طرابلس . ومع ذلك فقد قامت مفـاوضات بين الحـــكومتين الفرنسية والايطالية بشأن تعيين الحدود بين تونس وطرابلس ووافقت فرنسا على تصدير كميات كبيرة من الفوسفات التونسية لايطاليا كل سنة . ولكن فرنسا أخضعت العمال الايطاليين لنظام العمل فى تونس ، وألغت نظام المـــدارس الايطالية الخاصة .

ولم تكن العلاقات دائما ودية بـــين فرنسا وإيطاليا فمسألة تونس كانت موضوعا شائكا بالنسبة للدولتين ، وخاصة بعد مجىء الفاشيين إلى الحكم فى إيطاليا . فمنذ أن ظهر موسولينى وهو ينعى سوء حالة الايطاليين فى تونس ، وأخذ يكرر تصريحاته بأن البحر المتوسط يجب أن يكون بحيرة إيطاليـــة وكانت خطبه ومقالات الصحافة الايطالية كلها مهددة لمركز الفرنسيين فى تونس ولذا رأى

لافال Laval فى سنة ١٩٣٥ الإتفاق مع الدوتشى ، وإحلال سياسة التفاهم مع إيطاليا محل سياسة العداء ، ومحاولة فصل هذه الدولة عن المانيا ، وحددت لمدة معينة جنسية الإيطاليين الذين يولدون فى تونس ، وعادت للمدارس الايطالية صفتها القديمة ، وأستغلت الحكومة الفاشستية هذه الفرصة ، فأهتمت بالأستعمار الإيطالى فى تونس ، وأخذت تنافس الجالية الفرنسية فى الاستعمار ، وعن طريق قناصلها ومدارسها ومستشفياتها عملت على إيجاد مستعمرة فى تونس تكاد تكون مستقلة ، وحاولت إثارة التونسيين على حكومة الحماية . لقد وجد الايطاليون ، ولاسيما بعد فشل الاستعمار الايطالى فى ليبيا ، السلام والعمل والعيش الرضى فى تونس .

على أى حال أستطاعت فرنسا أن تقضى على نظام الإمتيازات القديم القضاء المبرم ، وأستطاعت أن تحرز فى هذه الناحية نجاحا لم تحاول ولم تستطع انجلترا إحرازه فى مصر خلال مدة إحتلالها لهذه البلاد .

ودعا التخلص من الامتيازات فى القطر التونسى إلى إطلاق يدى فرنسا حرة فيما ترى إدخاله من إصلاحات ، فسهل هذا بوجه خاص الاصلاح الجمركى فى تونس ، ونشأ عن ذلك حرية ورود صادرات فرنسا إلى تونس ، وعدم منافسة أية تجارة خارجية لتجارتها .

فرنسا والدول

ويدخل فى باب إلغاء الامتيازات تنظيم علاقات فرنسا مع الدول الاخرى، فلقد رأينا فى الفصل السابق كيف نظمت فرنسا علاقاتها مع المانيا وانجلترا ، والبت فى مسألة الإمتيازات لصالح فرنسا وتونس فى الواقع أقر علاقات فرنسا بالدول الاخرى فيما يختص بتونس فالاتفاقات التى عقدتها فرنسا مع الدول صاحبة الامتيازات فيها إعتراف من الناحية الفعليه على الأقل بالحماية على تونس، فتأكد بذلك مركز فرنسا فى تونس من الناحيه الدولية .

لقد أيد الشعب الفرنسى سياسة الحكومة الاستعمارية بصفة عامة فى تونس ، وبالرغم من الإنتقادات التى وجهها خصوم الإستعمار إلى جيل فرى وأشياعه ، فالربع الأخير من القرن التاسع عشر كان عصر الإمبريالزم الكبير الفرنسى والانجليزى ، وجد الشعب الفرنسى فيه مجالا للتعبير عن النشاط القومى الحيوى ووجد الغنم الاقتصادى ، والسبق السياسى ، والتقدم الحضارى والانسانى،وأيد الروح الاستعمارى نمو الشعور القومى الوطنى فى كل دول أوربا ، ونمو الروح الحربى وزيادة الرغبة فى أكتساب الشهرة والمجد .

وكان فتح الانجليز لمصر فى سنة ١٨٨٢ من العوامل التى سهلت للفرنسيين اتخاذ الخطوات التى يرونها فى تونس ، فما كانت انجلترا بمستطيعة أنتقاد أعمال الفرنسيين فى تونس ، فى الوقت الذى تقوم هى فيه بنفس العمل فى وادى النيل . ولذا كان نمو حركة الامبريالزم الاستعمارية فى انجلترا وفرنسا والمانيا وإيطاليامن العوامل التى ساعدت على كبت الشعور القومى لدى الدول الصغيرة وعلى ذهاب نداآتها وضياع حريتها إلى حين . ولم تصل المنافسة الانجليزية الفرنسيةفى ميدان الامبريالزم على إضعاف مركز فرنسا فى تونس ، وعلى العكس تنافست

الدولتان فى فرض إرادتها على الشعوب الصغيرة المغلوبة على أمرها ؛ وأزداد مركز فرنسا قوة فى تونس حين خرجت فرنسا من عزلتها السياسية نهائياً وتكون الحلف الفرنسى الروسى ، فأصبح لفرنسا مركز قوى فى أوربا والعالم ، وإزداد ذلك المركز قوة بانتهاء التنازع الانجليزى الفرنسى فى البحـــر المتوسط وشمالى أفريقية باتفاقية لانزدون ـ كامبون فى سنة ١٩٠٤ التى سويت فيها كل المشاكل الاستعمارية بين الدولتين .

ثبت مركز فرنسا نهائياً فى البحر المتوسط ، وأستطاعت تحويل بنزرت إلى قاعدة حربية بحرية من الطبقة الأولى . لقد قوى التحالف الفرنسى الانجليزى من مركز فرنسا أمام إيطاليا بوجه خاص ، ففكرة الانتقام من فرنسا أو زحزحتها من تونس أصبحت فى إيطاليا مجرد فكرة خيالية لايستطاع تحقيقها .

وأما مع الدولة العثمانية ، فلقد أضطرت هذه الدولة ، بالرغم من عـــدم إعترافها بمعاهدة باردو إلى السكوت نظراً لمشاكلها الكبيرة فى أوربا وآسيا . على أنها دخلت مع فرنسا فى مفاوضات سنة ١٩١٠ لتحديد الحدود بين تونس وطرابلس ، فكان فى هذا إعتراف ضمنى بمركز فرنسا فى تونس . وسرعان ما انشغلت الدولة العثمانية عن حدود تونس الشرقية بالغزو الايطالى لطرابلس وضمها إلى الممتلكات الايطالية . وبذا تخلصت فرنسا من المشاكل التى قد كان يمكن للدولة العثمانية إثارتها على حدود تونس ولم تعترف تركيا رسميا بحماية فرنسا عـــلى تونس إلا فى معـاهدة سيفـر سنة ١٩٢٠ . كما عمل إنهماك الايطاليـــين فى طرابلس وماوجدوه من مقاومـــة الأهلين على التخفيف من حدة حقد إيطاليا وحسدها .

فرنسا والمجالس الاستشارية

إن ثبات مركز فرنسا فى تونس سهل لها القيام بكل التعديلات التى رأتها ضرورية لصالح الجمهورية الفرنسية من النواحى السياسية والإستراتيجية والاقتصادية ولصالح الفرنسيين المقيمين فى تونس ، ولكى تستطيع فرنسا الاشراف على ذلك جعلت سلطة المقيم العام فى أمور البلاد لاحد لها فى العاصمة وفى الاقاليم وفى إدارات الحكومة وفى نظم الادارة المحلية والمجالس البلدية . وللاشراف على أمور الزراعة والتجارة وجدت حكومة الحماية ضرورة إنشاء الغرف التجارية والزراعية فى معظم مدن تونس ، ولم يكن للسكان الوطنيين فى أول الأمر الحق فى إنشاء هذه الغرف ، فكانت مقصورة على الفرنسيين ، ثم أصبح للاهالى ذلك الحق بعد الحرب الكبرى الأولى . ولتشجيع الفرنسيين على الاستثمار والتعرف إلى رغباتهم وحاجاتهم وإشراكهم فى الاشراف على البلاد ورعاية مصالحهم الخاصة ، كون المقيم جمعية أعضاؤها من الفرنسيين للمشاورة فى أمور الحكومة وفى سنة ١٨٩٦ أنشىء المجلس الشورى La Conférance من الفرنسيين يضم عددا من أعضاء غرفتى التجارة والزراعة ومن الموظفين وأصحاب المهن الحرة .

وفى سنة ١٩٠٧ حدث تحول فى ذلك المجلس فأعطيت الجالية الفرنسية حق إختيار من يمثلها فى ذلك المجلس كان عدد نواب الفرنسيين ٣٦ عضواء وضم اليهم ١٦ عضوا تونسيا لاينتخبون وإنما يعينهم المقيم الفرنسى العام ، ويدخل ضمن الأعضاء التونسيين عضو إسرائيلى واحد ، ورأى ذلك المجلس الشورى استشارى ، وله حق النظر فى الميزانية ، ولكن ليس له حق تقديرها فلابد من موافقة الحكومة الفرنسية . ويلاحظ هنا أن حكومة الحماية جعلت الفرنسيين

أغلبية فى ذلك المجلس وأعطتهم حق الانتخاب ، بينما جعلت من التونسيين أقلية وجعلت إختيارهم عن طريق التعيين ، وأعطت المقيم الفرنسى العـــام حق تعيينهم .

وسنذكر فى الفصل التالى كيف تطور ذلك النظام الاستشارى .

ولم تكن فرنسا حين وضعت أقدامها فى تونس تؤمن بمنح التونسيين حكما نيابيا ولو صوريا . فنظام الحماية فى نظر الفرنسيين قائم على أساس أن التونسيين غير قادرين على حـــكم أنفسهم بأنفسهم ، ولم يصلوا بعد إلى المستوى الذى يؤهلهم للاشتراك فى مناقشة شئون بلادهم . كما أن فرنسا لم تجد حين دخلت جيوشها أن البلاد تتمتع بنظام نيابى حقيقى . حقيقة لقد حدد البايات سلطتهم فى الستينات والسبعينات للقرن التاسع عشر بوضع عهد الأمان ١٨٥٧ ، ودستور سنة ١٨٦١ . وبإنشاء مجالس تشريعية ، ولكنا عرفنا أن هذه المجالس لم تكن من الناحية العملية تشريعية بالمعنى الصحيح ، وعرفنا كيف قامت العقبـــات فى سبيل إصلاح النظام الدستورى لعوامل تتصل بالباى والأهالى والأجانب، وكيف تدخلت الدول بالفعل لوضع حد نهائى لحركة الاصلاح . ولذا لم تكن فرنسا راغبة حين فرضت حمايتها فى تجديد الحركة الاصلاحية الدستورية ، وإن كانت الظروف ستضطرها إضطرارا فى القـــرن العشرين إلى ضرورة إدخال العنصر القوى فى المجالس الاستشارية التى أنشأتها . وسنشير إلى هذا عند التكلم على الحركة القوميـة.

فرنسا والزراعة

تعتمد تونس فى حياتها إلى حـد كبير على الزراعه ، وتنمو زراعتها تحت الادارة الحسنة والحكم المنظم والمستقر ، ولقد أجدب جانب من أراضى تونس لسوء الادارة وفوضى الحكم . والزراعة فى تونس ، ولو أنها تعتمد فى كثير من الاحيان على الامطار ، إلا أنه لابد من إدخال وسائل الرى الحديثة وحفر الآبار الارتوازية والعناية بالتربة ، ويجب أن يكون هذا الاهتمام من جانب الحكومة ومن جانب الأفراد .

ولابد فى بلاد زراعية يعتمد معظم أهلها ومعظم المستعمرين فيها على الزراعة من تنظيم الملكية الزراعية ، ولم يكن هناك من قبل ضمان حقيقى لحقوق الملكية ولذا أصدرت حكومة الحماية فى سنة ١٨٨٥ مشروعا لتنظيم هذه المسألة ، ثم أنشأت فرنسا وزارة أو إدارة الزراعة ، وذلك للاشراف على شئون الزراعة ؛ كما أنشئت حدائق التجارب والمعامل ، ودرست أحوال تونس الزراعية دراسة دقيقة ، وعملت على إحياء كثير من الأراضى التى حل بها الجدب وأقطعتها الفرنسيين ، ومن أهمها الأراضى قرب مدينة قابس التى تحولت فى أقل من ثلاثين عاما إلى غابات جميلة من أشجار الزيتون . وأحتكرت الحكومة الفرنسية بعض الزراعات لنفسها مـثل زراعة الدخان ، وكان من أهم موارد الميزانية .

ويلاحظ هنا أن الإستعمار الفرنسى فى هذه البلاد كان على نوعين : الاستعمار الفردى ، والاستعمار الحكومى الرسمى وسار هذان النوعان جنبـا إلى جنب ، وفى سنة ١٩١٤ بلغ مجموع مساحة الاراضى التى أستغلها الإستعمار الرسمى ٢٥٧ الف هكتار مربع ، والفردى حول نصف مليون هكتار مربع . وفى خلال عشرة أعوام خصص ٤٠ الف هكتار مربع من الاراضى لألف عائلة فرنسية مهاجرة

وتعتبر الفترة مابين الحربين الكبيرتين فترة مهمة فى الإستعمار الفرنسى الرسمى فأصدرت المراسيم لتنفيذه ، وذلك بتعيين جديدة قطع من الاراضى له وتقسيط ثمن الارض على آماد طويلة ، فبعد أن كانت هنا المدة عشر سنوات أصبحت عشرين سنة . والإستعمار الزراعى الفرنسى فى تونس يختلف عنه فى الجزائر ، فالجزائر أعتبرت جزء من فرنسا ، بينما كانت تونس تخضع لنظـــام الحماية ، فالمستعمرون الفرنسيون فى تونس لايتمتعون بحقوق المواطنين الفرنسيين كما هى الحال فى الجزائر . ولكن من ناحية الإستغلال نفسه الامر متشابه .

ففى كلتا الحالتين خصصت أراضى معينة للمستعمرين الفرنسيين ، وإن كانت الحال فى الجزائر قد وصلت فى وقت ما إلى حد أن المستعمرين كانوا يأخذون الارض مجانا ، وتتكفل لهم الحكومة الفرنسية بالزوجات والمهـــور . وإهتمام الفرنسيين بالزراعة سيكون حافزا لعدد كبير من الوطنيين على مزاولة نشاطهم المعروف عنهم منذ القدم ، وإن كانوا لم يجدوا من حكومة الحماية كل التسهيلات التى وجدها المستعمرون الفرنسيون . ومع ذلك فقد أرتقت الزراعة فى المزارع الوطنية ، واستفاد الاهالى بطبيعة الحال من النظم الزراعية الحديثة ومن مراكز التعليم والصحة وتنظيم جمع الضرائب وإنشاء ورقى وسائل النقل والمواصلات ، فنمت زراعة الزيتون والحبوب والكروم والفواكة والنخيل .

وأخذ عدد من القبائل نصف الرحل يستقر نهائيا فى زراعة الارض نتيجة للحياة الجديدة فى تونس وللتنظيم الإدارى الجديد ، ونتيجة للحكم الفرنسى الذى قبض على ناصية الامور بيد من حديد ، فلم يعد من السهل الاعتداء على الاراضى الزراعية ، أو على التجارة ، وخصوصا وأن الحكومة الفرنسية شجعت فى آخر الامر هذا النوع الجديد من الحياة المستقرة ، وبذلك فالحياة البدوية فى تونس أخذة فى الزوال نهائيا .

فرنسا والصناعة

ولو أن تونس تعتمد على الزراعة إلا أن بها ثروة معدنية لابأس بها ، والفوسفات أهم معادن تونس يوجد بمقادير لاحد لها ، وهناك الحديد والزنك والنحاس والمنجنيز والزئبق ، ولقداستغلت مناجم هذه المعادن في العصور القديمة، ولكن حل الوهن بهذه الناحية من النشاط الإنساني في العهد التركي إلى فرض الحماية .

ولقد أنشئت غرفة زراعة الشمال في نوفمبر ١٨٩٥ لاتشمل غير الفرنسيين للاهتمام بالإستعمار الفرنسي الزراعي، ومساعدةالزراع الفرنسيين ومدهم بالأموال والمواد اللازمة للزراعة ، كما أنشئت مدرسة الإستعمار الزراعي للتعليم الزراعي، ونتيجة لجهود حكومة الحماية في الاصلاح الزراعي أن عادت الحياة والنشاط إلى كثير من أراضي تونس . ولكنها لم تعد ملكا لسكان البلاد الاصليين ، وإنما لسكان جدد فرنسيين تحميهم الجمهورية وجيوش الإحتلال ويسرت لهم وسائل تملك الارض وزراعتها والحياة فيها . وأنشئت لهم وسائل المواصلات المختلفة من طرق وسكك حديدية ، كما أنشئت لهم المدارس الثقافية والمهنية والمراكز الصحية .

وإستقرار الفرنسيين في الأراضي وإشتغالهم بالزراعة سيكون طائفة جديدة قوية في المجتمع التونسي لها كل الإمتيازات، ولها الأفضلية في كل شيء ، تسندها قوة الحكومة الفرنسية ومقيمها في العاصمة ومراقبوها في الأقاليم ، هذه الفئة من السكان لم تكن معروفة من قبل ، فكان عدد الجالية الفرنسية التي تشتغل بزراعة الأرض لايذكر قبل عهد الحماية .

وفى أول الأمر حاولت الشركات الفرنسية حيازة الأرض الزراعيـــة فى تونس لأغراض الإستعمار الزراعى . وبعد فرض الحماية هاجرت إلى تونس رؤوس الأمـوال الفرنسية من باريس وليون فى سنتى ١٨٣٣ ، ١٨٨٤ لهـذا الغرض . واستطاعت الشركات الفرنسية أن تستولى على كثير من الأراضى الصالحة للزراعة ، وقسمت هذه الأراضى بين الفرنسيين.

ومن بعد سنة ١٨٩٢ أهتمت الحكومة الفرنسية رسميا الإستعمار الزراعى ، ولابد لهذا الغـرض من أراضى ورؤوس أموال ، ووجدت حكومة الحماية فى أراضى الدولة التونسية ، وهى مبعثرة فى أنحاء تونس مايصلح لتحقيق هدفها . ولذا أسست فيما بـين سنتى ١٨٩٢ ، ١٨٩٥ المراكز الأولى للاستعمار الفرنسى الرسمى ، ورأت الحكومة الفرنسية أن تعنى بهذه الناحية عناية خاصة ، لأنه أمام تفوق الجالية الإيطالية فى العدد فى تونس ، وأمام سيل الهجـــرة الإيطالى كان لامناص للحكومة الفرنسية . كما رأت من أن تجتذب إلى تونس العائلات الفرنسية من فرنسا والجزائر ، وأن تسلحها بالمال والخبرة . واستفادت فرنسا فى هذه الناحية من خبرتها الإستعمارية فى الجزائر ، فخصصت أراضى شاسعة للمستعمرين (المعمرين) الفرنسيين من أراضى الدولة التونسية ومن أراضى الحبوس (الأوقاف) التى استبدلت : وعلى هذا الأساس أصبح الإستعمار الزراعى سياسة حكومية رسمية .

ولقد وافق البرلمان الفرنسى فى سنة ١٩١٤ على تخصيص مبلغ ٢٣ مليونا من الفرنكات لمساعدة الفرنسيين على الاستعمار الزراعى فى تونس.

وعهد الحماية هو الذى بدأ فيه حقيقة البحث عن المعادن وإستغلالها بالطرق العلمية الحديثة ، فلم تكد الحماية تضع أقدامها فى صيف سنة ١٨٨١ إلا ووضع فى ديسمبر

قانون يقرر ضرورة الحصول على ترخيص من الدولة قبل القيام بالإستغلال، وفى سنة ١٨٩٣ صدر مرسوم بالترخيص للباحثين عن الثروة المعدنية ، فقامت حمى البحث شديدة بين سنتى ١٨٨٣ ، ١٩٣٠ ؛ وأنشأت حكومة الحماية مصلحـــة المناجم ، وكان الاهتمام بإنشاء وسائل المواصلات من العوامل المهمة التى سهلت إستغلال الثروة المعدنية .

وشجعت حكومة الحماية بكل الوسائل التى تملكها رؤوس الاموال الفرنسية والفرنسيين على البحث عن المعادن وإستخراجها . وتبلغ رؤوس الاموال المستغلة فى مناطق الفوسفات حول نصف مليار من الفرنكات، ويشتغل فى مناجمها عشرون الف عامل ثلاثة أرباعهم من الوطنيين . وكان كشف مناجم الفوسفات فى سنة ١٨٨٥ ، ولكن أستغلالها لم يكن أمراً هينا لبعد مناطقها عن البحر، وعدم وجود الموانى القريبة الصالحة . ولقد أنشئت بتأييد الحكومة الفرنسية شركات لإستخراج الفوسفات أهمها شركة "فوسفات التى تأسست فى سنة ١٨٩٧ ، وأهتمت هذه الشركات بإيجاد المصانع اللازمة لتحسين نوع الفوسفات .

ولقد نشأ عن وجود بعض المعادن أن قامت صناعات خاصة بمعالجتها وتنقيتها، كما هى الحال فى الفوسفات والرصاص ، وأشتغل فى الصناعة المتصلة بالمعادن من ستة آلاف إلى ثمانية آلاف عامل .

وأهتم الفرنسيون كذلك بالصناعات المتصلة بالزراعة مثل إستخراج زيت الزيتون وصناعة الصابون والنبيذ وحفظ الخضر والفواكه والعطور والصبوغ وصناعة الورق والمنسوجات والدخان . فأنشأوا المصانع الكبيرة لهذه الصناعات على نطاق واسع، وأستخدموا فيها الآلات الحديثة ونظموا العمل فيها . بينما كانت

الصناعة قبل عهد الحماية تعتمد فى الغالب على الأيدى أو على الآلات البـــدائية البسيطة وتتبع النظم النقابية القديمة ، وظلت الصناعات الوطنية مثل صناعة النسيج والجلود والعطور ونقش النحاس والفضة والحرير والحصر والسلال والشاش موجودة بجانب الصناعات الفرنسية تتبع نظمها القديمة فى الغالب . فلكل حرفة أو صناعة وطنية نقابتها وأمينها . ولقد دعم الحركة الصناعية إنشاء المواصلات وإصلاح الموانى وإعدادها لرسو السفن الكبيرة.

وقد أحدثت الصناعة الحديثة تطوراً إجتماعيا كبيراً فى تونس، فمعظم الأيدى العاملة فيها من الوطنيين ، وإن كانت الوظائف الكبرى الفنيه والإداربة فى يد الفرنسيين . ولذا ظهرت طائفة جديدة من العمال تختلف تماما عن طائفة الصناع وأصحاب الحرف القديمة ويصبح لها نقاباتها التى تدافع عن حقوقها ويكون لها زعماؤها ، فتعترف بها حكومة الحماية فى آخر الامر . وستلعب هذه النقابات العمالية فى الحركة الوطنية التونسية دوراً مشهوراً ويلاحظ هنا التطور الكبير الذى شمل وسائل النقل فى عهد الحماية:

فإلى سنة ١٨٨٠ لم يكن بتونس غير سكة حديدية واحدة بين تونس وحدود الجزائر . وكان لايزيد طول السكك الحديدية عن ١٩٥ كيلوا مترا ، فى حين بلغ طول خطوط السكك الحديدية الآن ما يزيد عن ألفى كيلومتر وتوجد إلى جانب خطوط الدولة خطوط الشركات ، ونتيجة لذلك التطور الكبير أن ربطت السواحل بعضها ببعض وبالداخل بشبكة من السكك الحديدية . هذا فضلا عن إنشاء الطرق وتعميرها ورعايتها . ونتيجة للاهتمام بالزراعـــة والصناعة ووسائل المواصلات التى نمت تجارة تونس الخارجية وخاصة تجارة الصادرات ، أن أصبح

الفوسفات من أهم المواد التي تصدرها تونس . كما إزدادت حاجة تونس إلى البضائع الخارجية والآلات ومواد الوقود لصناعاتها ولاضطراد نمو الحضارة الأوربية فيها ، ومع ذلك لم تصل تونس إلى درجة التصنيع الحقيقي لنقص الوقود والقوى المحركة.

* * *

الفصل الثامن

الحركة القومية التونسية

أحدث غزو الفرنسيين للجزائر فى عام ١٨٣٠ دويا كبيرا فى تونس ، وذلك بحكم روابط اللغة والدين والجنس ، والخضوع للسيادة العثمانية . فالإحتلال الفرنسى للجزائر لن يكون نهاية المطاف بالنسبة للمطامع الفرنسية فى شمال أفريقيا . بل أن من المعروف أن تنظر فرنسا إلى تونس كامتداد طبيعى للوجود الفرنسى فى الجزائر . ولذا شعرت تونس بخطورة الموقف بعد أن أستقرت أقدام الفرنسيين على حدودهم الغربية .

قابل الشعب التونسى إحتلال فرنسا للجزائر باستياء شديد ، لاسيما وأن حركة الجامعة الإسلامية كانت تلقى تأييدا وترحيبا شديدين من قبل شعوب شمال أفريقية . فلا غرابة إذا وجدنا الشعب التونسى يؤيد بكل قوة حركات المقاومة للحكم الفرنسى فى الجزائر ، ويعد قضية الجزائر قضيته الخاصة ، فما حدث فى الجزائر بالأمس يمكن أن يحدث له غدا .

ولذا عندما أرغم الباى على توقيع معاهدة باردو وإعلان الحماية على البلاد (١٢ مايو ١٨٨١) لم يستسلم الشعب التونسى ، وقام بثورات متعددة فى مختلف أجزاء البلاد مما أضطر فرنسا إلى غزو تونس للمرة الثانية ، واستمرت تواصل عملياتها العسكرية حتى عام ١٨٨٣ . بل لجأ بعض المجاهدين إلى طرابلس لتنظيم حرب عصابات ، فى جنوب تونس ، استمرت فى أعمال المقاومة حتى عام ١٨٨٨ .

ويمكننا أن نقسم تطور الحركة القومية فى تونس إلى ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : وتشمل الفترة من إعلان الحماية إلى قيـــام الحرب العالمية الأولى .

المرحلة الثانيه : وتتضمن كفاح الشعب التونسى فيما بين الحربـــين العالميتين .

المرحلة الثالثة : وتبدأ من الحرب العالمية الثانيه إلى الإستقلال .

المرحلة الأولى

إذا تناولنا هذه المرحلة بالدراسة نجد أن لها مميزات خاصة تميزها عن المرحلتين التاليتين . فبالإضافة إلى إعتمادها على جهود فردية فهى فى نفس الوقت متأثرة بحركة الجامعة الإسلاميـة ، ومن ثم كان قادة الحركة القوميـة الأول من رجال الدين ، ومن علماء الزيتونة على وجه الخصوص .

كان الشيخ محمد السنوسى — وهو من علمـاء الزيتونة المستنيرين — أول رواد الحركة القومية فى تونس بعد الحماية أشتغل قبل إحتلال الفرنسيين لتونس فى تحرير جريدة الرائد ، وتتلمذ على يديه محمد الناصر باى الذى ناصر الحركة القومية وأيدها عند توليه الحكم .

الشيخ محمد السنوسى

ساء الشيخ السنوسى أن يرى بلاده مكبلة فى أغلال الحماية التى فرضت على البلاد بقوة السلاح دون مراعاة لمصالح سكان البلاد الحقيقيين أو لمشاعـــرهم فالتونسيون مسلمون شديدو التمسك بدينهم ، ويرون أن الطاعة يجب أن تكون للحاكم المسلم ، وليس لدولة أجنبية مسيحية تفرض عليهم نظامـا غريبا عنهم لم

بألفوه ، نظاما جعل منهم عبيدا لسادة جدد لا يمتون اليهم بصلة من جنس أو دين وقد دفعه هذا الإستياء إلى القيام بحركة قوية الغرض منها تجميع طبقات الامة حول هدف واحد هو القضاء على نظام الحكم القائم . فكون وفدا تولى جمع توقيعات من مختلف طوائف الامة على عريضة تولوا رفعها إلى الباى ، بعد أن أوضحوا فيها ما آلت اليه البلاد من حالة محزنة فى ظل الحماية . وقد أبدى الباى تأييده للحركه وتضامنه مع مطالب الشعب .

لم يسع السلطات الفرنسية الحاكمة أمام هذه الحركه إلا القبض على الشيخ السنوسى وإبعاده خارج البلاد ، مع القيام بعملية إعتقالات واسعة لانصار الحركة فى مختلف أنحاء تونس .

الشيخ المكى بن عزوز

حمل مشعل الحركة من بعد الشيخ السنوسى ، عالم آخر جليل من علماء الزيتونة السلفيين هو الشيخ المكى بن عزوز : وأهمية هذا الشيخ بالنسبة للحركه ترجع إلى كونه من مؤيدى الاصلاح والناقمين على الشيوخ الجامدين . واستطاع هذا العالم بفضل استنارته من أن يكون له مدرسه تأثرت برأيه ، ونهجت على منواله . وأهم هؤلاء الشيخ عبد العزيز الثعالبى الذى سيلعب دوراً خطيرا فى حركة الكفاح التونسى من أجل الاستقلال .

وإذا كان الشيخ المكى قد رحل إلى الشرق حيث مات فيه ، فإن تلامذته من بعده قد حملوا لوا مبادئه وأفكاره . فلم يلبث هؤلاء التلاميذ أن تجمعوا حول هدف واحد هو الدفاع عن مصالح الامة ، وأن تكون وسيلتهم للتعبير عن مبادئهم إصدار ثلاث جرائد إحداها باللغة الفرنسية وتسمى (المستقبل التونسى) ،

والآخريتين تصدران باللغة العربية وتسمى الأولى (حبيب الأمة) والثانية (سبيل الرشاد) .

ومن أبرز شخصيات تلك الفترة التى تعتبر بحق فترة إنتقال بين القـديم والحديث ، أى بين الجيل الذى تلقى ثقافة إسلامية فى تونس ، وبين الجيل الآخر الذى أتم دراسته فى الخارج . وهؤلاء هم على كاهيا ، والشيخ زروق ، والهادى السبعى .

جماعة الحاضرة

وفى مطلع القرن العشرين وفد على تونس المبعوثون الذين تلقوا ثقافتهم فى الخارج ، وعادوا مشبعين بأفكار تحررية . ومن ألمع هؤلاء السيد على أبوشوشة صاحب جريدة (الحاضرة) ، فتمكن من أن يجمع أنصار القديم والحديث فى جبهة واحدة هدفها ربط تونس بحركة الجامعة الإسلامية ، وتنفيـذ الدستور التونسى . أى أن هـذه الحركة كانت سياسية دينية أو بمعنى آخر قومية دينية .

ومما تجدر الإشارة اليه أن هذه الحركة كانت شبيهة إلى حد كبير بالحركة القومية فى مصر فى أيام مصطفى كامل ومحمد فريد ويذكر علال الفاسى فى كتابه (الحركات الإستقلالية فى المغرب العربى) قوله « أن هذه الحركة كانت تتغذى بالروح التى ترد عليها من مصر ، كصدى للدعاية التى قام بها جمـال الدين ومحمد عبده ، وتقتدى بالحركة الوطنية التى أنبثقت من روح الزعيم مصطفى كامل . »

بل إن هذه الجماعة كانت على إتصال بالحركة الدستورية المراكشية التى كانت

تتخذ من جريدة (الحاضرة) منبرا للدفاع عن إستقلال المغرب الأقصى ووحدة أراضيه .

ومن أبرز شخصيات الجماعة بعد السيد على أبو شوشه ، بشير صفر رائد النهضة الثقافية فى تونس ، وعمر أبو حاجب ، وعلى البقلاتى .

حزب تونس الفتاة

تأسس هذا الحزب فى عام ١٩٠٨ وأتخذ من جريدة (التونسى) الفرنسية لسان حاله والمدافع عن مبادئه . ومنشىء هذا الحزب هو على باش حمبه الذى يعد من أقدر وأنشط الزعماء الذين عرفتهم تونس . يمت باش حمبه إلى أسرة تونسية عريقه . ترعرع فى ظل الحماية ، وبعد أن درس اللغة العربية فى جامع الزيتونة دخل بعض المدارس الفرنسية . ثم سافر إلى باريس . التحق بكلية الحقوق ، ولما عاد إلى تونس أشتغل بالمحاماة ومنذ ذلك الوقت كرس حياته لخدمة قضية الوطن .

أما عن اتجاهات الحزب فكانت شبيهه إلى حد كبير باتجاهات مصطفى كامل فى مصر ، ألا وهى مقاومة المستعمر الغاصب والمطالبة بالاستقلال فى ظل الخلافة العثمانية وسيادتها . ويقال بأن اتجاه الحزب كان كماليا (نسبة إلى كمال أتاتورك) على غرار حزب تركيا الفتاة ، ولكن إنضمام بعض رجال جماعة الحاضرة اليه جعل له ميولا للجامعة الاسلامية .

ويذكر الدكتور الحبيب ثامر فى كتابه [1] (هذه تونس) « أنه لم يكن

---

(١) الدكتور الحبيب ثامر : هذه تونس ص ٨٤

لهؤلاء الجماعة برنامج سياسي بل كانت حركتهم سلبية ، إذ كانوا يعملون على مقاومة مشاريع الإستعمار ، والدفاع عن حقوق تونس ، بما يشنونه من حملات عنيفة على صفحات جريدتهم .

وفي أواخر عام ١٩١١ وقعت حادثتان أتاحت لفرنسا الفرصة في ضرب الحزب وتشتيت شمله . الحادثة الأولى حدثت عندما حاولت السلطات الفرنسية في تونس الإستيلاء على جزء من مقبرة الجلاز الإسلامية ، وتصدى الشعب بمختلف طوائفه ووقوفه ضد هذا العمل . وقد نسبت تلك السلطات هذا الإضطراب إلى جماعة باش حمبه ، وحملتهم مسئولية ماوقع . وبناء على ذلك عطلت جريدة التونسي ، وأعلنت الأحكام العرفية في البلاد ، تلك الأحكام التي أستمرت سارية حتى عام ١٩٣٢ .

والحادث الثاني كان إضراب عمال (الترمايات) لتعزيز مطالبهم في تحسين أحوالهم . فلجأت السلطات الفرنسية إلى رجال الجيش لتسيير (الترمايات) ، فتصدت لهم جموع الشعب . فأوغر ذلك صدور الفرنسيين الذين عقدوا العزم على تصفية حركة باش حمبه ، وذلك بنفي زعماء الحركة الوطنية خارج البلاد ، فاختار باش حمبه وبعض رفاقه الإستانة مقاما لهم ، بينما فضل عبد العزيز الثعالبي الاقامة في باريس .

وعندما وصل باش حمبه إلى الآستانه وجدها تموج بابطال الجهاد العربي والاسلامي الذين لجأوا اليها فراراً من الاضطهاد الاستعماري في شمال أفريقية كله ، من أمثال محمد فريد ، وعبد العزيز جاويش ، والباروني ، وعبد الحميد ، وأحمد فؤاد ، ، وعلى الشمس ، وأبي سعيد هندي ، والشيخ على كاسمبرينكي ، وأحمد أغايف

من مسلمى روسيا . وكان هذا الوسط كما يقول الأستاذ علال الفاسى فى كتابه (الحركات الإستقلالية فى المغرب العربى) « يمثل نزعة الإنبعاث الجديد فى العالم الإسلامى ، والإنبعاث الروحى السلفى واليقظة القومية السياسية . »

كما كان هؤلاء الرجال يجدون عطفاً وتشجيعاً من قبل الدولة التركية، فوجدوا أمامهم المجال متسعا للقيام بنشاط كبير لخدمة القضايا العربية عموما والقضية التونسية خصوصا . وفتحت الجرائد التركيه أبوابها أمام الزعيم التونسى باش حمبه، فأخذ يكتب فى جريدة (الشباب التركى) و (تصوير أفكار) و (طنين) شارحا قضية بلاده . وحينما أعلنت الحرب العالمية الأولى عينته الدولة التركية رئيسا لهيئة التشكيلات ، وهى تشبه وزارة الدعاية ، فأستغل باش حمبه منصبه هذا فى شن حملة شعواء . لاهوادة فيها على فظائع الفرنسيين فى شمال أفريقية . ثم تدرج بعد ذلك فى المناصب الحكومية فعين مستشارا لوزارة الخارجية فى سنة ١٩١٦ ، ثم مستشارا للصدر الأعظم .

وقد استعانت الدولة التركية بجهود هؤلاء الزعماء العرب فى مقاومة النفوذين الفرنسى والإيطالى فى ممتلكاتها المفقودة فى شمال أفريقية ، فأرسلت البارونى إلى طرابلس (ليبيا) لمقاومة الايطاليين ، ومن هناك أخذ ينظم حركة المقاومة ضد الفرنسيين بالتعاون مع حسن قلاتى ، وهو أحد أعضاء حزب باش حمبه بتونس . وبفضل هذا التعاون قامت ثورة التوارجه سنة ١٩١٧ تحت زعامة موسى وعق المصطانى عمت كل الصحراء ، واضطرت المواقع الفرنسية إلى الإنسحاب أمامها إلى الواحات .

وكان من الطبيعى أن تزداد مقاومة التونسيين لفرنسا بعد عقد الإتفاق الودى بينها وبين انجلترا فى عام ١٩٠٤ ، فتخلص فرنسا من مناوأة انجلترا لمشروعاتها

التوسعية قد صرف جهدها إلى محاولة القضاء على الحركة الوطنية التونسية بكل شدة وعنف . وكلما زادت فرنسا من ضغطها كلما زادت مقاومة التونسيين لها . ففى عام ١٩٠٧ قامت بالقصرين (جنوب غربى تونس) ثورة تحت قيادة على بن عثمان أحد شيوخ القبائل ضد سلب المستوطنين الفرنسيين لأجود الأراضى الزراعية فى تونس . ولم تستطع السلطات الفرنسية القضاء عليها إلا بعد أن جردت حملة عسكرية ، عملت بكل قوة على إخماد الثورة وإعدام زعيمها .

وفى عام ١٩١٥ ثارت قبائل بنى زيد بقيادة الحاج سعيد بن عبد اللطيف أحد أعضاء المجلس الشورى التونسى ضد السلطات الفرنسية الحاكمة . وقد استمرت الثورة سنتين كاملتين قبل أن تتمكن فرنسا من إخمادها . وقد نجحت هذه الثورة فى حجز عدد من القوات الفرنسية تقدر بنحو خمسة عشر الف جندى لمواجهتها .

تميز الربع الأخير للقرن التاسع عشر بظهور الحركات القومية المتطلعة إلى المجد والعظمة مستندة إلى ماضيها التليد . ففيه ظهرت ألمانيا وإيطاليا كدولتين موحدتين على أساس قومى كذلك عرفت تلك الفترة أيضا عظمة القوميتين الإنجليزية والفرنسية . ثم أخذ هذا التيار القوى يجد طريقه إلى تركيا ، ومنها انتقل إلى الأقطار العربية المختلفة ، ومنها تونس . وكان وجود الأتراك فى طرابلس على الحدود الجنوبية الشرقية لتونس ، مصدر قوة للمجاهدين التونسيين ، ومبعث إحياء لحركة الجامعة الإسلامية التى كان المجاهدون التونسيون يستمدون منها القوة فى مدافعة الفرنسيين .

كما أحدثت الحرب التركية الإيطالية فى طرابلس ـ نتيجة الغزو الإيطالى لها ـ

هزة عنيفة فى العالم الإسلامى بصفة عامة ، وفى تونس بصفة خاصة . فقد أثارت تلك الحرب مشاعر التونسيين ضد الحكم الفرنسى ، فقاموا بمهاجمة أساليبه ، وأهدافه ، وأخذ التونسيون يعتمدون على سواعدهم وحدهم بعد أن وجدوا الدول الأوربية الكبرى قد اتحدت ضدهم ، واتفقت سياستها إزاءهم . ولذا اشتدت مقاومتهم لفرنسا .

وفى خلال الحرب العالمية الأولى قدمت تونس الكثير من التضحيات من دماء أبنائها ومن انتاج أراضيها خدمة للمجهود الحربى الفرنسى ، على أمل أن تحظى بالإستقلال الذاتى فى إدارة شئونها الداخلية بعد رفع الحماية عنها . ومن هنا نجد أن الحركة القومية التونسية كانت فى بادىء أمرها حركة اصلاحية دستورية ، تهدف فى المقام الأول إلى اصلاح شئون تونس اجتماعيا ودينيا . ولهذا سمى الحزب الوطنى الإسلامى بحزب الدستور .

المرحلة الثانية

تمثل تلك المرحلة فترة الكفاح التونسى من أجل الإستقلال فيما بين الحربين العالميتين . والحقيقة أن صورة العالم قد اعتراها كثير من التغيير بعد الحرب العالمية الأولى ، إذ أصبح يسود العالم اتجاهين تحررين : الإتجاه الأول وتمثله الثورة الإشتراكية فى روسيا ، والاتجاه الثانى هو الإتجاه الديمقراطى ويتزعمه الرئيس الامريكى ولسن . وكان على تونس أن تختار أحد هذين الاتجاهين لتحقيق مطالبها . وكان الاتجاه الأول بطبيعته لا يتلاءم مع العقائد الوطنية التى يؤمن بها الثعالبى ورفاقه فى الجهاد . ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية محط أنظار الشعوب المستضعفة والمغلوبة على أمرها بحكم إعلان الرئيس ولسن لمبادىء الأربعة عشر ، وأهمها حق الشعوب فى تقرير مصيرها بنفسها ، فقد يمم الثعالبى وجهه شطر

الرئيس الأمريكى فبعث اليه بمذكرة فى ٢ يناير ١٩١٩ يطالب فيها ـ بالاشتراك مع زميله احمد السقا ـ باستقلال تونس .

وكذلك تقدمت لجنة تحرير تونس والجزائر بمذكرة أخرى إلى مؤتمر الصلح المنعقد فى باريس تطالب فيها بحقوق شعوب المغرب العربى . ولكن تكشف لشعب تونس ، كما تكشف للشعوب العربية وغير العربية التى ذهبت وفودها لمؤتمر الصلح لعرض قضاياها عليه أن الدول الكبرى لم تكن على إستعداد مطلقا لسماع شكواها ، وأن هذا المؤتمر ماهو إلا اجتماع لتقسيم الغنائم والأسلاب على حساب تلك الشعوب المغلوبة على أمرها . وأن المبادىء الاربعة عشر لايمكن بحال من الأحوال أن تطبق على الشعوب العربية على وجه الخصوص .

وبعد أن يئس الزعيم عبد العزيز الثعالبى من الحكومات اتجه الى الشعوب ، فكتب للرأى العام الفرنسى كتاب (تونس الشهيدة) باللغة الفرنسية ، وضح فيه أساليب الإستعمار الفرنسى فى الحكم ، وشهر بمظالمه وبطشه وجبروته ، ملخصا ومستشهدا بما كتبه النائب الفرنسى بول فينييه دكتو الذى أوفدته الحكومة الفرنسية الى تونس فى عام ١٩٠٦ لدراسة أحوالها المالية والاقتصادية ، فى كتابيه (لوباناما تونسيان) Le Panama Tunisien ، و (عرق البرنس) La Sueur du Burnous اللذين فضح فيهما أعمال المقيمين الفرنسيين ، وأساليبهم فى سلب التونسيين أراضيهم ، مما أدى الى انتشار الفقر بين الأهالى ، وفشل نظام الحماية فى نهاية الأمر وانتهى من بحثه الى المطالبة بأنشاء حكومة تونسية مسئولة أمام مجلس نيابى منتخب يمثل الامة تمثيلا صحيحاً .

حزب الدستور

فى مايو عام ١٩١٩ طالب الوطنيون وعلى رأسهم الثعالبى المقيم العام الفرنسى فلاندان بمنح تونس حكما دستوريا . وبعد أن حصلوا على تأييد الباى محمد الناصر باى تونس قاموا بتأسيس حزب الدستور . ويدل اسم الحزب على أن المطلب الاساسى لمؤسسيه كان المطالبة بنظام دستورى تتمتع فى ظله البلاد بحكم نفسها بنفسها . وقد أوضحوا ذلك فى بيان نشروه على الشعب التونسى جاء فيه :

« الغاية من تأسيس الحزب هى تبليغ الوطن رشده ، وتحريره من الاستعباد كى يصبح الشعب التونسى حرا متمتعاً بكامل الحقوق التى تتمتع بها الشعوب الحرة. وهو يريد أن يصل لهذه الغاية عن طريق التحقيق العاجل لنظام دستورى يسمح لهذا الشعب بحكم نفسه بنفسه ، وفاقا للاسس التى يسير عليها العالم المتمدين . »

فحزب الدستور قد اختط لنفسه طريقاً آخر غير الطريق الذى سلكه أعضاء حزب « تونس الفتاة » الذى كان يهدف الى الاستقلال الكامل عن فرنسا . كما أنه لم يسلك طريق الوفد التونسى برئاسة الثعالبى الذى طالب فرنسا بانهاء الحماية وإعلان الاستقلال . فهذا الحزب الجديد قد اتخذ موقفاً وسطا يشوبه الكثير من الغموض .

وقام رجال هذا الحزب بمحاولة التفاهم مع فرنسا لاقناعها بأن النظام الدستورى لا يتعارض مطلقا مع معاهدات الحماية . وقد انتشرت مبادىء الحزب فى كافة أنحاء البلاد ، وأصبح له قوة شعبية يخشى بأسها ، لاسيما وأن باى تونس كان مؤيدا لتلك المبادىء .

المطالب التسعة

تطلعت سلطات الحماية الفرنسية إلى الأوقاف الخاصة التي أوقفها أصحابها على آخرين أو أعمال البر ، فغضب التونسيون لذلك غضبا شديدا ، ولاسيما أصحاب الحقوق منهم . وبناء عليه فقد كون أعضاء الحزب وفدا يضم الشيخ مصطفى الباهي ، والشيخ البشير البكري ، والشيخ حموده المستيري ، والأستاذ البشير عكاشه ، والأستاذ صالح بن العجوزة للسفر الى فرنسا ، والإتصال بالحكومة الفرنسية بهذا الخصوص ، ولكن الحزب وجد أن هذا المطلب ضئيل ، ورأى أن يتقدم ببعض مطالب أخرى للحكومة الفرنسية نوردها فيما يلي :

١ - تكوين مجلس تشريعي من تونسيين وفرنسيين بالانتخاب العام ، على أن تكون له صلاحيات واسعة فيما يتعلق بنظر الميزانية وإقرارها .

٢ - تشكيل حكومة مسئولة أمام المجلس التشريعي .

٣ - الفصل بين السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية .

٤ - مساواة التونسيين بالفرنسيين في الوظائف العامة متى توافرت فيهم الشروط المطلوبة .

٥ - المساواة التامة بين الموظفين التونسيين والفرنسيين في الأجور .

٦ - تكوين مجالس بلدية منتخبة .

٧ - جعل التعليم إجباريا .

٨ - السماح للتونسيين بالتمتع بحق شراء الأراضي التابعة لادارة الفلاحة أو لأملاك الدولة .

٩ - إطلاق حرية الصحافة والاجتماعات والجمعيات .

وإذا أمعنا النظر فى المطالب السابقة نجد أنها تعتبر تراجعا وتقهقرا عما نادى به الحزب عند إنشائه . لان هذه ليست الحيـــاة الدستورية التى يطلبها الشعب التونسى أو التى نادى بها الحزب من قبل ولم يكن هذا بغريب فى حقيقة الأمر فمعظم الذين كونوا الحزب كانوا ممن تلقوا ثقافتهم فى فرنسا ، وممن يرون إمكان التعاون مع فرنسا للوصول فى نهاية الأمر إلى ماتنشده تونس من حرية واستقلال حقيقيين . لاسيما وأن انصار الثعالبى من الويتونيين الوطنيين ، وكذلك الثعالبى نفسه لم يكونوا قد انضموا للحزب بعد .

وفى تلك الاثناء قبضت الحكومة الفرنسية على الثعالبى فى باريس وأعادته الى تونس لمحاكمته بتهمة التآمر ضد فرنسا . وبعد اعتقاله تسعة أشهر خرج من السجن ليباشر نشاطه السياسى بين صفوف حزب الدستور بعد أن أعيد تشكيله وتولى هو رئاسته .

رحيل الثعالبى الى المشرق العربى

لم يطل المقام بالثعالبى بعد عودته إلى تونس ، فسرعان مادب بينه وبين باى تونس خلاف حول موافقة الباى على تكوين المجلس الكبير المختلط الذى كان يعارض الثعالبى فى انشائه . وتطور الخلاف بين الرجلين بدرجة أصبحت تهدد الحركة القومية وتهدد الحزب . ولذا رأى الحزب من الحكمة ابعاد الثعالبى من على مسرح الاحداث فى تونس ، وأن يرحل إلى المشرق العربى ليؤدى دوره ويقوم برسالته من أجل القضية التونسية .

ترك الثعالبى رفاقه فى تونس يواصلون جهادهم من أجل استقلال تونس وحريتها ، أما هو فقد جاب الأقطار العربية مصر وسوريا والعراق والحجاز

بالإضافة إلى الهند داعياً لقضية بلاده . وفى عام ١٩٢٠ اشترك فى مؤتمر فلسطين وانتخب عضوا بلجنته التنفيذية إيمانا منه بوحدة المصير العربى ، وبأن قضايا العرب وحدة لا تتجزأ.

ومما تجدر الإشارة اليه أن الحركة القومية التونسية فتحت ذراعيها لكل الشباب المثقف الذى أتم دراسته فى الخارج وعاد ليؤخذ دوره فى ركب النضال التونسى من أجل الإستقلال . فبرجوع السيد الشاذلى خير الله من الخارج اتخذ مكانه كسكرتير للغة الأجنبية فى اللجنة التنفيذية للحزب الدستورى جنبا الى جنب مع زملائه القدامى . وكانت هذه العملية تكسب حركة الكفاح دماء فتية جديدة، وتمنحها دفعات قوية إلى الأمام .

وعندما أوقفت السلطات الفرنسية الحاكمة جريدة الحزب ، قام الشاذلى باصدار جريدة أخرى اطلق عليها اسم جريدة (العلم التونسى) فى سنة ١٩٢٧ كانت لسان حال الشباب المثقف . ولكن هذه الجريدة لم تعمر أكثر من سنتين لتختفى تحت ضربات الاستعمار الفرنسى لتحل محلها جريدة (صوت التونسى) التى كان يقوم على توجيه سياستها والإشراف على تحريرها نفر من الشباب المجاهدين على رأسهم الحبيب بورقيبة وزملاؤه السيد صالح فرحات ، والطاهر صفر ، والدكتور الماطرى وغيرهم.

ثم ظهرت جريدة أخرى مستقلة عن إشراف الشاذلى تسمى جريدة (العمل التونسى) ورأس تحريرها ووجه سياستها الحبيب بورقيبة . وقد عملت هذه الجرائد على نشر الوعى الدستورى ، وجمع الشباب التونسى المثقف حول قياداته الجديدة ، وإيقاظ الوعى القومى .

ومهما يكن من شىء فإن سياسة فرنسا فى تونس كانت عاملا قويا على إيقاظ

الوعي القومي وازدياد حركة الكفاح قوة ومضاء . فـفي عام ١٩٣٠ رأت السلطات الفرنسية عقد المؤتمر الإفخارستي Congrês Eucharistique بتونس ، وكانت تعتبره حملة صليبية تاسعة . وقد عد التونسيون عقدهذا المؤتمر في بلد اسلامي امتهانا لدينهم ، وتحد لمشاعرهم ، وماسا بكرامتهم . وأن اصرار فرنسا على عقده بتونس فيه إذلال جديد للبلاد ولطمة جديدة لأهلها لم يتقبلوها وقاموا بحمله صحفية واسعة ضد هذا العمل ، وأظهر الشعب غضبته في صورة مظاهرات ، مما اضطر السلطات الفرنسية الى العدول عن عقد المؤتمر ،وكان ذلك كسبا للقوى الوطنية .

وفي عام ١٩٣١ اعتزمت السلطات الفرنسية في تونس الاحتفال بمرور خمسين سنة على احتلال تونس ، وفي ذلك مافيه من امتهان لكرامة البلاد ، وفتح لجرح قديم لن تنال فرنسا من ورائه شيئا سوى زيادة السخط عليها ونمو رصيدها من الكراهية والحقد في صدور الوطنيين التونسيين . عمت المظاهرات شوارع العاصمة التونسية احتجاجا على هذا العمل الجارح لكرامة البلاد ، وتزعم حركة المقاومة شباب الحزب . وأخيرا رأت السلطات الفرنسية أن من الحكمة التراجع عن ذلك العمل . ولكنها في نفس الوقت بيتت الشر للحركة القومية ، فأصدرت بعض القوانين الاستثنائية للقضاء عليها وشل حركتها .

وهناك مثل آخر لتلك السياسة الحمقاء التي انتهجتها فرنسا في تونس، ألاوهو محاولة فرنسا إغراء التونسيين ، بل وكل عرب المغرب ، على التجنس بالجنسية الفرنسية . وزيادة في الترغيب أصدرت فتوى بأن هذا العمل لايتعارض مع الدين الإسلامي . ولكن الشعب التونسي وقف لمحاولات فرنسا هذه بالمرصاد ، ووصل الإحتكاك بين الطرفين ذروته حينما منع المسلمون التونسيون دفن المتجنسين

فى مقابر المسلمين ، فحدث تصادم مسلح بين الجانبين اضطرت السلطات الفرنسية على أثره العدول عن ذلك وتخصيص قطعة أرض أخرى لدفن المتجنسين. ونستدل من هذا الحادث أن التونسيين نظروا إلى الإنتماء إلى الجنسية الفرنسية على أنه خروج عن الدين وتنكر للوطن وللقومية العربية وأن المتجنس بالفرنسية إنما قد باع نفسه لفرنسا وانسلخ عن قوميته ووطنيته .

مؤتمر حزب الجبل والميثاق الوطنى

نتيجة لسياسة فرنسا التعسفية وجدت العناصر الوطنية أن من الحكمة عقد مؤتمر لجمع كلمة الحزب ، ومحاولة التوفيق بين العناصر القديمة والجديدة بما يحقق وحدة النضال إزاء العدو فى مرحلة دقيقة من تاريخ البلاد ، فانعقد المؤتمر فى نادى الحزب بقسم الجبل فى ١٢ مايو سنة ١٩٣٣ من أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب الدستورى ، وأعضاء جماعة العمل التونسى التى كانت تمثل النزعة اليسارية للشباب الدستورى ، والتى قبلت فيه هذه الجماعة كأعضاء فى اللجنة التنفيذية للحزب .

وبعد أن استعرض المجتمعون سياسة فرنسا الرامية إلى القضاء على عروبة تونس ومحو شخصيتها ، قرر نبذ سياسة التعاون مع النظام القائم ، وعدم الإعتراف بالمجلس الكبير ، والعودة بالحزب الى سياسته الأولى القائمة على الحزم وأصدر المؤتمر ميثاقا وطنيا قرر فى مقدمته أن سياسة التفاهم مع فرنسا قد باءت بالفشل الذريع بعد تجربة طويلة استمرت سنوات عديدة ، وأن الغاية التى يرمى اليها الحزب هى « تحرير البلاد ، ومنحها دستورا يحفظ شخصيتها ، ويحقق لها سيادتها بين الأمم المتمدينة المتصرفة فى شؤونها » وأن تلك الغاية لن تتحقق إلا بإنشاء برلمان تونسى منتخب انتخابا عاما ، له كل الصلاحيات الكاملة التى تتمتع بها البرلمانات الدستورية ، وإقامة حكومة مسئولة أمامه ، وأن تكون السلطات

الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية منفصلة عن بعضها ، وأن يمتد اختصاص القضاء التونسى ليشمل جميع الايالات التونسية ، وأن تكفل الحـــريات لجميع المواطنين دون استثناء ، وأن يكون التعليم إجباريا لجميع المواطنين ، وأن يكفل النظام الجديد حماية اقتصاديات البلاد . « وبصفة عامة كل ما من شأنه أن ينهض بالبلاد من هذه الوهدة التى هى فيها ماديا ومعنويا ، ويعطيها المحل اللائق بها بين الشعوب المتمدينة التى تملك مصيرها .

لم ترض تلك القرارات مانصوورون المقيم العام الفرنسى فى تونس ، وعدهـا تحد صريح للسلطة الفرنسية ، فقرر حل الحزب الحر الدستورى، وإغلاق صحفه. ولما كان هذا الإجراء العنيف من جانب المقيم الفرنسى يضع عقبات كثيرة أمام الحكم الفرنسى لتونس قررت الحكومة الفرنسية سحب ما نصوورون وتعيـــين بيرتون بدلا منه . لإيهام الوطنيين باعتزام فرنسا انتهاج سياسة جديدة فى تونس .

نشأة الحزب الحر الدستورى الجديد

لم تثمر محاولة التوفيق بين رجال الحزب القدامى وجماعة العمل التونسى ، ولم تسفر عملية الاندماج إلا عن زيادة الهوة بين الفريقين . وكان هذا أمرا طبيعيا لإختلاف اتجاهات كل منهما عن الآخر بحكم السن والنشأة والثقافة وكان لابد لمصلحة القضية التونسية أن يوضع حد لهذا الخلاف . فعقد مؤتمر فى بلدة قصر الهلال فى ٢ مارس سنة ١٩٣٤ بهذا الخصوص ، حضره أعضاء الحزب ، فيما عدا أعضاء اللجنة التنفيذية المعارضين لجماعة العمل التونسى . وأعلن المؤتمر فصلهم من عضوية الحزب ، وقيام « حزب الدستور التونسى الجديد » وانتخاب ديوان

أساسى (لجنة تنفيذية) له ، وانتخاب الدكتور الماطرى رئيسا له ، والحبيب بورقيبه أمينه العام .

وفى حقيقة الامر لم يكن هناك اختلاف جوهرى بين مبادىء الحزبين ، ولكن كان الحزب الجديد أكثر نشاطا وأقدر على الحركة بما يضمه من عناصر شابة مثقفة واعية . كما أن برنامجه كان أكثر وضوحا وتحديدا ، وكان الحزب الجديد أكثر ميلا الى التفاهم مع فرنسا ، وتمشيا مع الحياة الغربية الحديثة ، وتأثرا بالثقافة الفرنسية .

أما أعضاء اللجنة التنفيذية القدامى الذين تخلفوا عن حضور مؤتمر قصر هلال ، فقد أعلنوا عدم اعترافهم بالتشكيل الجديد ، وواصلوا عملهم الحزبى تحت إسم «الحزب الحر الدستورى القديم» ، وهذه الظاهرة شبيهة بما حدث فى مصر من انقسام حزب الوفد على نفسه ، وخروج فئة من أعضائه كونت حزب الأحرار الدستوريين .

وقد أخذ الحزب الحر الدستورى الجديد ينظم تشكيلاته على أساس شعبى بحيث تتغلغل مبادىء الحزب تغلغلا تاما بين صفوف الجماهير . فكان لكل ناحية أو اقليم شعب يقوم بانتخابها أعضاء الحزب وهى تكون هيئات الحزب المحلية . ولكل اقليم جامعة تتكون من مجموع الشعب التابعة له . ويجتمع ممثلو تلك الهيئات اجتماعا سنويا فى شكل مؤتمر عام لإنتخاب الديوان السياسى الذى يتولى الإشراف على تنفيذ سياسة الحزب . وعلى هذا النحو استطاع أعضاء الحزب أن ينتشروا فى طول البلاد وعرضها داعين إلى مبادئه .

ولنتساءل كيف وافقت السلطات الفرنسية الحاكمة على تشكيل الحزب الجديد

المنبثق عن الحزب القديم ، مع أن هذا الحزب الاخير كان من الناحية القانونية محلولا بمقتضى الامر الذى أصدره المقيم الفرنسى العام السابق مانصورون. يبدو أن المقيم العام الجديد بيرتون رأى من حسن السياسة ألا يعترض على تشكيل الحزب الجديد على أمل ان يصطنعه ببعض التنازلات الزائفة التى ترضيه من الناحية الشكلية ، بينما تظل فرنسا تحتفظ بجوهر الحكم ولبه .

ولكن انتشار مبادىء الحزب بين الجماهير أزعجت السلطات الفرنسية الحاكمة ، ووجدت أن سياسة المهادنة مع هذا الحزب ان تأت إلا بأوخم العواقب على فرنسا ، ولذا ظهر على حقيقته وبدأ ينكل بأعضاء الحزب ، وأصدر امرا فى ٢ سبتمبر ٩٣٤، باعتقال زعمائه وهم الحبيب بورقيبه ، ويوسف الرويس ، الحبيب أبو قطفة ، والهادى شاكر ، وصالح بن يوسف وغيرهم .

قابل الشعب التونسى حركة الإعتقالات بمزيد من الإضرابات والمصادمات، فسادت اعمال العنف أنحاء البلاد ، إلى ان اضطرت السلطات الفرنسية أن تغير سياستها فى تونس بعض الشىء ، فعينت فى ابريل سنة ١٩٣٦ ارمان جيون مقيما عاما جديدا ، الذى استهل عهده باطلاق سراح المعتقلين وإباحة الحريات العامة وسمح للثعالبى بالعودة إلى موطنه حيث استقبل استقبالا حافلا . فكان ذلك دون شك انتصار للحزب ، ودليلا على قوته .

وقد اهتم الحزب الحر الدستورى الجديد باعداد الشباب وتكوين منظمات له ، وكذلك الاكثار من إنشاء جمعيات الكشافة ، والنقابات الوطنية الحرة .

اعادة النظر فى سياسة التفاهم مع فرنسا

انتهز الحزب فرصة تقلد الجبهة الشعبية الحكم فى فرنسا ـ وكانت هذه الجبهة تضم الاحزاب اليسارية فيها ـ ورأى الدخول فى مفاوضات معها بشأن الإستجابة إلى مطالب التونسيين العادلة ، نظرا لما عرف عن هذه الأحزاب من الميل إلى مناصرة مطالب الشعوب المحكومة ، فأرسل بورقيبة أمين الحزب إلى فرنسا فى خلال عامى ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ للتفاهم مع الحكومة الفرنسية ، ومحاولة اقناعها بوجوب الإلتقاء مع مطالب التونسيين بشىء من التدريج ، أو بمعنى آخر على مراحل ، ولتكن المرحلة الأولى منح الشعب التونسى برلمانا وحكومة مسئولة أمامه . ورغم بساطة تلك المطالب ، فقد رفضتها الحكومة الفرنسية . وبذلك أيقن الشعب التونسى أن الأحزاب الفرنسية على مختلف نزعاتها تتفق فى سياستها الاستعمارية إزاء تونس ، وأن ماتمنحه فرنسا من وعود ماهو فى الحقيقة سوى مخدر لتهدئة الشعور القومى . ولذا قرر الحزب العدول عن سياسة التفاهم التى أثبتت فشلها ، وضرورة مواجهة القوة بمثلها .

وفى نفس الوقت كانت الحكومة الفرنسية قد استقر رأيها على مواجهة الحركات الوطنية فى كل شمال افريقية بشدة وعنف ، لاسيما بعد أن وجدت تعاطفا وتضامنا بين الحركات التحررية فى تونس والجزائر ومراكش وأبلغ دليل على ذلك نجاح الإضراب العام (نوفمبر سنة ١٩٣٧) الذى دعت اليه المنظمات الوطنية فى الدول الثلاث فى وقت واحد .

وكلما اقتربنا من نهاية عام ١٩٣٩ حيث قامت الحرب العالمية الثانية كلما وجدنا الاضطراب يعم تونس ، واعمال القمع والإرهاب تزداد قوة وعنفاً ، وخصوصا مع رجال الحزب الحر الدستورى الجديد . ففى أبريل من عام ١٩٣٨

قبضت السلطات الفرنسية الحاكمة على الدكتور سليمان بن سليمان، ويوسف الرويس، وصالح بن يوسف ، والهادى نويرة ، ومحمود بورقيبة ، وعلى البهلوان من قادة الحزب وأودعتهم السجن ، ورأت تقديمهم للمحاكمة وفى اليوم المحدد لذلك تجمهر الناس أمام المحكمة ، فتدخلت القوات الفرنسية لفضهم بالقوة ، ولم تتورع عن اطلاق النار على هؤلاء العزل من السلاح ، فسقط منهم خمسمائة قتيل ، بالاضافة إلى عشرات المئات من الجرحى .

وعلى أثر تلك الحوادث الدامية سادت البلاد موجة من المظاهرات ، فخرجت الجماهير الشعبية لتعبر عن غضبتها وعن سخطها على الأساليب الوحشية التى اتبعتها فرنسا إزاء المناضلين التونسيين . ولم تزد تلك الاحداث فرنسا سوى الامعان فى سياستها إلى أبعد مدى ، فقبضت على بقية الزعماء التونسيين ، ولم تتورع عن القبض على الحبيب بورقيبه رغم مرضه .

واستمرت أعمال الفوضى والاضطراب والقمع والتعسف سارية حتى قامت الحرب العالمية الثانية . ويذكر الدكتور الحبيب ثامر بأن هذه الفترة استمرت خمس سنوات « ذاق فيهـــا الشعب التونسى الأمرين بسبب البطش والطغيان الفرنسى » .

ومما زاد الأمر تعقيدا بالنسبة لفرنسا تطور الموقف الخارجى فى غير صالحها ، فعقد إتفاقية ميونخ فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٨ بين إيطاليا وألمانيا ، قد خلق لها موقفا بالغ الخطورة على حدودها الشرقية ، أى فى طرابلس (ليبيا) . فما أن أطمأنت إيطاليا إلى تأييد ألمانيا إلا وبادرت بالإعلان عن نواياها تجاه فرنسا ، وعن تمسكها بما تدعيه حق لها فى تونس وكورسيكا وجيبوتى . وأمام هذا التهديد الجديد زار رئيس وزراء فرنسا مسيو دلادييه شمال أفريقية ، وعرج على تونس ،

وزار الإستحكامات البحرية فى ميناء بنزرت ، وخط ماريث على الحدود الفاصلة بين تونس وليبيا ، وأعلن فى ثقة بأن فرنسا لن تتنازل عن أى شبر من ممتلكاتها .

وفى جو تراشقت فيه صحافة البلدين الفرنسية والايطالية الهجوم والإتهامات وقعت فى برلين معاهدة التحالف بين ألمانيا وإيطاليا سياسيا وحزبيا . فوضعت النقط فوق الحروف وأصبح الموقف بالنسبة لفرنسا لايحتمل التأويل ، وهو أن ألمانيا ستؤيد حليفتها إيطاليا فى إدعاءاتها فى شمال أفريقية ، ولاسيما تونس .

وقد تميزت هذه الفترة بإدراك الوطنيين التونسيين بوحدة الجهاد والمصيرمع أشقائهم فى الجزائر ومراكش، ولذا فقد تكونت جبهة متحدة من سكان المغرب للعمل صفا واحدا ضد الاحتلال الفرنسى . كما شعروا بحاجتهم الماسة إلى تأييد اخوانهم فى المشرق العربى . وبذلك تخرج القضية التونسية من حيزها المحلى الضيق إلى المستوى العربى كله ، وهذا كسب للمسألة التونسية ، وتطور هام فى الحركة الوطنية فيها .

المرحلة الثالثة

قامت الحرب العالمية الثانية وخاضت فرنسا غمارها فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ والمخاطر تحيط بها من كل جانب، فهى تواجه فى اوربا جحافل الألمان والايطاليين، وعلى حدود تونس يكمن لها الخطر الإيطالى المتربص بها . وفى داخل تونس تقابل كفاحا مريراً من قبل الوطنيين لا يعرف له حدودا ، فالزعماء تأويهم السجون والبلاد كرجل يغلى فوق أتون من نار لن تخبو قبل أن يخرج آخر جندى فرنسى من أرض الوطن .

ورغم حاجة فرنسا إلى الجنود التونسيين فى ميادين القتال ، فقـــد رفض هؤلاء الإشتراك فى الحرب مالم تطلق فرنسا سراح المعتقلين التونسيين، ووجدت السلطات الفرنسية فى الرضوخ لمطالب الجنود إهدار لكرامتها واظهارا لضعفها ، فأخذتها العزة بالإثم واصرت على موقفها ، وأخذت تسيم التونسيين سوء العذاب متسترة خلف الأحكام العسكرية التى فرضتها على البلاد . ونزعت السلاح من الجنود التونسيين ، واستمر ذلك طوال فترة الحرب .

أنهارت قوات فرنسا تحت ضربات الجحافل الألمانية فى عام ١٩٤٠ ، اصبح موقف تونس حرجا للغاية ، فسقوط فرنسا فى أيدى الألمان شجع الإيطاليين على غزو تونس لتحقيق أطماعهم القديمة فيها . ورغم هزيمة فرنسا ظلت السلطات الفرنسية فى تونس على ولائها لحكومة فرنسا الحرة بلندن والتى يمثلها الجنرال ديجول . ونتيجة لذلك وقعت تونس بين شقى الرحى ، الألمان والإيطاليـــون يهددونها من الشرق وقوات الحلفاء تحت قيادة إيزنهاور تكتسحهم من الغرب .

وكان سقوط فرنسا يعنى شيئا واحدا فى نظر التونسيين ، هو أن فرنسا اصبحت اعجز من أن تفرض حمايتها على تونس. فالحماية من زاوية الأمر الواقع اصبحت لا وجود لها بعد أن اصبحت فرنسا محتلة . تئن تحت وطأة اقدام الجيوش الألمانية المنتصرة . ولذا فقد انتهز الحر الدستورى الجديد هذه الفرصة ليتقدم وفد منه برئاسة الدكتور الحبيب ثامر بمذكرة (٢٠ يونيو ١٩٤١) إلى حكومة البـاى طالبين فيها إعلان سقوط الحماية ، وإطلاق سراح المعتقلين فى فرنسا . ونظرا لموقف السلطات الفرنسية الحرج فى ذلك الوقت ، فقد وافق المقيم العام الفرنسى على تخفيف الضغط بعض الشىء ، فأخرجت عن بعض الزعماء مع تحديد إقامتهم ولكنها لم تلبث أن نكثت على عقبيها واعتقلت الدكتور الحبيب ثامر وزملاءه أعضاء الديوان السياسى للحزب .

وباعتلاء الملك محمد المنصف عرش البلاد فى ١٩ يونيو سنة ١٩٤٢ تزداد الحركة القومية قوة ، لاسيما وأن جلالته كان أحد أعضاء الحزب قبل توليه الحكم. وقد رأى الباى أن انهزام فرنسا فرصة طيبة للتقدم لحكومة فيشى (الحكومة الفرنسية الخاضعة للاحتلال الألمانى) ببعض المطالب الخاصة باحترام سيادة تونس وإرضاء رغبات الشعب وتظاهرت الحكومة الفرنسية بالرغبة فى الاستجابة الى مطالب الشعب التونسى . ولكن هذه الرغبة لم تخرج عن كونها مجرد وعود. وظل الوضع على هذا النحو حتى داهمت قوات المحور تونس .

وعندما وطئت أقدام الألمان أرض تونس أفرجوا عن عدد كبير من المعتقلين ، فعاد قادة الحزب الى مراكزهم من جديد وهم أشد قوة وإيمانا ، خصوصا وأن هزيمة فرنسا ستساعدهم على نيل الاستقلال . وفى ظل الحكم الألمانى الايطالى تمتعت تونس بقسط كبير من الحرية لم تعهده من قبل ، لأن سياسة دول المحور إزاء دول شمال أفريقية كانت ترمى إلى استرضائهم لكسب ودهم وصداقتهم وتأييدهم ضد قوات الحلفاء .

وكانت أولى الخطوات فى هذا السبيل السماح لباى تونس بتشكيل وزارة يختار أعضاءها بنفسه ، تمهيدا لنقل السلطة من أيدى الفرنسيين الى أيدى الوطنيين التونسيين . ولكن هذه الخطوة قد أصابها الجمود نتيجة استرداد قوات الحلفاء تونس .

وفى هذه الظروف الحرجة وقف باى تونس من القوتين العالميتين المتصارعتين موقف الحياد التام ، فلم يحاول الإنحياز إلى جانب دون الآخر رغم مابذل له الطرفين من وعود . ولقد حاولت دول المحور بعد أن أخلت سبيل المعتقلين السياسيين فى فرنسا ، وعلى رأسهم الحبيب بورقيبة أن تدخل فى مفاوضات معه

بقصد الإرتباط بنوع من التبعية للمحور فى مقابل منح التونسيين بعض المطالب، ولكنه أصر على موقفه ولم يحد عنه .

وفى ظل حكم المحور خطت الحركة القومية فى تونس خطوات واسعة ، إذ استطاع بعض قادة الحزب ، وهم الحبيب ثامر ،والطيب سليم ،والرشيدادريس، وحسين التريكى ، والهادى سعيد أن يسافروا إلى أوربا للدعاية للقضية التونسية على الصعيد الدولى . فقاموا بمعاونة اخوانهم الموجودين فى الخارج بانشاء مكتب للدعاية لقضية المغرب عموما ، وتونس خصوصا ، سمى (مكتب المغرب العربى) كما أصدروا صحيفة (المغرب العربى) باللغتين الألمانية والعربية تكون لسان حالهم والمعبر عن أمالهم ، وكان إدراك هؤلاء الزعماء لأهمية الدعاية لقضيتهم فى المجال الدولى تطور له شأنه فى سير الحركه القومية التونسية .

عودة فرنسا الى تونس

وفى ٨ مايو سنة ١٩٤٣ دخلت القوات المتحالفة تونس ومعها القوات الفرنسية ، وقد وجدت فرنسا أن الفرصة قد وافتها مرة ثانية لضرب الحركة القومية ، والإنتقام من الوطنيين الذين ناصبوها العداء . وقد ساءها أن يؤيد الباى محمد المنصف المطالب القومية ، فبادرت بخلعه بحجة التعاون مع دول المحور فى ١٤ مايو سنة ١٩٤٣ وقامت بنفيه الى بلدة الأغوات فى جنوب الجزائر . وبعد أن تم لها خلع رأس الدولة أخذت تنكل بالأبرياء وتقتل منهم المئين دون محاكمة وتزج بالبعض الآخر فى أعماق السجون .

ومما تجدر الإشارة اليه أن الوطنيين التونسيين قد طالبوا فرنسا فى هذه المرة بالإستقلال التام عنها ، لا بالاستقلال الذاتى أو الإصلاح الدستورى كما كان الشأن من قبل ، ويعتبر ذلك تطورا خطيرا فى الحركة القومية التونسية .

وفى ظل هذا الإرهاب الذى لم تعرف له البلاد مثيلا ،وفى ظل أحكام عرفية مسلطة على رقاب الناس ، لم يكن من المستطاع أن يباشر الحزب الحر الدستورى نشاطه فى العلانية ، فأخذ يعد تشكيلاته سراً ، وينظم تحركاته بعيداً عن أعين السلطات الفرنسية الحاكمة .

وفى هذا الجو الخانق للحريات وجد الحبيب بورقيبة أن من الحكمة مغادرة تونس سراً إلى مصر ، حيث مجال العمل أكبر ، وترك زميله صالح بن يوسف فى قيادة الحزب مع أعضاء الديوان السياسى ، وهم المنجى سليم ، والهادى نويرة ، وعلى البهلوان ، والدكتور سليمان .

وقد حاولت فرنسا فى ذلك الوقت أن تقدم بعض التنازلات للوطنيين التونسيين ، مثل زيادة عدد الأعضاء التونسيين فى المجلس الكبير ، وكذلك فى وظائف الحكومة ، والتوسع فى زيادة سلطة الوزراء التونسيين . ولكن كل تلك المحاولات لم تجد بعد أن صمم الشعب على نيل الاستقلال الكامل عن فرنسا . لاسيما وأن الظروف الداخلية والخارجية كانت تساعده على بلوغ تلك الغاية . ففرنسا قد خرجت من الحرب العالمية الثانية وقد فقدت مركزها كدولة كبرى فى أوربا ، وكقوة عظمى فى المجال الدولى . هذا بالإضافة إلى انهيار امبراطوريتها فى شرق البحر المتوسط بعد إستقلال سوريا ولبنان ، وسقوط الامبراطورية الايطالية وانتزاع طرابلس من يد إيطاليا ، وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية لها خطرها ولاتؤيد الإستعمار تأييداً كاملا ضد رغبات الشعوب . كما أن استراتيجية الولايات المتحدة فى فترة مابعد الحرب كانت تقوم على أساس إيجاد إستقرار فى البحر المتوسط يساعدها على تخطيط دفاعها ضد المعسكر الاشتراكى

وعلى رأسه الإتحاد السوفييتى ولاننى فى هذا المجال أهمية ظهور الهنـــد وباكستان واندونيسيا فى آسيا كدول شرقية مناهضة للاستعمار فى تقوية روح المقاومة لدى التونسيين .

أما من الناحية الداخلية ، فانتشار الوعى القومى فى البلاد ، ونمو الاحزاب ونقابات العمال قد لعب دوراً هاما فى تطور القضية التونسية ، لاسيما وأن هذا الوعى قد عم كل البلاد العربية ، واصبحت الجامعة العربية محط آمال العرب فى تحقيق مزيد من التعاون والوحدة .

وفى ذلك الوقت وجد الحبيب بورقيبة أن فرنسا متمسكة بسياستها التقليدية إزاء تونس ولاتحيد عنها بأى حال من الاحوال ، وأن بقاءه فى تونس فى ظل الحكم الفرنسى الغاشم سيقيد تحركاته . وأن من الأصوب أن يغادر تونس سراً إلى مصر حيث تعلقت انظاره بالجامعة العربية الناشئة وتم ذلك فوصل إلى القاهرة فى ٢٦ إبريل سنة ١٩٤٥ بعد عقبات كثيرة . وفى غيابه تولى قيادة الحركة صالح بن يوسف امين الحزب مع أعضاء الديوان السياسى .

الميثاق الوطنى

طالب الرأى العام التونسى بضرورة عقد مؤتمر يضم ممثلين عن تلك الاحزاب والإتحادات والجمعيات للنظر فى القضية التونسية ، وتحديد موقف التونسيين من فرنسا - فى ضوء الظروف العالمية - بشكل حاسم . واجتمع المؤتمر فى ٢٣ اغسطس سنة ١٩٤٦ ، وحضره مايزيد عن السبعمائة . وقرر الأعضاء بالإجماع الموافقة على ميثاق وطنى يلتزمون به ، وأعلنوا فيه صراحة بطلان الحماية الفرنسية

وطالبوا بالإستقلال التام والانضمام إلى جامعة الدول العربية ، وإليك نص الميثاق .

« حيث كانت البلاد التونسية قبل سنة ١٨٨١ دولة مستقلة ، تربطها بالخلافة الإسلامية روابط روحية أكثر منها سياسية ، وحيث كانت السيادة التونسية معترفا بها دولياً ، وقد أيد هذا خاصة ما أبرمته تونس من مختلف المعاهدات مع الدول ، وحيث عمدت فرنسا - بعد أن وافقت على إستقلال البلاد لدى الدولة العثمانية نفسها - إلى إرغامها على قبول حمايتها ، بمقتضى معاهدة أجبر الملك محمد الصادق على إمضائها بالقوة القاهرة ، ولم يصادق عليها الشعب يوما من الأيام ، وحيث أن معاهدة باردو لم تخرج تونس من الأسرة الدولية ، ولم تجردها سلطتها الخارجية ، وحيث أن الحماية قد استحالت - بعد مضى خمس وستين سنة - إلى نظام إستغلالى إستعمارى ، جردت به تونس من سيادتها ومن خيراتها تجريداً منظما ، في حين أن مفهوم معاهدة باردو وإتفاقية المرسى ومنطوقها يقتضيان بأن تكون الحماية نظاما وقتيا شبيها بوصاية بسيطة .

« وحيث أن الدولة الحامية لم تلتزم حدود سلطة المراقبة ، وحلت محل الدولة المحمية مباشرة الحكم والتصرف في الشئون العامة ، وحيث أن السلطة الفرنسية قد استحوذت على السلطة التشريعية التي هي حق خاص لجلالة الباى - حتى أصبح جلالته - شبيها بموظف شرقى سام مضغوط على حريته الشخصية ، وأن وزراء الدولة التونسية صاروا مجرد شخصيات لتزيين المحافل ، وأن العمال (المديرين والمحافظين) اصبحوا أعوانا ينفذون أوامر المراقبين المدنيين الفرنسيين ، حيث أنها نزعت سلطات جميع الموظفين التونسيين وأسندتها لموظفين فرنسيين ، ولم

تكن خبرتهم ولا نزاهتهم فى غالب الأحيان سالمتين من الطعن .

« وحيث أن فرنسا التى التزمت علانية بحماية شخص الباى وعائلته ، قد خرقت المعاهدات مرة أخرى ، فخلعت عنوة ملك البلاد الشرعى ، جلالة محمد المنصف معتدية حتى على القواعد الأصلية للدين الاسلامى .

« وحيث أن هذه الاعتداءات قد نشأ عنها نظام إدارى مضطرب لا هو إلحاق ولا حكم ذاتى ، وقـــد ضاعت فيه الأحوال التشريعية وتلاشت فيه المسئوليات .

« وحيث سلكت فرنسا - منذ أول عهد الحماية - سياسة تفقـــير الأهالى مغتصبة أخصب أراضيهم ، ومخصصة أكثر من ثلثى الميزانية التونسية للموظفين وجلهم - من الفرنسيين - وهى ميزانية لا رقابة للشعب عليها ؛ تتكون مداخلها من جبايات تفرض على عدد السكان لا على الثروات ، وقد فرضت على تونس سياسة نقدية وجمركية وتجارية ، تضر باقتصادها ، ولا تعود بالفائدة عليها فى مبادلاتها مع البلاد الأجنبية .

« وحيث كانت سياسة التفقير هذه هى نتيجة سياسة تعمير البلاد بواسطة المعمرين والموظفين ، وفتح باب التجنس للأهالى ، ومنح الجنسية الفرنسية للمالطيين الإنجليز والروس البيض والأسبان الجمهوريين ، وحتى الايطاليين فى العهد الأخير لإكثار عدد الرعايا الفرنسيين بالنسبة لعدد الأهالى والقضاء على شخصية البلاد التونسية .

« وحيث أدى الاسراف المالى ، الذى تقتضيه هذه السياسة إلى عجز سلطة الحماية عن القيام بواجباتها الاجتماعية نحو السكان العرب ، من حيث المسكن

والتغذية والاسعاف والتعليم .

« وحيث أهملت سلطة الحماية واجباتها الانسانية لفائدة الرأسمالية المسيطرة على البلاد ، ولم تؤد رسالتها التمدينية المزعومة التى تبرر فرض حمايتها على البلاد .

« وحيث أن فى تمثيل الجالية الفرنسية المقيمة فى تونس بالبرلمان الفرنسى إعتداء جديداً على السيادة التونسية ونقضا خطيراً للأسس الدولية للحماية .

« وحيث أن التونسيين قد حرموا فى بلادهم من الحريات الأولية . وهى حرية التفكير والنشر والقول والاجتماع والتنقل ، وعاشوا أكثر من عشرين سنة تحت الأحكام العرفية .

« وحيث لم تحترم الدولة الحامية تعهداتها فى حراسة أمن الدولة وسلمت البلاد لدول المحور ، بينما يبذل التونسيون دماءهم فى كل مناسبة للدفاع عن فرنسا وحلفائها .

« وحيث أن معاهدة باردو نصت على أن الحماية فى جوهرها نظام وقتى ، وأن مصالح الفرنسيين الناتجة عن هذا النظام المؤقت لا يمكن بحال أن تكون لها صفة الدوام والاستمرار .

« وحيث أنه من جهة أخرى لا يمكن لمصالح دولة حامية أن تحول دون حقوق الشعب الثابتة فى تقرير مصيره بكامل الحرية ، وحيث أن الاستعمار يعتبر بحق سببا للتنافر بين الدول ومثاراً لمشاكل دولية ، وقد عبرت الأمم المتحدة عن إستنكارها بحكم صريح ، وجعلت من بين الأهداف التى خاضت من أجلها غمار الحرب ، حق الشعوب كلها فى إختيار نوع الحكم الذى ترتضيه لنفسها واسترجاع حقوق السيادة والاستقلال إلى الأمم التى انتزعت منها قهراً .

« وحيث أن هذه النظرية الجديدة اخذت تتجلى وتتأكد اثناء المؤتمرات العالمية المختلفة ، وقد كانت فرنسا من بين الدول الإستعمارية التى صادقت على المبدأ القائل (ليس لأية أمة الحق فى ان تحكم الشعوب الواقعة تحت سيطرتها حكما ابديا) .

« لهذا كله فإن المؤتمر الوطنى التونسى يعلن أن نظام الحماية نظام سياسى واقتصادى لايتفق مطلقاً مع سيادة الشعب التونسى ومصالحه الحيوية ، وأن هذا النظام نظام استعمارى قضى على نفسه امام العالم بالإخفاق بعد تجربة خمس وستين سنة ، كما يعلن عزم الشعب الثابت على إسترجاع إستقلاله التام ، والإنضمام كدولة ذات سيادة إلى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة والمشاركة فى مؤتمر الصلح » .

وإذا القينا نظرة إمعان وتعمق على قرارات الميثاق نجد انها - دون شك - تعتبر نقطة تحول خطيرة فى تطور الحركة القومية التونسية . فقد نص الميثاق بما لايدع مجالا للشك ان إجماع الأمة التونسية ممثلة فى حزبيها القديم والجديد ، وفى اتحاداتها وجمعياتها وطوائفها ، على التمسك بمطلب واضح محدد ، ألا وهو الإستقلال التام عن فرنسا تمهيداً لاحتلال تونس مركزها فى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة .

انهى المؤتمر بتلك القرارات سياسة أنصاف الحلول ، واصبح الإستقلال التام - لا الإصلاح الدستورى - هو الهدف الأسمى للحركة القومية ، وأصبحت الاحزاب التونسية ، والأمة التونسية ملتزمة بتنفيذ ماورد بالميثاق ، فيما يتعلق بأية مفاوضات مستقبلة مع فرنسا .

لجنة تحرير المغرب العربي

شدت الجامعة العربية انتباه الحبيب بورقيبة إلى المشرق العربي ، فأصبحت القاهرة مركز النشاط الثاني للحركات التحررية في المغرب العربي كله وليس في تونس فحسب . وهناك وجد الحبيب بورقيبة المجال متسعا للتعبير عن نشاطه والدعوة لقضية تونس . فكون هو ومن انضم اليه من المبعدين إلى أوربا مكتباً في القاهرة للدعاية للقضية التونسية باسم « مكتب الحزب الحر الدستوري التونسي» وأخذ هذا المكتب يوالي إصدار العديد من النشرات باللغتين العربية والفرنسية .

ولم تلبث دمشق أن اصبحت المركز الثالث لنشاط الزعماء التونسيين ، فنها قام المجاهد التونسي يوسف الرويسي بالدعاية للقضية المغربية من منتصف عام ١٩٤٦ . ونجح المركزان في إثارة إنتباه أهل المشرق العربي بقضايا اخوانهم في المغرب العربي . وكان ذلك في حد ذاته كسبا لقضايا المغرب بصفة عامـــة وتونس بصفة خاصة .

والمكسب الثاني الذي أحرزته قضية تونس هو العمل الموحد من أجل الإستقلال في إطار العمل العربي لقضايا المغرب كمكل . فانضمام الحبيب بورقيبة إلى لجنة المغرب العربي التي يرأسها الأمير عبد الكريم الخطابي قد وحد كفاح المغرب العربي . وزاده قوة وصلابة ، وفي نفس الوقت ربط تونس بركب النضال العربي .

ويبدو أن الحبيب بورقيبة قد وضع آمالا كبيرة على الجامعة العربية الوليدة ولم يكن يرضيه أن تحتل القضية التونسية مركزاً ثانويا بالنسبة لقضايا المشرق العربي ، ولاسيما قضية فلسطين التي كان لها الأولوية على ماعداها من القضايا في ذلك الوقت . ولذا فقد عول على الخروج بقضية تونس من النطاق العربي إلى

المجال العالمى ، فسافر إلى الولايات المتحدة الامريكية لعرض وجهة نظر تونس على المسئولين الامريكيين ، ومحاولة الدعاية للقضية التونسية ، ولكن رحلته لم تكلل بالنجاح . فدفعه هذا - بعد عودته إلى القاهرة - إلى الإتصال بالملحـــق العسكرى بالسفارة الفرنسية بمصر لمحاولة إيجاد حل للقضية التونسية عن طريق عقد معاهدة تعترف فيها فرنسا باستقلال تونس مع ضمان مصالحها بمنحها إمتيازات استراتيجية وعسكرية . ولكن المسئولين الفرنسيين ظلوا متمسكين بموقفهم القديم . وفى نفس الوقت رأوا منح التونسيين تنازلات وهمية فى صورة إصلاحات ، مثل مساواة التونسيين بالفرنسيين فى عدد الاعضاء بالمجلس الإستشارى . وكذلك زيادة عدد الوزراء التونسيين .

وكل هذه التعديلات لم تكن ذات قيمة ، إذ أنها لم تغير من الامر الواقع شيئا ، فظل المقيم العام الفرنسى هو صاحب الامر والنهى فى البلاد .

مؤتمر المغرب العربى بالقاهرة

عقد هذا المؤتمر بالقاهرة فى المدة من ١٥ إلى ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٧ من ممثلى المغرب العربى ، ومثل تونس فيه يوسف الرويسى . وبعد أن استعرض المؤتمر سياسة فرنسا العدوانية فى شمال أفريقية وتجاهلها لحقوق السكان الوطنيين، قرر ضرورة توحيد كفاح المغرب العربى كله حول هدف واحد محدد هو الاستقلال وجلاء القوات الفرنسية عن البلاد . ولن يتحقق ذلك إلا بإنشاء لجنة دائمة من المشتغلين بالحركة الوطنية لوضع الخطط وتنسيقها ، وكذلك توحيد النظم الاقتصادية والثقافية ونقابات العمال فى دول المغرب الثلاث تونس والجزائر ومراكش .

كما أبدت هذه الدول رغبتها فى الإشتراك فى نشاط الجامعة العربية كما نص ميثاقها على ذلك . وبذلك أصبحت الجامعة العربيـــة تتبنى قضايا المغرب العربى ، فأبلغت الحكومة الفرنسية بتأييدها لحقوق شعوب المغرب العربى المشروعه .

وفيما يتعلق بتونس بالذات فقدم المؤتمر توصية الجامعة العربية بما يلى :

أولا - إعلان بطلان معاهدة الحماية .

ثانيـا - أن تمثل تونس فى مجلس الجامعة العربية .

ثالثـا - أن تقوم دول الجامعة بعرض القضية على الهيئات الدولية .

رابعا - إرسال لجنة تحقيق إلى بلاد المغرب .

خامسا - تعيين ممثلين لدول الجامعة العربية فى أقطار المغرب .

سادسا - العمـل على نشر الثقافة العربية فى كل بلاد المغـــرب ، وتسهيل وسائل الدراسة للطلاب المغاربة الذين يقدمون إلى دول المشرق .

أما فيما يختص بقضايا المغرب عموما فقد قرر المؤتمر أن تتقدم الهيئات السياسية المغربية بمذكرة إلى هيئة الأمم المتحدة توضح فيها إعتداء فرنسا على حقوق شعوب المغرب العربى ، وتطلب إرسال لجنة تحقيق . وكذلك تقوم بنفس العمل لدى المجلس الإقتصادى والإجتماعى وحقوق الإنسان ، مطالبـــة بارسال لجنة تحقيق أيضا .

وكذلك قرر « تكوين رابطة الدفاع عن مراكش والوفد المراكشي في لجان الجامعة العربية ، ومكتب حزب الشعب الجزائري ، ومكتب الحزب الدستوري التونسي ، ومكتبا يسمى مكتب المغرب العربي » .

وبعد أن أمضى الحبيب بورقيبة زهاء الاربع سنوات بالقاهرة ، وجد أن الإعتماد على الجامعة العربية وحدها لن يحل القضية التونسية ، وأنه إذا كانت القاهرة مركز النشاط الثاني ، فإن تونس ـ دون شك ـ هي مركز النشاط الأول بالنسبة للقضية التونسية . ولذا قرر العودة إلى وطنه في عام ١٩٤٩ ، محاولا مرة ثانية إتباع سياسة التفاهم مع فرنسا بما يكفل تحقيق مصالح الطرفين .

سياسة التفاهم مع فرنسا

ما أن وصل الحبيب بورقيبة إلى تونس إلا وأخذ يعد الحزب الحر الدستوري الجديد لتقبل فكرة إمكان التوفيق بين مصلحة فرنسا وتونس ، وأن يحاول إقتناع الحكومة الفرنسية بها ، لاسيما وأن تغير الأحوال بعد الحرب العالمية الثانية يتطلب إعادة النظر في معاهدة الحماية القديمة التي أصبحت لاتتفق مع الاوضاع الدولية في منتصف القرن العشرين . وفي إبريل سنة ١٩٥٠ سافر الحبيب بورقيبة إلى فرنسا ومعه مشروعه الجديد الذي يتلخص في سبع نقط أهمها أن يكون أساس العلاقات بين دولتين قائم على الإحترام المتبادل والتعاون بين البلدين لمصلحة شعبيهما ، وأن تقوم في تونس حكومة مسئولة يتولى الباي تعيين رئيسها ، وكذلك إيجاد مجلس وطني منتخب ، وإلغاء البوليس الفرنسي .

وبالرغم من أن وجهة نظر الحزب قد وجدت قبولا بصفة مبدئية من وزير خارجية فرنسا روبير شومان إلا أنه لم يكن يسلم بأن يتولى الفرنسيون زمام أمورهم بأنفسهم وأن يتقلص نفوذ المقيم العام الفرنسي في تونس . ولكن فرنسا

لم يكن لديها مانع فى أن تمنح التونسيين مزيدا من المشاركة فى الحكم . وقد عبر وزير خارجيه فرنسا عن وجهة النظر هذه فى التصريح الذى أصدره فى ١٠ يونيو سنة ١٩٥٠ حيث يقول « أن الإستقلال الداخلى هو الهدف السياسى الذى تسعى فرنسا إلى تحقيقه بالنسبة لجميع الدول التى تؤلف الإتحاد الفرنسى ، ومن بينها تونس » . كما أن الحكومة الفرنسية قد نبذت التسليم بفكرة القومية وعدتها فكرة قديمة لاتتفق مع تطور النظم العالمية الرامية إلى الأخذ بنظرية التعاون العالمى .

ومع أن ماجاء بتصريح وزير الخارجية الفرنسية لايتفق مع ما تهدف اليه تونس من تحرر واستقلال ، نظراً لما سيفرضه الإتحاد مع فرنسا من قيود ثقيلة على البلاد ، إلا أن الحبيب بورقيبة قد رحب به . وهذا ماجعله هدفا لهجوم خصومه ممن اتهموه بالخيانة وبالخروج على الأهداف القومية الحقيقية ، فالنقاط السبع التى قدمها لفرنسا لم تتعرض لمبدأ الحماية ، ولم تذكر كلمة الإستقلال .

وإذا كانت فرنسا قد عملت من جانبها على إدخال بعض الإصلاحات التى لم يكن الهدف من ورائها سوى إرضاء التونسيين من ناحية الشكل ، بينما يظل جوهر الحكم وحقيقته فى يديها ، مثل جعلها رئاسة مجلس الوزراء لتونسى ، والغاء المستشارين الفرنسيين للوزراء التونسيين ، إلا أن هذه التعديلات لم ترض التونسيين لأنها لم تغير من حقيقة الأمر شيئا .

تشكلت وزارة تتولى التفاوض مع فرنسا ، ومثل الحزب الحر الدستورى فيها صالح بن يوسف . وكانت تأمل فى أن تستجيب الحكومة الفرنسية بسرعة إلى مطالب التونسيين المعتدلة ، ولكن الحكومة الفرنسية لم تكن ترى أن تذهب فى إرضاء التونسيين إلى حد القضاء على سلطتها فى تونس ، لاسيما وأن المستوطنين

الفرنسيين قد شنوا هجوما شديداً على روبير شومان لسياسته التي وصفوها بالتهاون في حقوق فرنسا ، وأن على الحكومة أن تعمل على تدعيم المصالح الفرنسية وتوكيد السيادة الفرنسية على تونس . وأمام رغبة فرنسا في التمسك بما إدعته حقوقاً لها في تونس ، وأمام ضغط المستوطنين الفرنسيين فشلت محاولة التفـــاهم ، وأعلن المقيم العام الفرنسي في ذلك الوقت (١٧ أكتوبر ١٩٥٠) أن الحكومة الفرنسية ترى الإهتمام بالإصلاح الإجتماعي والإقتصادي ، وأن ترجيء المسألة السياسية لانها لم تعد ملحة في الوقت الحاضر .

أنهت الحكومة الفرنسية المفاوضات لانها لم تكن تقبل أن تكون تونس للتونسيين ، بل كانت تصر على أن تكون تونس للفرنسيين أولا ثم للتونسيين ثانيا . بينما كان الشعب التونسي يرفض مبدأ السيادة المشتركة ، ويرفض بالتالي فكرة إشراك المستوطنين الفرنسيين في الحكم وفي التمثيل النيابي ومع ذلك فقد رفضت الحكومة الفرنسية تنفيذ مراسيم الإصلاحات التي أصدرتها في ٨ فبراير سنة ١٩٥١ والتي أعطت للمستوطنين الفرنسيين حق الإشتراك في إدارة شئون البلاد ، بالرغم من قبول الحبيب بورقيبة لها .

القضية التونسية امام مجلس الامن

عندما وجدت الحكومة التونسية ألا جدوى من المضي في سياسة التفاهم مع فرنسا رأت عرض القضية على مجلس الامن في ١٢ يناير سنة ١٩٥٢ ، وكان الحبيب بورقيبة قد مهد لذلك بزيارة اندونيسيا والهند وباكستان لكسب تأييدها للقضية . وعند نظر القضية أيدت الكتلة الآسيوية والافريقية والاتحاد السوفيتي مطالب تونس ؛ بينما وقفت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية وإنجلترا إلى جانب فرنسا . وحاولت فرنسا منع إدراج القضية في جدول أعمال

مجلس الأمن بحجة أن القضية التونسية مسألة داخلية لاحق للهيئة النظر فيها .

وأخيراً تحت ضغط الدول الغربية أوصى مجلس الأمن بحل القضية بالتفاوض بين الطرفين مباشرة . وقد إستاء المقيم العام الفرنسي الجديد الجنرال دى هوت كلوك من تحرك الحكومة التونسية بشكوى فرنسا أمام مجلس الأمن ، وطالب الباى باقالة الوزارة التونسية (وزارة محمد شنيق) ، ثم التى القبض على زعماء الحزب الدستورى . ومنهم الحبيب بورقيبة الذى أبعد إلى طبرقة ، ومنها إلى جزيرة صغيرة تجاه الساحل التونسى ، ظل بها زهاء السنتين ونصف السنة .

وسادت البلاد موجة من الإرهاب والعنف لم تعرف لها مثيلا ، وأرغم المقيم العام الفرنسى الباى على إقالة وزارة محمد شنيق وتعيين أحد كبار الإقطاعيين من انصار فرنسا وهو إبن با كوش رئيسا للوزارة .

وفى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ تقوم الثورة المصرية ، ويحدث قيامها دويا كبيراً فى العالم العربى بصفة عامة ، وفى أفريقية بصفة خاصة ، ولهذا لانعجب من وقوف باى تونس موقف المتشدد من الحكومة الفرنسية حفاظا على عرشه من الضياع كما حدث فى مصر . ولم تحاول فرنسا فى ذلك الوقت أن تتخذ إجراء قويا ضد الباى نظرا لما كانت تلاقيه من متاعب فى الهند الصينية ومراكش . ورأت من الحكمة تغيير المقيم العام الفرنسى المبغوض بأخر جديد توطئة لتنفيذ بعض الإصلاحات الضرورية .

وفى ٤ مارس سنة ١٩٥٤ تصدر مراسيم الاصلاحات الجديدة التى لاتخرج عن الإصلاحات القديمة والتى تتضمن إنشاء مجلس تشريعى يتقاسم التونسيون والفرنسيون مقاعده ، وإن كان المسترطنون الفرنسيون قد فضلوا على التونسيين

لأنهم ينتخبون إنتخابا مباشرا ، بينما انتخاب التونسيون يتم على درجتين كانصت المراسيم كذلك على مبدأ إنتخاب القواد بواسطة المجالس المحلية ، وزيادة عدد الوزراء التونسيين فى الوزارة وكانت هذه الإصلاحات دون ما يطلبه الوطنيون، لأن مبدأ المساواة فى إشتراك المستوطنين الفرنسيين مع التونسيين لم يراعى.

حركة الفلاجة

أيقن الوطنيون التونسيون أن الاستقلال المنشود لن يتحقق إلا إذا كانت وراءه قوة تسنده وتؤيده ، وأن فرنسا لن تستجيب إلى مطالبهم إلا مضطرة ، ووجدوا أن ظروف فرنسا الخارجية مساعدة لهم ، فهى تخوض معارك مريرة فى الهند الصينية ، وتواجه إضطرابات فى الجزائر ومراكش . ولذا أخذوا فى تكوين منظمات مسلحة أطلق عليها إسم الفلاجة .وكان هدفها فى أول الأمر القيام بعملية إغتيال لغلاة المستوطنين الفرنسيين ، والتونسيين المتعاونين مع فرنسا وكان هذا العمل هو الرد العملى على المستوطنين الفرنسيين الذين قاموا بحركة إرهاب مضاد للانتقام من الوطنين التونسيين .

ومع أن حركة المقاومة المسلحة (حركة الفلاجة) لم تستمر سوى قرابة عشرة شهور (مارس - ديسمبر سنة ١٩٥٤) ، ولم يكن جيش التحرير التونسى كبير العدد ، إذ لا يتجاوز الألفين وخمسمائة رجل ، إلا أنها أثبتت للمستوطنين الفرنسين أن بقاءهم آمنين فى تونس لن يتم إلا برضاء التونسيين . ومن هنا مالوا إلى حل القضية التونسية بما يرضى المطالب التونسية .

وفى ذلك الوقت رأت حكومة منديس فرانس إنهاء متاعب فرنسا فى مستعمراتها بما فى ذلك تونس .وبعد أن نجح رئيس الوزراء الفرنسى فى توقيع اتفاقية جنيف

الخاصة بمشكلة الهند الصينية فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٥٤ ، بادر إلى حل القضية التونسية ، فأعلن من تونس فى ٢١ يوليو قبوله مبدأ منح تونس الحكم الذاتى . على أن تقوم الحكومتان الفرنسية والتونسية بالتفاوض فيما بينها لتحديد العلاقة بين الدولتين .

بدأت الإستعدادات لتشكيل الوزارة التونسية الجديدة ،وكان من الطبيعى أن يشترك الحزب الحر الدستورى فيها نظرا لموافقة الحبيب بورقيبة على هـــذا الاعلان. ولكن رأت فرنسا أن رأس الوزارة طاهر بن عمار وهو من المستقلين ، وأن يكون أعضاء الوزارة من المحايدين فيما عدا ثلاثة يمثلون الحزب، وهم المنجى سليم ، ومحمد المصمودى ، وجلولى .

لم تنقطع حركة المقاومة المسلحة حتى بعد تشكيل تلك الوزارة . وكانت الحكومة الفرنسية ترى أن استمرار تلك الحركة لامبرر له بعد أن اتخذت الخطوات للوصول بتونس إلى الحكم الذاتى . وكان فريق من الدستوريين وعلى رأسهم صالح ابن يوسف يرى ضرورة استمرار الحركة، وعدم إلقاء السلاح إلا بعد الإتفاق على موضوع الاستقلال . ولكن الحبيب بورقيبة كان يخالفه فى هذا الرأى .

وأخيراً توصلت الحكومتان الفرنسية والتونسية الى اتفاق فيما بينهما فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٤ ينص على ضمان سلامة المقاتلين التونسيين بعد تسليم اسلحتهم الى السلطة الفرنسية أو التونسية فى موعد غايته ٩ ديسمبر عام ١٩٥٤ .

ورغم سقوط وزارة منديس فرانس فان خليفته ادجار فور تمسك بسياسة سلفه إزاء تونس ، فأصدر وهو الحبيب بورقيبه تصريحا يؤكد منح تونس الحكم الذاتى مع احتفاظ فرنسا بالشئون الخارجية والدفاع .

اتفاقية الاستقلال الذاتى

ونتيجة لاشتداد الثورة الجزائرية، ولكن تركز فرنسا كل جهودها فى الجزائر وقعت مع تونس إتفاقيات ٣ يونيو ١٩٥٥ بشأن الإستقلال الذاتى لتونس . والاتفاقيات الجديدة لاتحقق الأمانى التونسية فى الإستقلال الحق ، وإنما – كما كان يعتقد الحزب الحر الدستورى – خطوة على طريق الإستقلال ويمكننا فى شيء من الإيجاز أن نلم بالخطوط العريضة لتلك الاتفاقيات وملاحقها لنتبين منها مدى ما أفادته كل من تونس وفرنسا .

أولا : إن الإتفاقيات تشيد بمبدأ التعاون بين البلدين ، وتؤكـــد تمسك فرنسا بالمعاهدات السابقة بينهما . ومعنى ذلك الإعتراف بمعاهدة المرسى وبوضع الحماية مع تحفظات .

ثانياً : بالرغم من تولى تونس إدارة شئونها بنفسها فقد احتفظت فرنسا بالاشراف على الشئون الخارجية والدفاع ، واستلزم ذلك تضامن الطرفين للدفاع عن أمنهما وبناء عليه فلايجوز لتونس أن تسن القوانين التشريعية المتعلقة بالأمن الداخلى والدفاع والتجنيد إلا بموافقة فرنسا ولتسهيل التزامات فرنسا قبل حلفائها الغربيين ، ولاسيما مايتعلق منها بدور تونس تقوم لجنـــة مشتركة تحت رئاسة القائد العام الفرنسى الذى يعتبر فى نفس الوقت وزير الدفاع التونسى للاشراف على هذا العمل .

ثالثاً : الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية للبلاد ، وفى نفس الوقت لاتعتبر اللغة الفرنسية لغة أجنبية .

رابعاً : تتمتع رعايا كل من الدولتين بالامتيازات التى منحت لهـــا فى

الدولة الأخرى ، ومع عدم التمسك بمبدأ المعاملة بالمثل بين فرنسا كدولة كبرى وتونس كدولة صغرى .

خامساً تشرف فرنسا على كل وسائل المواصلات والمـــوانى والمناجم فى تونس بحكم إشرافها على الدفاع وكذلك إعفاء كل مايتعلق بالقوات الفرنسية المرابطة بتونس من الضرائب الجمركية .

سادساً : فيما يتعلق بوضع المستوطنين الفرنسيين فى تونس ، فقد منحـــوا إمتيازات واسعة تجعلهم فى نهاية الأمر غير خاضعين للسلطة الوطنية . فنص على إحتفاظهم بقوانينهم المدنية تحت إشراف جهاز من الموظفين الفرنسيين يرأسهم المندوب السامى الفرنسى . وكذلك أبيح لهم استخدام لغتهم الفرنسية فى التعليم . كما حرم على الحكومة التونسية سن تشريع يمس جنسية هؤلاء المستوطنين أو حريتهم فى التنقل بين تونس وفرنسا .

كذلك منحوا حق الاشتراك فى المجالس البلدية بنسبة أقل من النصف . ورغم أن عددهم كان لايزيد عن ١٠ ٪ فقد مثلوا فى تلك المجالس بأكثر من نسبتهم العـــددية .

سابعاً : فيما يتعلق بتنظيم القضاء فقد نص على خضوع التونسيين للقضاء الوطنى ، فيما عدا القضايا التى تتعلق بالأمن العام أو القضايا السياسية ، أو التى يكون المستوطنون الفرنسيون طرفا فيها .

ثامناً : فيما يختص بالعلاقات الإقتصادية بين البلدين فقد نجحت فرنسا فى أن تسيطر سيطرة تامة على الاقتصاد التونسى . ولاغنى بالاستقلال السياسى عن الإستقلال الإقتصادى بأى حال من الأحوال . فمنحت فرنسا حق الإشراف

على إصدار الأوراق المالية فى تونس . وكذلك توحيد عملية تحويل النقد مع البلاد الأجنبية ، وقيام وحدة جمركية بين البلدين ، على أن يشغل منصب مدير الجمارك فرنسى لفترة سبعة أعوام ، وبمعنى آخر أن يقوم إتحاد إقتصادى كامل بين الدولتين فى نطاق منطقة الفرنك الفرنسى .

وفى مقابل ذلك تتعهد الحكومة الفرنسية بتغطية النقــد التونسى ، وسداد العجز فى الميزانية ، وضمان الدين العام ، وتقديم التسهيلات لتونس فى تصريف منتجاتها داخل منطقة النقد الفرنسى ، وكذلك فى الدول الأخرى .

وبالنسبة لضمان الإستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبيـة فى تونس نصت الإتفاقيات على تقييد حرية الحكومة التونسية فى إصدار تشريعات تمس هذه الإستثمارات أو تعديل إمتيازات الشركات الأجنبية . ويدخل فى هذا البـاب الملكيات الزراعية الواسعة التى يمتلكها المستوطنون الفرنسيون .

من هذا العرض الموجز لأهم النقاط التى تضمنتها إتفاقيات ٣ يونيو ١٩٥٥ نجد أن فرنسا لم تمنح تونس إلا صورة الإستقلال الذاتى ، بينما ظلت تمسك بيدها خيوط السلطة الفعلية فى البلاد . وإذا كانت تلك الإتفاقيات قد حظيت بتأييد الحبيب بورقيبة على أنها خطوة فى سبيل الإستقلال سيتلوها خطوات ، فان فريقا من أعضاء الحزب ومن خارجه وعلى رأسهم صالح بن يوسف كان يعارض التسليم لفرنسا وإيقاف عملية الكفاح المسلح التى لاغنى عنها فى الوصول بالبلاد إلى ما تنشده فى أقصر فترة ممكنة .

ولكن من حسن حظ تونس أن الظروف الداخلية والخارجية قد ساعدتها على التخلص من قيود تلك الإتفاقيات الثقيلة بعض الشيء ، فالمتاعب التى كانت

تعانيها فرنسا فى الجزائر وصمود الثوار الوطنيين فى الجزائر قد يشجع اخوانهم فى تونس على إنتهاج نفس السبيل . زد على ذلك أن معارضة صالح بن يوسف ومن يرون رأيه كان يمثل خطورة على نجاح الإتفاقية الفرنسية ، وعلى الحبيب بورقيبة فى نفس الوقت . ومن ثم رضخت فرنسا لحكم الأمر الواقع وأعلنت إتفاقية ٢٠ مارس ١٩٥٦ التى تنص على أن تونس دولة مستقـلة ذات سيادة وتتمتع بممارسة حقها فى الشئون الخارجية والدفاع ، « على أن تحدد الدولتان أو تتمما فى دائرة إحترام سيادتيهما ، تدابير التكافل الذى يتحقق بحرية . وذلك بتنظيم تعاونهما فى الميادين التى تشترك فيها مصالحهما ، وخاصة فى مادتى الدفاع والعلاقات الخارجية وستضبط الاتفاقات بين فرنسا وتونس صيغ الاعانة التى تقدمها فرنسا لتونس قصد تأليف الجيش الوطنى التونسى » .

ومعنى ذلك أن الاستقلال التام لن يصبح حقيقة واقعة بمجرد إعلان تلك الاتفاقية ، فيجب أن تبقى إتفاقيات يونيو ١٩٥٥ سارية المفعول إلى أن تستبدل باتفاقيات أخرى لا تتعارض مع سيادة تونس . أى لابد من مرور فترة من الزمن تتدرج فيها النظم من مرحلة الاستقلال المنقوص إلى مرحلة الاستقلال الكامل ، لاسيما وأن الحكومة الفرنسية كانت تسيطر على كل أجهزة الدولة التونسية سيطرة تامة ، فكل كبار الموظفين والفنيين من الفرنسيين ، فالاستغناء عن خدمات هؤلاء دفعة واحدة سيصيب البلاد بشلل كامل . فكانت الاستعانة بفرنسا أمراً لامفر منه .

اعلان النظام الجمهورى ١٩٥٩

دعت الحكومة التونسية (حكومة طاهر بن عمار) فى مارس ١٩٥٦ إلى إجراء انتخابات للجمعية التأسيسية التى سيوكل اليها إعداد الدستور الجديد .

وكان نجاح ممثلى الحزب الدستورى الجديد ومن انضم اليهم أمراً مؤكداً بعد طرد صالح بن يوسف من الحزب إثر مؤتمر سفاقس فى نوفمبر ١٩٥٥ ، ومغادرته البلاد ، وبعد أن رفعت الحماية عن البلاد بفضل مابذله الحزب من جهود .

وبحكم فوز الحزب ومن انضم اليه بكل مقاعد الجمعية التأسيسية ، تولى الحبيب بورقيبة رئاسة الوزارة فى ١٤ أبريل ١٩٥٦ .

ولم يمض على تولى الوزارة التونسية أكثر من عام وبضع شهور حتى أعلنت إنهاء حكم البايات فى تونس فى ٢٥ يوليو ١٩٥٧ دون ضجة أو سفك دماء . وسادت تونس فترة إنتقال إلى قيام الدستور الجمهورى فى يونيو ١٩٥٩ ، معلنا تونس جمهورية رياسية ، ينتخب رئيسها بالتصويت العام لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد بشرط ألا تتجاوز ثلاث مرات ، والوزارة مسئولة أمامه . ومدة المجلس النيابى خمس سنوات كذلك ، ويتم تشكيله بالإنتخاب العام مع انتخابات الرياسة . واستطاع الحزب الدستورى الجديد الذى أصبح فى ذلك الوقت يكون اتحاداً وطنيا أن يستحوذ على كل مقاعد المجلس النيابى الجديد . وباعلان الدستور الجديد يفوز الحبيب بورقيبة برئاسة الجمهورية بالتزكية فى الإنتخابات .

وقد تعرضت العلاقات الفرنسية التونسية لإضطرابات عديدة بسبب المشكلة الجزائرية وموقف الحكومة التونسية من الثوار الجزائريين ، بل لقد تعرضت للقطع أكثر من مرة بسبب عدوان القوات الفرنسية وإغاراتها على الأراضى التونسية . ونتج عن ذلك تشبث الحكومة التونسية بجلاء القوات الفرنسية عن القواعد العسكرية التى تحتفظ بها داخل الأراضى التونسية . واستمر التوتر قائما بين البلدين حتى توصلت الحكومتان بعد وصول ديجول إلى الحكم إلى توقيع

إتفاق فى ١٧ يونيو ١٩٥٨، ينص عن جلاء الفرنسيين عن القواعد التونسية فيما عدا قاعدة بنزرت ـ فى غضون أربعة شهور .

وظلت الحكومة التونسية تنتهز كل فرصة للمطالبة بالجلاء عن بنزرت، وحتى تم لها ذلك .

ما أن أستقلت دول المغرب الثلاث حتى بدأت أصوات ترتفع منادية بتحقيق فكرة الوحدة المغربية ، لاسيما وأن تعاون الدول المغربية الثلاث تونس والجزائر ومراكش فى حركة الكفاح ضد الإستعمار الفرنسى قد قرب بينها ، وجعل وحدة العمل مقدمة للوحدة السياسية المرتقبة ، فانعقاد مؤتمر الأحزاب الثلاث الكبرى فى المغرب، وهى الحزب الدستورى التونسى الجديد ، وحزب الشعب الجزائرى، وحزب الإستقلال المراكشى ، بالقاهرة فى فبراير ١٩٤٧ لتنظيم وحدة العمل وإنشاء مكتب المغرب العربى ، ولجنة تحرير المغرب العربى، ثم إصدار هذه اللجنة للميثاق الوطنى فى ديسمبر ١٩٤٧ ، وتمسك الاحزاب الثلاثة بالتعاون فى إطار الجامعة العربية . كل تلك الخطوات قد ساعدت على تقبل فكرة الوحدة المغربية وتهيئة الأذهان لها .

وفى يونيو عام ١٩٥٧ دعا الحبيب بورقيبة الى قيام اتحاد بين تونس والجزائر فى دائرة التعاون مع فرنسا ، ولكنها لم تنجح . وتبعتها محاولة أخـــرى من الاحزاب الثلاثة التى أشرنا اليها حينما اجتمعت فى شكل مؤتمر بمدينة طنجة فى أبريل ١٩٥٨ للنظر فى مسألة الوحدة المغربية . وقد أوصى المؤتمر أن تتم الوحدة بشىء من التدريج ، وحبذ الشكل الفدرالى كنموذج لها ، وأوصى كذلك بتكوين

مجلس إستشارى للمغرب العربى يضم ممثلين عن المجالس الوطنية الثلاثة فى تونس والمغرب والجزائر ، ويكلف بدراسة القضايا العامة المشتركة بين البلدان الثلاثة ، ورفع مقترحاته بشأنها إلى السلطات الحاكمة .

ومازالت فكرة الوحدة المغربية ينظر اليها كجزء من قضية الوحدة العربية الشاملة ، ومرحلة من مراحلها .

مصادر البحث

المصادر العربية

الحبيب ثامر (دكتور) : هـــذه تونس - مكتب المغرب العربي .
القاهرة ١٩٤٨

الحزب الدستورى التونسى القديم (منشورات) : مأساة عرش

حسن احمـــد محمود : الاسلام والثقافة العربية فى أفريقيا . الجزء الأول .
القاهرة ١٩٥٨

صلاح العقاد (دكتور) : المغرب العربى القاهرة ١٩٦٢

عبد الملك عودة (دكتور) : السياسة والحكم فى أفريقيا . القاهرة ١٩٥٩

علال الفاسى : الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى . القاهرة ١٩٥٥

« « : المغرب العربى . القاهرة ١٩٥١

لجنة المغرب العربى (منشورات) : تونس ، ٦٧ عاما تحت الإحتلال

محمد رفعت : تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية . القاهرة ١٩٥٩

محمد محمود السروجى (دكتور) : تاريخ أوربا الدبلوماسى - من السبعينات
إلى الحرب العالمية الأولى . الاسكندرية ١٩٦٦

« « « « : مصر والمسألة الشرقية . الاسكندرية

« « « « : سياسة الولايات المتحدة الخارجية

محمد مصطفى صفوت (دكتور) : مؤتمر برلين وأثره فى البلاد العربية .
القاهرة ١٩٥٧

« « « « : الجمهورية الحديثة . الاسكندرية ١٩٥٨

« « « « : علاقات فرنسا بشمال أفريقية فى النصف الثانى
للقرن التاسع عشر مقال بمجلة كلية الآداب العددان
٦ ، ٧ سنة ٥٢ / ١٩٥٣ .

المصادر الاجنبية

الوثائق :

- Foreign Office Record. (F.O.)
- Bismark: The Man and the Statesman. Reflections and Reminiscences of Otto Prince von Bismark, Trans. by A. J. Butler. 2 vols. London 1898.
- Blue Book. Affairs of Tunis. 1881.
- Bourguiba : El Habib , La Tunisie et la Erance , Paris 1954.
- British Documents on the origins of the War, 1898 - 1914 (B, C. W.). Edited by George Gooch and Harold. London 1927.
- Broadley, A.M, The Last Punic War, 2 vols, 1889.
- Charmes . Gabriel : La Tunisie et la Tripolitaine, Paris 1883.
- Charems , G.. Poltique Extèrieure et Galoniale, 1885.
- Correspondence Respecting the affaires of Tunis , London. 1881.
- Croce. B., A History of Italy 1871 — 1915 Trans. by Cecilia M. Ady. Oxford. 1929.
- Daudet, Ernest, La France et l'Allemagne après le Congès de Berlin. Paris. 1918.

— Desfeuilles, P., Les Colonies Françaises. Paris 1928.

— Despois, Jean, La Tunisie. Paris.

— D, Estournelles de constant : La politique française en tunisie, Paris, 1861.

— Documents diplomatiques français, livre jaune, affaires de Tunisie 1871 — 1880. Paris 1881.

— Documents Diplomatiques Françaises, 1871 — 1914. Ministère des affaires. Etrangères, Commission de publication des documents Relatifs aux Origines de la guerre de 1914, Paris 1929.

— Documents diplomatiques françaes, Question de la protection diplomatique ot Conuslaire au Maroc , Paris. 1880.

— Faucon, Narcisse: la Tunisia avant et depuis l,occupation française, 2 volumes. Paris. 1893,

— Ficaya, Pierre, Le Peuplement Italien en Tunisie, Paris 1931.

— Fovcher, Louis, De L'Evolution du Protectorat de la France sur la Tunisie. Paris 1897.

— Fraucesco Crispi's Memoires, collected and edited by Thomas Palamenghi Crispi, translation by Mary Richard Agnetl, 3 vols. London 1919 .

— Genet, Jean, Etude Comparative du Protectorat Tunisien et du Protectorat Marocain. 1920.

— Gooch, G. P., Franco - German Relations. 1871 — 1914. London 1923.

— **Gooch, G. P**: **Imprialism. London** 1901.

— **Guest**, Montague, **The Tunisoin** Questisn and **Bizerta Chifferiel. London.** 1881.

— **Hanotaux, G.** : Histoire dos colonies françaises. **vol,** 2 & 3, **Paris 1930.**

-- **Hanotaux, Gabriel**: **Histoire** de **la** France Contemporaine «1871—1900». 4 vols. 1903.

— **Hanotaux.** Gabriel, Pour L'Empire Colonial Français **Paris** 1933.

— **Hoskins, H. L., British** Routes to India U.S.A. 1928

— **Hug, Paul, L'Oeuvre** Politiquo et Economique du Protectorat Français en Tunisie. Toulouse 1924,

— **Langer. W.,** The European Powers and the French Occupation of Tunis.,(American Histouial Review 1925-1926)

— **Medlicott, W. N.,** The Congress of Berlin and After. London 1938.

— Mitche l, P. B., The Bismarckian Policy of Conciliation with France. philadelphia. 1935.

— Newton, Lord: Life of Lord Lyons. 2 vols London 1913,

— **Peinach,** J., Le Ministère **Gambetta.** Paris.

— Roberts, Stephen **H.**, History of French Colonial Policy. 1870—1925 2 vols. **London** 1929.

— **Safwat,** M M.: **Tunis** and the **great** powers, Alex. 1943.

— Serres, Jeanj: la Politique Turquie en Afrique de Nord sous la Monarchie de Juillet. Caithner. Paris 1925.

— Seton-Watson, R. W., Disraeli and Gladstone and the Eastern Question. London. 1935.

— Solmi, Arrigo,The Making of Modern Itay 1814 — 1918. London 1935,

— Villari, L, The Epansion of Italy. london,

محتويات الكتاب

صفحة

الفصل الثانى

علاقات الدول العظمى بتونس

الفصل الثالث

امتداد النفوذ الفرنسى إلى تونس

الفصل الرابع

مؤتمر برلين وأثره على مصير تونس

الفصل الخامس

احتلال فرنسا لتونس

صفحة

الفصل السادس

أثر فتح تونس فى البحر المتوسط

الفصل السابع

الحماية الفرنسية

الفصل الثامن

الحركة القومية التونسية

صفحة

تم بحمد الله

مطبعة المصري
٩ شارع [illegible] - [illegible]
[illegible] ٣٧٤٠٦ [illegible]